

الجمهورية اللبنانية
رئاسة مجلس الوزراء
لجنة الحسابات الوطنية

حسابات لبنان الاقتصادية
٢٠٠٩

دراسة منقّدة ومحرّرة بإدارة روبير كسباريان

تشرين الأول ٢٠١٠

تمهيد

في العام ٢٠٠٢، أطلق الشهيدان الرئيس رفيق الحريري ووزير الاقتصاد والتجارة الدكتور باسل فليحان مشروع إعداد الحسابات الوطنية للبنان، بدعم تقني من المعهد الفرنسي للإحصاءات والدراسات الاقتصادية (INSEE). أتاحت هذه المبادرة احتساب الحسابات الوطنية كاملة لعام ١٩٩٧، ثم تلتها سلسلة الحسابات الوطنية للأعوام ١٩٩٧ حتى ٢٠٠٥. ومنذ العام ٢٠٠٧ يتم نشر حسابات السنة السابقة بصورة منتظمة وفقاً للمعايير الدولية المتبعة في نشر الحسابات الوطنية.

اليوم، واستمراراً بهذا التقليد الوطني، يسعدني أن أشارك اللبنانيين، وبخاصة جميع الذين ساهموا في إنجاز هذا العمل، نشر الحسابات الوطنية للعام ٢٠٠٩.

بالرغم من ضخامة الأزمة العالمية، التوسع الاقتصادي التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط، و السياسات المالية والنقدية الملائمة والمحفزة التي تبعتها الحكومة اللبنانية، تمكن لبنان من تخطي الآثار السلبية لهذه الأحداث. وقد ساهم ذلك في إعادة انعاش ديناميّة الطلب الخارجي وتدفق الرساميل وازدهار الاستثمارات الخاصة. وأدى ذلك إلى تزايد نشاطات الأسر واستهلاكها. كما برزت مؤشرات جيدة حول تحسّن القدرة للسيطرة على الإنفاق العام.

إنّ النمو القوي الذي شهده العام ٢٠٠٧، والبالغة نسبته ٧,٥%، استمرّ بمستويات أداء أفضل خلال عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، ليبلغ نسبة ٩,٣% و ٨,٥% على التوالي. وقد أدت النتائج الإيجابية التي حققت خلال هذه الأعوام الثلاثة إلى تحسّن مؤشرات الاقتصاد اللبناني والى تراجع نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي. وتنبئ المؤشرات الأولية للنصف الأول من عام ٢٠١٠ بتحقيق نمو جيد خلال هذا العام.

ومع نشر الحسابات الوطنية للعام ٢٠٠٩ بصورة منتظمة، تصبح المعلومات والبيانات الاقتصادية المتوفرة أداة فعالة للمعرفة، ومعيّاراً أساسياً لجميع المعنيين بالشأن الاقتصادي من أجل مساعدتهم بشكل قوي وكفوء في تحديد السياسات. وهي تشكّل نقطة انطلاق لكثير من الدراسات التحليلية والتوقعات الاقتصادية في لبنان، والتي من شأنها أن تساهم في تعزيز فهم واقع الاقتصاد الوطني وإظهار مكامن القوة والضعف فيه.

في هذه المناسبة، أتقدّم بالشكر من السيد روبري كسباريان على عمله الجدي في إعداد الحسابات الوطنية. وأخصّ أيضاً فريق العمل الذي عمل معه على إنجاز هذا العمل، والإدارات والأجهزة اللبنانية والدولية كافة التي ساهمت في إنجاز هذا المشروع. وختاماً أوجّه الشكر إلى السلطات الفرنسية التي لم تدخر جهداً في تقديم الدعم المستمر.

رئيس مجلس الوزراء

سعد الحريري

تقديم شكر إلى الفريق الذي ساهم في إنجاز هذا العمل.

نادين زنتوت، خبيرة إقتصادية لدى لجنة الحسابات الوطنية؛
نجوى يعقوب، إحصائية لدى إدارة الإحصاء المركزي؛
زكية الخوري، مساعدة إدارية لدى لجنة الحسابات الوطنية؛
ابراهيم نادر، من مصرف لبنان، عن إعداد حسابات القطاع المالي؛
رنا بيسار، من وزارة المالية، عن إعداد حسابات الإدارة العامة؛
باسكال عرموني، عن الترجمة إلى اللغة العربية.

كما نتوجه بالشكر إلى السيد رياض سعادة مدير، المركز اللبناني للأبحاث والدراسات الزراعية، الذي وضع في تصرف فريق العمل المعلومات والبيانات التي رصدها المركز بشأن تطوّر الانتاج الزراعي بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩.

لائحة بالنشرات السابقة

- الحسابات الاقتصادية للعام ١٩٩٧ - الجمهورية اللبنانية - وزارة الاقتصاد والتجارة (أيار ٢٠٠٣).
الحسابات الاقتصادية للأعوام ١٩٩٧-٢٠٠٢ - الجمهورية اللبنانية - وزارة الاقتصاد والتجارة (تموز ٢٠٠٥).
الحسابات الاقتصادية للعام ٢٠٠٣ - الجمهورية اللبنانية - رئاسة مجلس الوزراء (أيار ٢٠٠٦).
الحسابات الاقتصادية للعام ٢٠٠٤ - الجمهورية اللبنانية - رئاسة مجلس الوزراء (شباط ٢٠٠٧).
الحسابات الاقتصادية للعام ٢٠٠٥ - الجمهورية اللبنانية - رئاسة مجلس الوزراء (تشرين الأول ٢٠٠٧).
الحسابات الاقتصادية للعامين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ - الجمهورية اللبنانية - رئاسة مجلس الوزراء (كانون الأول ٢٠٠٨).
الحسابات الاقتصادية للعام ٢٠٠٨ - الجمهورية اللبنانية - رئاسة مجلس الوزراء (تشرين الأول ٢٠٠٩).

الفهرس

٩	مقدمة
١١	الجزء الأول. حساب السلع والخدمات
١٣	الفصل الأول. الانتاج
١٤	القسم ١. الزراعة وتربية الحيوانات
١٦	القسم ٢. قطاع الطاقة والمياه
١٧	القسم ٣. الصناعة
١٩	القسم ٤. البناء
٢٠	القسم ٥. النقل والمواصلات
٢١	القسم ٦. الخدمات التسويقية
٢٥	القسم ٧. التجارة
٢٧	القسم ٨. الخدمات غير التسويقية
٣٠	الفصل الثاني. الاستيراد
٣٧	الفصل الثالث. الاستهلاك
٣٧	القسم ١. استهلاك الأسر
٤٥	القسم ٢. الاستهلاك العام
٤٧	الفصل الرابع. الاستثمار
٤٧	القسم ١. التكوين القائم لرأس المال الثابت
٤٨	القسم ٢. التغيير في المخزون
٤٩	الفصل الخامس. الصادرات
٥٦	الجزء الثاني. الحسابات المتكاملة
٥٩	الفصل الأول. الحسابات المتكاملة للاقتصاد الوطني
٦٠	القسم ١. حساب الانتاج
٦٣	القسم ٢. حساب الاستثمار وتخصيص المداخيل الاولية
٦٧	القسم ٣. حساب التوزيع الثانوي للدخل
٧٠	القسم ٤. حساب استعمال الدخل
٧١	القسم ٥. حساب رأس المال
٧٢	القسم ٦. الحساب المالي
٧٨	الفصل الثاني. حسابات العالم الخارجي وميزان المدفوعات
٧٨	القسم ١. حساب تبادل السلع والخدمات
٧٩	القسم ٢. حساب المداخيل الأولية والتحويلات الجارية
٨١	القسم ٣. حساب التحويلات الرأسمالية
٨٢	القسم ٤. الحساب المالي
٨٣	خاتمة
	الملاحق
٩٤	الملحق ١. جداول الحسابات الأساسية
١١٦	الملحق ٢. المصادر الإحصائية

لائحة الجداول

الجدول الواردة في النصوص

١١	١. حساب السلع والخدمات الإجمالي ٢٠٠٨-٢٠٠٩
١٣	٢. القيمة المضافة حسب القطاعات الاقتصادية ٢٠٠٨-٢٠٠٩
١٤	٣. الإنتاج الزراعي ٢٠٠٨-٢٠٠٩
١٦	٤. إنتاج قطاع الطاقة والمياه ٢٠٠٨-٢٠٠٩
١٨	٥. الإنتاج الصناعي ٢٠٠٨-٢٠٠٩
٢٠	٦. إنتاج قطاع البناء والأشغال العامة ٢٠٠٨-٢٠٠٩
٢١	٧. إنتاج خدمات النقل والمواصلات ٢٠٠٨-٢٠٠٩
٢٢	٨. إنتاج قطاع الخدمات التسويقية ٢٠٠٨-٢٠٠٩
٢٦	٩. حساب قطاع التجارة ٢٠٠٨-٢٠٠٩
٢٨	١٠. احتساب إنتاج الخدمات غير التسويقية ٢٠٠٨-٢٠٠٩
٣١	١١. استيراد السلع حسب نوعها ٢٠٠٨-٢٠٠٩
٣٢	١٢. استيراد السلع حسب جهة استعمالها ٢٠٠٨-٢٠٠٩
٣٣	١٣. استيراد سلع وسيطة بحسب نوع السلعة والقطاع الذي يستعملها ٠٨-٠٩
٣٧	١٤. استهلاك الأسر حسب نوع المنتجات المستهلكة ٢٠٠٨-٢٠٠٩
٣٨	١٥. استهلاك الأسر للمواد الغذائية حسب نوعها ٢٠٠٨-٢٠٠٩
٣٩	١٦. استهلاك الأسر للطاقة والمياه ٢٠٠٨-٢٠٠٩
٤١	١٧. شراء سلع التجهيز من قبل الأسر ٢٠٠٨-٢٠٠٩
٤١	١٨. استهلاك الاسر للمنتجات الصناعية حسب نوعها ٢٠٠٨-٢٠٠٩
٤٢	١٩. الاستهلاك الداخلي لخدمات النقل والمواصلات ٢٠٠٨-٢٠٠٩
٤٣	٢٠. استهلاك الخدمات الإجتماعية حسب نوعها ٢٠٠٨-٢٠٠٩
٤٤	٢١. استهلاك الخدمات الفردية حسب نوعها ٢٠٠٨-٢٠٠٩
٤٥	٢٢. تقدير كلفة خدمات الصحة والتربية العامة ٢٠٠٥-٢٠٠٩
٤٧	٢٣. التكوين القائم لرأس المال الثابت حسب النوع ٢٠٠٨-٢٠٠٩
٤٨	٢٤. توزيع التكوين القائم لرأس المال الثابت على القطاعين الخاص والعام ٢٠٠٥-٢٠٠٩
٤٩	٢٥. تصدير السلع والخدمات إلى الخارج حسب نوعها ٢٠٠٨-٢٠٠٩
٥١	٢٦. تصدير سبائك الذهب ٢٠٠٦-٢٠٠٩
٥٧	٢٧. الحسابات المتكاملة للإقتصاد الوطني ٢٠٠٨-٢٠٠٩
٥٨	٢٨. حسابات العالم الخارجي ٢٠٠٨-٢٠٠٩
٥٩	٢٩. تطوّر المجاميع الإقتصادية الرئيسية ٢٠٠٥-٢٠٠٩
٦١	٣٠. الضرائب غير المباشرة حسب نوعها ٢٠٠٥-٢٠٠٩
٦٢	٣١. رسوم الاستهلاك حسب نوعها ٢٠٠٥-٢٠٠٩
٦٢	٣٢. الإعانات إلى المؤسسات العامة ٢٠٠٥-٢٠٠٩
٦٤	٣٣. توزيع الناتج المحلي القائم على عوامل الإنتاج ٢٠٠٥-٢٠٠٩
٦٥	٣٤. احتساب أعباء الفوائد المصرفية المدفوعة من قبل مؤسسات الإنتاج والإدارات ٢٠٠٥-٢٠٠٩
٦٦	٣٥. تطور خدمة الدين العام وحصّة الفوائد منه ٢٠٠٥-٢٠٠٩
٦٦	٣٦. مكوّنات الدخل الوطني القائم ٢٠٠٥-٢٠٠٩
٦٧	٣٧. توزيع الضرائب المباشرة حسب نوعها ٢٠٠٥-٢٠٠٩
٦٨	٣٨. الاشتراكات الإجتماعية المدفوعة من قبل العملاء الاقتصاديين ٢٠٠٥-٢٠٠٩
٦٩	٣٩. توزيع التقديمات الإجتماعية المحصلة حسب نوعها ٢٠٠٥-٢٠٠٩
٦٩	٤٠. توزيع التحويلات الجارية المحصلة حسب نوعها ٢٠٠٥-٢٠٠٩
٧٠	٤١. احتساب الدخل الوطني القائم المتاح ٢٠٠٥-٢٠٠٩
٧١	٤٢. توزيع القدرة على التمويل (+) أو الحاجة الى التمويل (-) بحسب العملاء الاقتصاديين ٠٥-٠٩
٧٣	٤٣. تغيير الكتلة النقدية وصافي موجودات الجهاز المصرفي الخارجية ٢٠٠٥-٢٠٠٩

٧٤	٤٤. تغيير سندات الخزينة حسب الجهة المكتتية ٢٠٠٥-٢٠٠٩
٧٥	٤٥. تغيير الانتمانات حسب نوعها ٢٠٠٥-٢٠٠٩
٧٦	٤٦. تغيير الانتمانات المصرفية إلى القطاع الخاص حسب القطاعات الإقتصادية ٢٠٠٥-٢٠٠٩
٧٨	٤٧. تطوّر مختلف أرصدة ميزان المدفوعات ٢٠٠٥-٢٠٠٩
٨٤	٤٨. مساهمة مختلف مكونات الطلب في نمو هذا الطلب بالنسبة المئوية/سنوياً

جداول الحسابات الأساسية (الملحق ١)

٩٤	جداول الاستعمالات والموارد للسلع والخدمات
٩٤	٠.١. مجموع السلع والخدمات
٩٥	١.١. المنتجات الزراعية
٩٦	٢.١. المنتجات الحيوانية
٩٧	٣.١. الطاقة والمياه
٩٨	٤.١. منتجات الصناعات الغذائية والزراعية
٩٨	٥.١. المنتجات النسيجية، الجلود والألبسة
١٠٠	٦.١. المنتجات من المعادن اللافلزية
١٠١	٧.١. المنتجات المعدنية، الآلات والمعدات
١٠٢	٨.١. خشب، مطاط ومنتجات كيميائية
١٠٣	٩.١. مفروشات
١٠٤	١٠.١. المنتجات الصناعية الأخرى
١٠٥	١١.١. الأبنية والأشغال العامة
١٠٤	١٢.١. النقل والمواصلات
١٠٦	١٣.١. الخدمات التسويقية
١٠٦	١٥.١. الخدمات غير التسويقية
١٠٧	٢. جداول المدخلات والمخرجات لحسابات السلع والخدمات والأسعار الجارية وبأسعار السنة السابقة
١١٢	٣. حسابات المؤسسات المالية (حسابات المصارف التجارية)
١١٣	٤. حسابات الإدارات العامة
١١٤	١.٤. حسابات الإدارة المركزية
١١٥	٢.٤. الحسابات الموحدة للإدارات العامة

جدول المصادر الإحصائية (الملحق ٢)

١١٦	١.١. حركة السكان
١١٦	١.٢. الإنتاج النباتي
١١٧	٢.٢. الإنتاج الحيواني
١١٨	١.٣. أهم المنتجات النفطية المستوردة
١١٨	٢.٣. استهلاك الكهرباء
١١٩	١.٤. التبغ المصنع
١١٩	٢.٤. استيراد مواد أولية للقطاع الصناعي
١٢٠	١.٧. رخص بناء مسجلة لدى نقابة المهندسين
١٢٠	٢.٧. البيع المحلي للتراب
١٢٠	٣.٧. استيراد المواد الأولية للبناء
١٢٠	١.٦. البضائع المفرغة والمشحونة في مرفأ بيروت
١٢٠	٢.٦. عدد المسافرين الذين غادروا من مطار بيروت
١٢٠	٣.٦. إيرادات المديرية العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية

١٢١	التعليم: عدد تلامذة وطلاب مسجلين	.١.VII
١٢١	الصحة : نفقات الإدارات العامة على الصحة	.٢.VII
١٢١	خدمات قطاع التأمين	.٣.VII
١٢١	قدوم المسافرين الأجانب	.٤.VII
١٢٢	النفقات والإيرادات لموازنة الدولة وتصنيفها	.1.VIII
١٢٣	عمليات الخزينة	.٢.VIII
١٢٣	الدين العام	.٣.VIII
١٢٤	التحويلات من موازنة الدولة إلى الإدارات المستقلة	.٤.VIII
١٢٥	حسابات مجلس الإنماء والإعمار ٢٠٠٤ - ٢٠٠٩	.٥.VIII
١٢٦	حسابات الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي	.٦.VIII
١٢٧	احتساب استهلاك الأصول الثابتة المادية	.٧.VIII
١٢٨	تطور الوضع النقدي	.١.IX
١٢٨	توزيع التسليفات المصرفية على القطاعات الاقتصادية	.٢.IX
١٢٩	تطور السلع المستوردة مصنفة وفق فرع الإنتاج	.١.X
١٣١	تطور الاستيراد وفق بلد المنشأ الرئيسي	.٢.X
١٣٢	الصادرات	.٣.X
١٣٢	تطور إعادة التصدير والتراخيص	.٤.X
١٣٣	المؤشر الرسمي لأسعار الاستهلاك	.١.XI
١٣٤	مؤشر أسعار الاستهلاك وفق معطيات غرفة بيروت للتجارة والصناعة والزراعة	.٢.XI
١٣٥	مؤشر قيمة وحدات السلع المستوردة حسب فرع الإنتاج	.٣.XI
١٣٧	مؤشر أسعار القطع	.٤.XI

مقدّمة

أعدّت الحسابات الإقتصادية للبنان للعام ٢٠٠٩ التي تشكّل موضوع هذه الدراسة وفق الأساليب والنماذج ذاتها التي اعتمدت في وضع حسابات السنوات ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٨. ونظراً إلى الثغرات في قاعدة بيانات الإقتصاد اللبناني، اعتمد نموذج مبسّط مقتبس من نموذج المحاسبة الوطنية الموصى به من قبل الأمم المتحدّة والاتحاد الأوروبي، ووضعت طرق لاحتساب مختلف فئات الحسابات استناداً إلى المعطيات المتوافرة^١.

ولكن تمّ تصحيح بعض فئات الحسابات كلّما توفّرت معطيات جديدة عن الإقتصاد الوطني. وعلى صعيد آخر، أجرى المرصد الجامعي للحقائق الاجتماعية والاقتصادية التابع لجامعة القديس يوسف بتمويل من جهاز التعاون التقني الفرنسي، استقصاءً حول تسعمية مؤسسة كبيرة الحجم في العام ٢٠٠٣، الأمر الذي أدّى إلى تعزيز معلوماتنا في ما يتعلّق بالمؤسسات الصناعية والخدماتية. فضلاً عن ذلك تمّ فرز التصريحات المالية التي قدّمتها المؤسسات الصناعية والتجارية للأعوام ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٧ والإحصاءات المستخلصة من ملفات الضريبة على القيمة المضافة للأعوام ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٩، الأمر الذي سمح باستنتاج اتجاهات النشاطات في عدد من القطاعات الإقتصادية. وقدّرت حسابات الإدارات العامة بالمزيد من الدقّة بفضل التدقيق في حسابات البلديات الرئيسية للعامين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥.

في العامين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، استمرّ النمو الإقتصادي الذي شهدته العام ٢٠٠٧ بمزيد من الزخم بعد أن كانت قد سيطرت فترة من الركود في العام ٢٠٠٦.

وسجّلت الواردات زيادة أكبر من حيث الحجم بسبب الارتفاع الكبير في الطلب بفضل التحويلات القادمة من الخارج. وبالتالي وعلى الرغم من اتساع العجز في الميزان التجاري، حقّق ميزان المدفوعات فائضاً كبيراً.

أمّا من ناحية التضخّم، وفي حين أنّه في العام ٢٠٠٨ ارتفعت الأسعار كثيراً بسبب الأثر المزدوج لارتفاع أسعار الاستيراد والأسعار المحلية، كان التضخم معتدلاً عام ٢٠٠٩ لأنّ ارتفاع الأسعار المحلية عوّض عنه الانخفاض الكبير في أسعار الاستيراد.

ترد جميع هذه الوقائع بالتفصيل في جزئين يستعرضان الحسابات كالتالي:

يتناول الجزء الأول حسابات السلع والخدمات التي تصف مختلف أوجه الإقتصاد الفعلي وتطوّرها. ويشتمل هذا الجزء على خمسة فصول مخصّصة للعناصر التي تشكّل المعادلة الأساسية لهذه الحسابات:

^١ يمكنكم مراجعة نموذج الحسابات وطرق احتسابها الواردة بالتفصيل في النشريتين السابقتين الصادرتين عن وزارة الإقتصاد والتجارة: "الحسابات الإقتصادية للبنان لسنة ١٩٩٧"، الصادرة في أيار ٢٠٠٣ و"الحسابات الإقتصادية للبنان للسنوات ١٩٩٧-٢٠٠٢"، الصادرة في تموز ٢٠٠٥.

الانتاج + الاستيراد = الاستهلاك + إجمالي تكوين رأس المال الثابت والتغير في المخزون + التصدير.

ويظهر الجزء الثاني الذي يتألف من فصلين التوازن العام للحسابات المجمعّة لمجموع التدفقات التي تشكّل النشاط الاقتصادي العام. وقد خصّص الفصل الأول للحسابات المتكاملة للاقتصاد الوطني، وهو يتناول حسابات الانتاج ويربطها بحسابات عمليات التوزيع والعمليات المالية. أمّا الفصل الثاني فيعالج حسابات القطاع الخارجي وميزان المدفوعات.

تنشر الحسابات الأساسية الرئيسية في ملحقات على الشكل التالي:

(١) ضمن إطار حسابات السلع والخدمات:

- حسابات الاستعمالات والموارد للسلع والخدمات مقسّمة إلى خمس عشرة فئة.
- جداول المدخلات والمخرجات لحسابات السلع والخدمات بحسب القطاعات الاقتصادية السبعة الأساسية.

(٢) ضمن إطار الحسابات المؤسسية:

- حسابات المصارف التجارية.
- حسابات الإدارة المركزية.
- الحسابات المقدّرة لمجموع الإدارات.

لا تزال المعلومات المتعلقة بالمؤسسات الأخرى غير متوافرة أو ناقصة.

أعيد نشر حسابات الأعوام من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٧ مع حسابات العامين ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ بعد تصحيحها على ضوء المعطيات والبيانات الجديدة. يمكنكم بفضلها الإطلاع على سلوك الاقتصاد اللبناني في ظلّ الظروف الاقتصادية المختلفة التي شهدها لبنان خلال السنوات الثلاث عشرة الأخيرة.

الجزء الأول

حساب السلع والخدمات

يظهر حساب السلع والخدمات وصفاً إجماليًا عن الإقتصاد الفعلي. يبيّن الجدول رقم (١) أدناه نتائج هذا الحساب للعام ٢٠٠٩ مقارنة مع نتائج العام ٢٠٠٨. ويتيح تقدير الحسابات بأسعار ثابتة استنتاج تأثير تغيير الأسعار على التغيير الإجمالي، وبالتالي استنتاج نسبة النمو الفعلي.

جدول رقم ١

حساب السلع والخدمات الإجمالي ٢٠٠٩-٢٠٠٨

التغير السنوي بالنسبة المئوية		القيمة بمليار ل.ل			
٢٠٠٩		٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨	
بالأحجام	بالأسعار	بأسعار			
					الاستعمالات
					الاستهلاك الخاص
8,3	1,2	41 173	41 659	38 018	الاستهلاك العام
8,6	1,7	7 263	7 384	6 686	تكوين الرأسمال الثابت في القطاع الخاص والتغير في المخزون
38,1	-4,1	17 689	16 968	12 813	إجمالي تكوين رأس المال الثابت في القطاع العام
8,4	1,4	1 080	1 095	997	المجموع: الإنفاق الوطني
14,9	-0,1	67 205	67 106	58 514	الصادرات
1,7	-4,7	11 260	10 728	11 077	الاستعمالات = الموارد
12,8	-0,8	78 465	77 834	69 591	الموارد
					الناتج المحلي القائم
8,5	7,0	49 204	52 650	45 346	الواردات
20,7	-13,9	29 261	25 183	24 244	

استناداً إلى الجدول رقم (١)، بلغ نمو النشاط الاقتصادي المحلي قياساً بالناتج المحلي القائم بسعر السنة السابقة ٨,٥% عام ٢٠٠٩ مقابل ٩,٣% عام ٢٠٠٨، و٧,٥% عام ٢٠٠٧؛ وما معدّله ٠,٨% عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ و٧,٥% عام ٢٠٠٤ وما معدّله ٢,٥% في السنوات ١٩٩٧-٢٠٠٣.

يرجع النمو الاقتصادي الذي شهده العام ٢٠٠٩ إلى الانفاق الوطني. وقد نجم نمو الطلب الإجمالي البالغ ١٢,٨% من حيث الحجم عن الاستهلاك الخاص بمقدار ٤,٦ نقاط وعن الاستثمارات الخاصة بمقدار ٧,٠ نقاط وعن الانفاق العام على الاستهلاك والاستثمارات بمقدار ٠,٩ نقطة، أي أنّ نمو الطلب يعزى بمقدار ١٢,٥ نقطة إلى الإنفاق الوطني في حين لم يساهم الطلب الخارجي إلا بمقدار ٠,٣ نقطة من هذا النمو. عام ٢٠٠٨، ساهم الطلب الخارجي بالنمو بنسبة تفوق نسبة مساهمته عام ٢٠٠٩ بكثير: فقد نجم نمو الطلب الذي بلغ ١١,٨% عن الطلب الخارجي بمقدار ٢,١ نقطة وعن الطلب الداخلي بمقدار ٩,٧ نقاط.

كما يمكن الملاحظة أنّ الإنتاج المحلي لم يتبع وتيرة ارتفاع الطلب الداخلي والطلب الخارجي، وأنّ الواردات ارتفعت بنسبة تفوق بكثير الزيادة في الطلب (+20,7%) من حيث القيمة الحقيقية). وقد لوحظت الظاهرة عينها، وإنّما بصورة معاكسة، في السنوات حيث كان معدّل تراجع الواردات يفوق معدّل تراجع الطلب.

أما التضخّم قياساً بتغيّر مستويات أسعار الاستهلاك الخاص فقد كان سجّل أدنى نسبة له منذ عام 2004: 1,2% مقابل 10,3% عام 2008، 5% عام 2007؛ ما معدّله 2,6% في العامين 2005 و2006 و2,9% عام 2004 وما معدّله 0,8% خلال الفترة الممتدة بين 1997 و2003. وإنّ هذا التضخّم، وعلى عكس السنوات السابقة حيث كان مستورداً بالكامل تقريباً، يعود إلى ارتفاع أسعار عوامل الإنتاج الداخلية بنسبة 7,0% وقد عدّلها الانخفاض الكبير في أسعار الاستيراد (-13,9%).

يرد تطوّر مجاميع حساب السلع والخدمات للعام 2009 بالتفصيل في الفصول الخمسة التالية:

1. الإنتاج الداخلي
2. الاستيراد
3. الاستهلاك
4. إجمالي تكوين رأس المال الثابت والتغيّر في المخزون
5. التصدير

الفصل الأول الإنتاج

يقيس الناتج المحلي الإجمالي حجم إنتاج مختلف العملاء الاقتصاديين. وهو يساوي مجموع القيم المضافة للمؤسسات (شركات ومؤسسات فردية ومؤسسات عامة) التي تنتج سلعاً وخدمات تسويقية تقدر بأسعار السوق، وإنتاج الإدارات التي تقدم خدمات غير تسويقية تقدر بكلفة عوامل الإنتاج.

يبين الجدول (٢) أدناه توزيع الناتج المحلي القائم حسب مختلف قطاعات النشاطات الاقتصادية وتطوره خلال العام ٢٠٠٩ مقارنة مع العام ٢٠٠٨.

جدول رقم ٢
القيمة المضافة حسب القطاعات الاقتصادية ٢٠٠٩-٢٠٠٨

القطاع	القيمة بمليار ل.ل.		التغير السنوي بالنسبة المئوية	
	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الزراعة وتربية الحيوانات	2 646	2 574	2 463	4,5
الطاقة والمياه	-1 341	-756	-1 344	...
الصناعة	3 545	3 947	3 395	16,3
البناء	6 090	7 012	6 698	4,7
النقل والمواصلات	3 376	4 026	3 818	5,5
الخدمات التسويقية	14 981	16 549	15 760	5,0
التجارة	11 778	14 531	13 829	5,3
الإدارة العامة	4 270	4 766	4 585	3,9
مجموع الناتج المحلي القائم	45 346	52 650	49 204	7,0

انعكس نمو الحركة الاقتصادية بشكل رئيسي في ثلاثة قطاعات: التجارة والنقل والمواصلات والبناء. وفي المقابل، سجل قطاعا الزراعة والصناعة تراجعاً من حيث القيمة المضافة بأسعار ثابتة.

لا يرتبط نمو القيمة المضافة أو تراجعها في قطاع معين بتطور النشاط الفعلي لهذا القطاع فحسب بل بتغير أسعار الإنتاج وأسعار المدخلات أيضاً. وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من النمو الفاتر وإنما الفعلي الذي شهده قطاع الطاقة، استمرت القيمة المضافة لهذا القطاع بالتراجع حتى أصبحت سلبية. وقد نجم هذا التراجع عن الارتفاع الكبير في أسعار المنتجات النفطية التي تستخدم في توليد الطاقة الكهربائية، من دون أن يرافقها ارتفاعاً متساوياً في أسعار مبيع الطاقة الكهربائية.

تبيّن الأقسام التالية تفاصيل تكوين القيمة المضافة في مختلف القطاعات.

القسم الأول. الزراعة وتربية الحيوانات

تحتسب القيمة المضافة في قطاع الزراعة وتربية الحيوانات من خلال طرح القيمة المقدّرة للاستهلاك الوسيط من الانتاج بأسعار باب المزرعة كما يبيّن (جدول ٣) أدناه.

جدول رقم ٣
الانتاج الزراعي ٢٠٠٨-٢٠٠٩

التغيّر السنوي بالنسبة المئوية		القيمة بمليار ل.ل			فرع الإنتاج
بالأحجام	بالأسعار	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨	
-24,1	-13,7	110	95	144	حبوب
-7,5	-4,6	1 397	1 333	1 511	فواكه
-2,0	-2,3	103	101	105	زراعات صناعية
-10,5	10,0	675	742	754	خضار وغيرها من المزروعات
-9,1	-0,6	2 284	2 270	2 514	منتجات زراعية
1,2	2,2	406	414	401	حيوانات حيّة
11,0	7,8	425	458	383	منتجات من أصل حيواني
0,6	7,0	111	119	111	منتجات الصيد
5,3	5,3	942	992	894	منتجات تربية الحيوانات والصيد
-5,4	1,1	3 226	3 262	3 408	المجموع العام
0,0	-9,8	762	687	762	- الاستهلاك الوسيط
-6,9	4,5	2 463	2 574	2 646	= صافي القيمة المضافة

في الإجمال، تراجعت القيمة المضافة لقطاع الزراعة بنسبة ٢,٧% عام ٢٠٠٩ مقارنة مع العام ٢٠٠٨. يعزى هذا التراجع إلى انخفاض الكميات المنتجة (-٥,٤%) التي عوّض عنه الارتفاع الطفيف في أسعار باب المزرعة (+١,١%). غير أنّ كميات السلع المستهلكة لم تنخفض وبالتالي سجّلت القيمة المضافة بأسعار ثابتة تراجعاً بنسبة أكبر (-6,9%).

تطوّر الانتاج^٢

عام ٢٠٠٩، انخفض إنتاج جميع الفروع النباتية بنسبة كبيرة من حيث القيمة ومن حيث الحجم.

^٢ لم تعد وزارة الزراعة بعد تقارير إحصائية عن الانتاج في عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، وبالتالي تمّ تقدير تطوّر انتاج المزروعات الرئيسية بين ٢٠٠٧ و٢٠٠٩ بحسب ما أفاد به المركز اللبناني للبحوث والدراسات الزراعية.

يرجع الانخفاض في إنتاج الفاكهة (٧,٥%) بجزئه الأكبر إلى الانخفاض الكبير في إنتاج الزيتون في العام ٢٠٠٩، وذلك نتيجة ارتفاع إنتاج السنة السابقة وتقلب دورة هذا الإنتاج من عام إلى آخر. استناداً إلى تقديرات وزارة الزراعة بلغ إنتاج الزيتون ٣٠٠ ١٦٧ طناً عام ٢٠٠٤ و ٥٠٠ ٧٦ طناً عام ٢٠٠٥، و ٣٠٠ ١٧٧ طناً عام ٢٠٠٦، و ٢٠٠ ٧٦ طناً عام ٢٠٠٧. وبانتظار صدور التقارير الإحصائية الزراعية تمّ تقدير إنتاج العام ٢٠٠٨ على أنه يساوي ٢,٤ مرّات إنتاج العام ٢٠٠٧ أيّ ما مقداره ٨٠٠ ١٨٢ طناً أمّا إنتاج العام ٢٠٠٩ فقدّر بـ ٦٠٠ ٧٨ طناً. ومن ناحية أخرى، زاد إنتاج كميات مجمل الفاكهة الأخرى بنسبة ٢,٦% استناداً إلى أرقام المركز اللبناني للبحوث والدراسات الزراعية.

أمّا تغير أسعار المزروعات الشجرية على باب المزرعة فقد بلغت +١٠,٤% بالنسبة للزيتون و-٦,٢% بالنسبة لأنواع الفاكهة الأخرى.

وبالنسبة للخضار التي تحتل قيمة إنتاجها المرتبة الثانية من حيث الأهمية في قطاع الزراعة، فقد تراجع إنتاجها مقارنة مع العام ٢٠٠٨ (-١٠,٥%) بالتوازي مع ارتفاع أسعارها بنسبة متساوية ممّا أدى إلى استقرار قيمتها على نفس المستوى. ويعزى الارتفاع في الأسعار على باب المزرعة بالنسبة لهذه الفئة من المزروعات إلى الارتفاع الحاد في أسعار البطاطا (+٦٦,٥%) الذي طرأ بعد الانخفاض الكبير الذي حصل في عام ٢٠٠٨ (-٥٢%). وقد اقترن هذا الارتفاع بانخفاض الكميات المنتجة وإنّما بأقلّ نسبة (-٣٢,٢%).

تتألف الزراعات الصناعية بشكل أساسي من التبغ الذي شهد انتاجه تراجعاً طفيفاً.

تابع إنتاج الحبوب تراجعاً كما في العام ٢٠٠٨، ولكن رافق هذا التراجع انخفاضاً في الأسعار لتتبع بذلك الانخفاض العالمي في أسعار هذه المنتجات الغذائية.

في المقابل، استفاد قطاع تربية الحيوانات وقطاع الصيد أيضاً من ارتفاع الأسعار وزاد حجم انتاجه.

الاستهلاك الوسيط في قطاع الزراعة وتربية الحيوانات

على عكس الانتاج الذي يخضع لإحصاءات منتظمة تقوم بها وزارة الزراعة، لا تعدّ استقصاءات مباشرة مع المزارعين وأصحاب المزارع حول الاستهلاك الوسيط في قطاع الزراعة وتربية الحيوانات. وقد تمّ تقدير هذا الاستهلاك بصورة غير مباشرة من خلال مراقبة إنتاج المنتجات المعدّة للزراعة وتربية الحيوانات والواردات منها: بذور وأغراس ومياه ريّ وأسمدة ومبيدات وعلف للمواشي، إلى آخره. وعلى كلّ حال، يتمّ استيراد القسم الأكبر من هذه المنتجات الأمر الذي يبيح احتساب الكميات المستعملة منها وتطور سعر مبيعها إلى المزارعين على وجه التقريب.

لم يتغيّر حجم السلع الوسيطة المستعملة في الزراعة في العام ٢٠٠٩ مقارنة مع العام ٢٠٠٨. أمّا حجم الانتاج فكان سلبياً (٠% مقابل -5,4%). وقد اقترن ركود حجم مدخلات الزراعة بانخفاض كبير في أسعارها (-9,8%) نتيجة انخفاض أسعار الأسمدة الفوسفاتية.

القسم الثاني. قطاع الطاقة والمياه

بموازاة المؤسسات العامة التي تشرف على إنتاج المياه والكهرباء وتوزيعها، ثمة مؤسسات صغيرة خاصة تعمل على إنتاج الكهرباء على مستوى الأحياء بسبب الانقطاع المتكرر في التيار الكهربائي الموزع على الشبكة العامة، كما ثمة مؤسسات توزع المياه للمنازل بواسطة شاحنات صهاريج. استندت تقديرات العام ٢٠٠٩ إلى تقديرات الأعوام السابقة من خلال استعمال المؤشرات المتوافرة.

يرد في (الجدول ٤) التالي تطوّر حساب إنتاج هذا القطاع بين ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩.

جدول رقم ٤
إنتاج قطاع الطاقة والمياه ٢٠٠٩-٢٠٠٨

التغيّر السنوي بالنسبة المئوية		القيمة بمليار ل.ل.			فرع الإنتاج
بالأحجام	بالأسعار	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨	
		٢٠٠٩			
		بأسعار			
		٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨	
					وقود صلب
		13	13	12	
		1 029	1 031	1 033	كهرباء
		199	199	195	مياه
		1 241	1 242	1 240	المجموع
		2 584	1 998	2 581	-استهلاك وسيط
		-1 344	-756	-1 341	= صافي القيمة المضافة
...	...				

تطوّر الإنتاج

كان تطوّر حجم إنتاج الكهرباء يقدر استناداً إلى الاحصاءات المتعلقة بتوزيع التيار الكهربائي على الشبكة والذي يعتبر مؤشراً للاستهلاك لا للإنتاج. ومنذ العام ٢٠٠٧، بدأت كميات الطاقة الكهربائية التي يتم شراؤها من سوريا ومصر تحتسب في احتساب حجم إنتاج الكهرباء. وقد زادت كميات التيار الموزعة في العام ٢٠٠٩ بما نسبته ٦,٧% إذ ارتفعت من ١١ ٢٧٤ مليون كيلواط ساعة عام ٢٠٠٨ إلى ١١ ٩٢٠ مليون كيلواط ساعة عام ٢٠٠٩. وبما أنّ الكميات المشتراة من سوريا ومصر ارتفعت من ٥٦٣ إلى ١ ١١٦ مليون كيلواط ساعة، نستنتج أنّ الإنتاج المحلي تراجع من حيث الحجم بنسبة ٠,٤%.

وبسبب عدم توافر بيانات تتعلّق بتوزيع المياه، افترضنا أنّ استهلاك هذه السلعة زاد بالتناسب مع نمو عدد المساكن.

أما الأسعار فاستقرت من حيث المبدأ لأنّ التعرف لم تتغيّر ما بين ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨. ولكن بما أنّ تعرفه الكهرباء هي تعرفه تصاعديّة، فإنّ السعر الوسيط للكيلوواط ساعة الموزّع يرتبط بتوزيع الاستهلاك بين الأسر. واستناداً إلى بيانات مؤسسة كهرباء لبنان فإنّ متوسط السعر للكيلوواط ساعة المعتمد في العام ٢٠٠٩ ارتفع بنسبة طفيفة عن السعر المفوتر في العام ٢٠٠٨ (+٠,٢%).

تطوّر الاستهلاك الوسيط والقيمة المضافة في قطاع الطاقة

تراجع الاستهلاك الوسيط في قطاع الطاقة بشكل ملحوظ من حيث القيمة نتيجة انخفاض الأسعار ولا سيّما أسعار المازوت المستخدم في محطات توليد الطاقة الكهربائية، وذلك بسبب الزيادة الضئيلة في حجم المدخلات: ففي حين زادت كميات الفيوّل المستوردة من ٢١٤ ألف طن عام ٢٠٠٨ إلى ٤٢٢ ألف طن عام ٢٠٠٩، انخفضت كميات المازوت المستوردة لشركة كهرباء لبنان بنسبة ١٠,١% إذ تراجعت من ٢٦٠ ألف طن عام ٢٠٠٨ إلى ١٣٣ ألف طن عام ٢٠٠٩.

وبالتالي، فإنّ القيمة المضافة في هذا القطاع التي تشكّل حصة ضئيلة من قيمة الانتاج، زادت بمقدار ٥٨٥ مليار ل.ل. إذ ارتفعت من ٣٤١ ملياراً عام ٢٠٠٨ إلى ٧٥٦ مليار ل.ل. عام ٢٠٠٩. وتجدر الإشارة إلى أنّ القيمة المضافة لهذا القطاع هي سلبية منذ العام ٢٠٠٥.

القسم الثالث. الصناعة

يبين الجدول رقم (٥) تطوّر إنتاج مختلف فروع الصناعة وتطوّر الاستهلاك الوسيط بحسب طبيعة السلع والخدمات المستخدمة في عملية الانتاج.

جدول رقم ٥
الإنتاج الصناعي ٢٠٠٨-٢٠٠٩

فرع الإنتاج	القيمة بمليار ل.ل.			التغير السنوي بالنسبة المئوية	
	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٩ بأسعار ٢٠٠٨	بالأسعار	بالأحجام
الإنتاج					
منتجات الصناعات الغذائية	3 979	4 018	3 952	1,7	-0,7
المنسوجات	913	879	947	-7,1	3,8
معادن لافلززية	1 635	1 748	1 840	-5,0	12,5
معادن وآلات ومعدّات	2 286	2 003	2 156	-7,1	-5,7
خشب ومطاط ومنتجات كيميائية	1 629	1 299	1 472	-11,7	-9,7
أثاث	716	894	848	5,4	18,4
فروع أخرى	1 333	1 498	1 455	3,0	9,1
المجموع	12 491	12 341	12 670	-2,6	1,4
استهلاك وسيط					
المنتجات الزراعية	1 346	1 063	1 284	-17,2	-4,6
منتجات تربية الحيوانات	671	697	689	1,2	2,7
طاقة ومياه	998	795	1 039	-23,5	4,0
منتجات الصناعات الغذائية	346	364	366	-0,3	5,6
المنسوجات	375	373	413	-9,8	10,1
معادن لافلززية	1 065	1 166	1 173	-0,5	10,1
منتجات معدنية وآلات ومعدّات	1 872	1 776	1 865	-4,8	-0,4
خشب ومطاط ومنتجات كيميائية	1 618	1 465	1 753	-16,4	8,3
منتجات صناعية أخرى	100	110	111	-0,3	10,4
خدمات	553	584	584	0,0	5,6
المجموع	8 946	8 394	9 275	-9,5	3,7
صافي القيمة المضافة	3 545	3 947	3 395	16,3	-4,2

في الإجمال، خفّ نمو حجم الإنتاج الصناعي (مخرجات) كثيراً عام ٢٠٠٩: +١,٤% مقابل +٥,٤% عام ٢٠٠٨ و+٦,٨% عام ٢٠٠٧. ونظراً إلى أنّ حجم مدخلات الصناعة زاد بنسبة تفوق نسبة الزيادة في الإنتاج (+٣,٧%)، سجّلت القيمة المضافة بالأسعار الثابتة تغيراً سلبياً طفيفاً (-٤,٢%).

ومن جهة أخرى، خفّض الصناعيون أسعار الإنتاج بنسبة تقلّ عن نسبة انخفاض أسعار المنتجات الوسيطة المستهلكة (-٢,٦% عوضاً عن -٩,٥% بالنسبة للمدخلات)، ممّا أدّى إلى ارتفاع أسعار عوامل الإنتاج (+١٦,٤%). وتجدر الإشارة إلى أنّ الدولة اللبنانية أصدرت مرسوماً يقضي بزيادة الأجور ابتداء من شهر أيار ٢٠٠٨، وقد حصلت جزء من هذه الزيادة عام ٢٠٠٩.

تطوّر الإنتاج الصناعي

- لم تستفد جميع الفروع بالتساوي من نمو الطلب:
- يرجع الانخفاض في إنتاج الصناعات الغذائية إلى الانخفاض الكبير في إنتاج زيت الزيتون نتيجة انخفاض إنتاج الزيتون (انظر القسم الأول، تطوّر الإنتاج النباتي). وبالتالي انخفض حجم الإنتاج من الأغذية الدهنية بنسبة ٢٢% في حين ارتفع حجم إنتاج فروع الصناعات الغذائية الأخرى بنسبة ٢,٦%.
 - واصلت الصناعات النسيجية والجلدية نموها الذي بدأ عام ٢٠٠٨ ولكن بنسبة أبطأ.
 - ترتبط الزيادة في حجم إنتاج المنتجات المصنوعة من المعادن غير الفلزية بالطلب في قطاع البناء والأشغال العامة.
 - لم تستفد صناعات المعادن والمعدّات والآلات والصناعات من المطاط والخشب والمواد الكيميائية من زيادة الطلب على هذه المنتجات، لأنّه تمت تلبية هذا الطلب بواسطة الواردات.
 - أما تطوّر الإنتاج في الصناعات الأخرى (الأثاث والصناعات المتفرقة) فكان أكثر انسجاماً بتطوّر الطلب.

تطوّر الاستهلاك الوسيط في الصناعة

يختلف تكوين مدخلات قطاع الصناعة بحسب تطوّر الإنتاج في مختلف الفروع. وإنّ الإنخفاض الحاد في أسعار المواد الأولية خلقت انحرافات في بنية المدخلات.

القسم الرابع. البناء

كما بالنسبة للإنتاج الصناعي، يستنتج النمو الفعلي للبناء استناداً إلى الإحصاءات المتعلقة بالمواد الأولية المستعملة في هذا القطاع: تسليمات الأسمنت محلياً من قبل مصانع الأسمنت المحلية والمواد المستوردة المستعملة في البناء والأشغال العامة. يبيّن الجدول (٦) التغيّر في إنتاج قطاع البناء من حيث القيمة والحجم والتغيّر في قيمة المواد المستهلكة في البناء وحجمها.

وبما أنّ التغيّر في سعر البناء لا تتمّ مراقبته مباشرة، قدر هذا التغيّر استناداً إلى المتوسط المرجح لتطوّر أجور العمال وأسعار مواد البناء الأولية. وباعتبار أنّ كلفة اليد العاملة ارتفعت بحوالي ٧,١% ارتفعت كلفة البناء بنسبة ١,٤% فقط نظراً إلى انخفاض قيمة مواد البناء الأولية بنسبة ٤,١%.

جدول رقم ٦
إنتاج قطاع البناء والأشغال العامة ٢٠٠٨-٢٠٠٩

التغير السنوي بالنسبة المئوية		القيمة بمليار ل.ل			فرع الإنتاج
بالأحجام	بالأسعار	٢٠٠٩ بأسعار ٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨	
11,4	1,4	10 700	10 849	9 609	الإنتاج
					الاستهلاك الوسيط
11,5	-0,5	1 350	1 343	1 211	معادن لافلزية
11,4	-4,8	1 546	1 471	1 388	معادن وآلات ومعدات
8,9	-16,4	428	358	393	خشب ومطاط ومنتجات كيميائية
26,8	-21,2	82	65	65	منتجات أخرى
29,4	0,7	597	601	461	الخدمات
13,7	-4,1	4 002	3 837	3 518	المجموع
10,0	4,7	6 698	7 012	6 090	صافي القيمة المضافة

لم يتجاوز التغير في حجم المنتجات الوسيطة المستهلكة بكثير تغير حجم انتاج هذه المنتجات، مما أدى إلى انخفاض معدل نمو القيمة المضافة بأسعار ثابتة إلى ما دون معدل نمو الانتاج (١٠%) مقابل ١١,٤ (%).

سجلت أسعار مجموع عوامل الانتاج التي تكوّن القيمة المضافة (اهتلاك ورواتب ومداخل مختلطة) زيادة بنسبة ٤,٧%.

القسم الخامس. النقل والمواصلات

تابع قطاع النقل والمواصلات نموه عام ٢٠٠٩ (+١٣,٥%) من حيث الحجم مقابل ١٠,٨% عام ٢٠٠٨). ويرجع هذا النمو بشكل رئيسي إلى تطور الاتصالات السلكية واللاسلكية وإلى تطور النقل البري إلى حدّ ما، أما انتاج قطاع النقل الجوي فاستقرّ على حاله استناداً إلى أرقام اتحاد النقل الجوي الدولي (IATA).

يظهر الجدول (٧) أهمية قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية الذي ارتفع انتاجه بنسبة ١٧,٦% من حيث الحجم وانخفضت أسعاره بنسبة لا يستهان بها (-٧,٢%).

جدول رقم ٧
إنتاج خدمات النقل والمواصلات ٢٠٠٨-٢٠٠٩

فرع الإنتاج	القيمة بمليار ل.ل			التغير السنوي بالنسبة المئوية	
	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨	بأسعار	بالأحجام
نقل بري	1 038	1 185	1 104	7,4	6,3
نقل جوي	751	759	753	0,7	0,4
بريد واتصالات سلكية ولاسلكية	4 273	4 666	5 026	-7,2	17,6
المجموع	6 062	6 609	6 883	-4,0	13,5
- الاستهلاك الوسيط	2 686	2 583	3 065	-15,7	14,1
= صافي القيمة المضافة	3 376	4 026	3 818	5,5	13,1

غير أن التقديرات المتعلقة بقطاع النقل البري ناقصة من حيث القيمة المطلقة لأنها لا تشمل نقل البضائع، وذلك بسبب عدم توافر المعلومات والدراسات الإحصائية المتعلقة بهذا الموضوع. ويؤدي هذا الأمر إلى إنقاص حصة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي لصالح القطاعات الأخرى، لا سيما القطاع التجاري.

نجم ارتفاع أسعار القيمة المضافة (+٥,٥%) عن انخفاض أسعار المدخلات - لا سيما أسعار المحروقات - بنسبة تتجاوز نسبة انخفاض أسعار الإنتاج (-١٥,٧% مقابل -٤%)، علماً أن الارتفاع في أسعار النقل البري والجوي يُعوض بانخفاض أسعار الاتصالات السلكية واللاسلكية.

القسم السادس. الخدمات التسويقية

يتبين من حساب إنتاج قطاع الخدمات التسويقية عدا خدمات النقل والمواصلات والتجارة الوارد في الجدول (٨) أدناه، أن هذا القطاع شهد تطوراً مساوياً تقريباً للتطور الذي حصل في العام ٢٠٠٨: زادت القيمة المضافة من حيث القيمة الحقيقية بنسبة ٥,٢% مقابل ٥,٤% عام ٢٠٠٨.

تطور إنتاج الخدمات التسويقية

إن قطاع الخدمات التسويقية غير متجانس وهو يضم مجموعات من النشاطات التي شهدت نسب نمو وتطور مختلفة.

(أ) الخدمات الموجهة للمؤسسات

وتشمل الخدمات التقنية والقانونية والمحاسبية والمعلوماتية وتأجير المعدات والسمسة وغيرها. لم يتم احتساب إنتاج هذه الخدمات إبتداءً إلى استقصاءات مباشرة لدى المؤسسات التجارية والصناعية. ويساوي هذا الإنتاج مجموع الاستهلاك الوسيط لمختلف القطاعات المستخدمة لهذه

الخدمات وبخاصة الادارات العامة ومجموع صادرات هذا القطاع. من هنا، فالأخطاء التي قد تطرأ عند تقدير الاستهلاك الوسيط لا تؤثر في تقدير الناتج المحلي الإجمالي إنما في توزيعه ما بين قطاع الخدمات والقطاعات الأخرى. غير أن أي خطأ في تقدير صادرات الخدمات من شأنه أن يؤثر في الناتج المحلي الإجمالي^٣. واستناداً إلى استقصاء أجري حديثاً، شكّلت صادرات هذه الخدمات العامل الرئيسي وراء تطورها.

لم يتم إعداد أية دراسات أو تقارير لاحتساب أسعار هذه الخدمات. وبعد أن كانت قد اعتبرت مستقرة في حسابات الأعوام السابقة، احتسبت على أنها زادت بنسبة ١٠% في العام ٢٠٠٨ و ١,٢% عام ٢٠٠٩ نظراً إلى معدّل التضخم.

جدول رقم ٨
إنتاج قطاع الخدمات التسويقية ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩

التغير السنوي بالنسبة المئوية		القيمة بمليار ل.ل			فرع الانتاج
بالأحجام	بالأسعار	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨	
		٢٠٠٩ بأسعار			
9,2	1,2	2 004	2 028	1 836	الخدمات للمؤسسات
12,0	2,3	399	408	356	خدمات الصيانة والتصليح
2,6	1,6	2 607	2 648	2 541	سكن
14,0	9,1	1 827	1 993	1 602	فنادق ومطاعم
1,0	0,1	1 123	1 123	1 112	خدمات شخصية مختلفة
11,0	2,8	2 903	2 983	2 614	صحة
3,6	3,3	3 976	4 105	3 837	تعليم
2,5	1,2	4 271	4 322	4 166	خدمات مالية
5,8	2,6	19 109	19 610	18 065	المجموع
8,6	-8,6	3 349	3 061	3 084	- الاستهلاك الوسيط
5,2	5,0	15 760	16 549	14 981	= صافي القيمة المضافة

ب) خدمات الصيانة والتصليح

تشمل هذه الخدمات خدمات الصيانة والتصليح التي تستهلكها الأسر والإدارات العامة فقط، وقد أجريت الإحصاءات بالنسبة لهاتين الفئتين دون سواهما. أما خدمات الصيانة التي تستهلكها المؤسسات التجارية والصناعية فلم تؤخذ في الحسبان ولم يتم تقديرها، وبالتالي فإن توزيع الناتج المحلي الإجمالي بين قطاع الخدمات والقطاعات الأخرى يعدّ متحيزاً.

وقد ساهم استقصاء ميزانية الأسر لعام ١٩٩٧ في معرفة نسبة استهلاك الأسر لخدمات الصيانة والتصليح التي تعدّ المكوّن الرئيسي للإنتاج في هذا القطاع. أمّا تقديرات السنوات الأخرى فقد

^٣ تمّت مراجعة حسابات هذا القطاع للعام ٢٠٠٣ على ضوء نتائج الاستقصاءات التي أجريت لدى المؤسسات التجارية والصناعية الكبيرة. وقد تبين من هذه الاحصاءات أنه أنقص في تقدير صادرات الخدمات المحتسبة في حسابات السنوات ١٩٩٧-٢٠٠٢.

أجريت من خلال مؤشرات: استيراد قطع الغيار في ما يتعلق بتصليح السيارات والأجهزة الكهربائية المنزلية، وزيادة عدد المساكن (للأسر) في ما يتعلق بصيانة المباني. وتدّل هذه المؤشرات على أنّ استهلاك هذه الخدمات وبالتالي إنتاجها قد سجّل ارتفاعاً من حيث الحجم بنسبة ١٢% وزيادة في الأسعار بنسبة ٢,٣% عام ٢٠٠٩، استناداً إلى أرقام غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت.

ت) خدمات السكن

يشتمل إنتاج خدمات السكن على الأجور التي تدفعها الإدارات العامة وعلى القيمة التآجيرية للمساكن التي تسكنها الأسر. أمّا الأجور التي تدفعها المؤسسات فليست معروفة وهي تُحتسب بالتالي ضمن القيمة المضافة لمختلف القطاعات التسويقية.

في غياب الدراسات الإحصائية المتعلقة بتطور أوضاع السكّن، تمّ الافتراض أنّ ارتفاع عدد المساكن غير الشاغرة مساو لعدد الزيجات المسجّلة سنوياً صاف من عدد المساكن القديمة التي يعاد استعمالها. وفي العام ٢٠٠٩، شكّل هذا العدد ما نسبته ٢,٢% من عدد المساكن المسكونة في العام السابق. وارتفع متوسط القيمة التآجيرية للشقة الواحدة بنسبة ١,٦% استناداً إلى بيانات الاسعار التي تعدّها إدارة الإحصاء المركزي.

ث) خدمات الفنادق والمطاعم

تسهيلاً لعمليات الإحصاء، يعتبر إنتاج الفنادق والمطاعم مساوياً لإجمالي مبيعاتها مخصوماً منها قيمة المشتريات من الأطعمة والمشروبات التي تقدّم للزبائن. وانطلاقاً من تقديرات العام ١٩٩٧، قدر إنتاج هذا القطاع للسنوات التي تلت من خلال استخدام المعدّل البسيط لمعدلات الزيادة في عدد السياح والسكان كمؤشّر للنمو الحقيقي. على هذا الأساس، قدر معدل نمو هذا القطاع عام ٢٠٠٩ بنسبة ١٤% نظراً إلى نمو الحركة السياحية: زاد عدد السياح الأجانب الوافدين بنسبة ٢٧,١% عام ٢٠٠٩ مقارنة مع العام ٢٠٠٨ (١,٨٤٤ مليون حركة وصول عام ٢٠٠٩ مقابل ١,٤٥١ مليون عام ٢٠٠٨).

استنتج التغيير في أسعار خدمات الفنادق والمطاعم (+٩,١%) من بيانات إدارة الإحصاء المركزي.

ج) الخدمات الخاصة المتنوعة

تشمل هذه الخدمات خدمات الترفيه والعناية الخاصة والتنظيف المنزلي. وقد تمكّننا من الاطلاع عليها بفضل استقصاء ميزانية الأسر لعام ١٩٩٧. أمّا تقديرات السنوات التالية فقد أجريت استنسايباً من خلال تطبيق معدّل نمو حقيقي على بيانات العام ١٩٩٧، يتراوح بين صفر و ١,٤% سنوياً للفترة الممتدة بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٨ وبنسبة ١% للعام ٢٠٠٩. وقد احتسب معدّل التغيير في الأسعار استناداً إلى كشوفات أسعار غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت.

ح) خدمات الصّحة

أجريت دراسات عديدة بشأن خدمات الرعاية الصحيّة ما بين ١٩٩٧ و ١٩٩٩: الاستقصاء بالعينة حول الأوضاع المعيشية للأسر (إدارة الإحصاء المركزي ١٩٩٧)، وحسابات الصّحة (منظمة الصحة العالمية ١٩٩٨)، والاستقصاء حول استعمال الخدمات الصحيّة (إدارة الإحصاء المركزي ومنظمة الصحة العالمية ١٩٩٩). وقد طبّقت تقديرات العام ١٩٩٧ المستندة إلى هذه الدراسات على السنوات التي تلت واستعمل استيراد الأدوية كمؤشر لإنتاج خدمات الرعاية الصحيّة.

واستناداً إلى هذه التقديرات، استعاد قطاع الرعاية الصحيّة (القطاع التسويقي عدا الخدمات الصحيّة للقطاع العام) زخمه عام ٢٠٠٩ بعد أن كان قد تباطأ عام ٢٠٠٨ (١١% مقابل +١,٣% عام ٢٠٠٨ و +١٥,١% عام ٢٠٠٧ وبمعدل وسطي بلغ +٣,٢% بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٦).

عام ٢٠٠٩، تمّ احتساب التغيّر في أسعار خدمات الرعاية الصحيّة التي بلغت نسبته ٢,٨%، استناداً إلى بيانات إدارة الإحصاء المركزي.

خ) خدمات التعليم

لا يشمل إنتاج خدمات التعليم إلاّ الأقساط المدرسية والجامعية وقيمة الخدمات الملحقة التي تتلقاها المدارس والجامعات الخاصة. أمّا خدمات المدارس الرسمية والجامعة اللبنانية فتحتسب مع الخدمات غير التسويقية لقطاع الإدارات العامة (أنظر القسم الثاني من الفصل الثالث). وقد تمّ تطبيق تقديرات العام ١٩٩٧ على السنوات التي تلت بحسب زيادة عدد التلاميذ والطلاب الذين تمّ تسجيلهم في مؤسسات التعليم الخاص وأسعار الأقساط التي شملتها إحصاءات إدارة الإحصاء المركزي.

تشير نتائج هذه التقديرات إلى أنّ قطاع خدمات التعليم سجّل معدل نمو فعلي بلغت نسبته ٣,٦% عام ٢٠٠٩ مقابل ٤,٣% عام ٢٠٠٨ ومتوسّط بلغ ٢,٥% سنوياً خلال الفترة الممتدة بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٧. ويتبيّن من بيانات إدارة الإحصاء المركزي أنّ أسعار الأقساط المدرسية والجامعية سجّلت ارتفاعاً بلغت نسبته ٣,٣% عام ٢٠٠٩.

د) الخدمات المالية

تشمل الخدمات المالية الخدمات المصرفية وخدمات التأمين.

تحدّد قيمة إنتاج الخدمات المصرفية على أنها تساوي الفوائد والعمولات التي تحصّلها المصارف مخصوماً منها الفوائد التي تدفع للمودعين. وقد أخذت البيانات التي استخدمت في احتساب إنتاج هذه الخدمات من حسابات "الخسائر والأرباح" التي يتمّ التصريح عنها إلى مصرف لبنان. ارتفعت قيمة الإنتاج المصرفي (المصارف التجارية ومصارف الأعمال والمؤسسات المالية) من ٣ ٦٢١ مليار ل.ل. عام ٢٠٠٨ إلى ٣ ٨٤٥ ملياراً عام ٢٠٠٩، أيّ بزيادة نسبتها ٦,٢%، بعد أن كانت قد سجّلت زيادة بنسبة ٢١,١% عام ٢٠٠٨ و ٧,٣% عام ٢٠٠٧. ومن الواضح أنّ التضخّم ساهم بجزء كبير من النمو عام ٢٠٠٨. ولذلك، على الرغم من أنّ "أسعار" الانتاج أقيمت مستقرة في حسابات السنوات السابقة بسبب عدم توافر طرق ملائمة لاحتسابها، تمّ اعتماد معدّل نمو يساوي معدّل التضخم أي بنسبة ١٠% لتقدير النمو الفعلي للمنتجات المصرفية عام ٢٠٠٨. وعام ٢٠٠٩، قدر معدّل التضخم بما نسبته ١,٢%.

وكذلك يحدّد إنتاج خدمات التأمين على أنه يساوي الفرق بين الأقساط التي يتمّ قبضها والتعويضات التي يتمّ دفعها. وكما بالنسبة للخدمات المصرفية، لا يمكن تحديد سعر خدمات التأمين.

تمّت مراجعة قيمة إنتاج خدمات التأمين استناداً إلى دراسات إحصائية تصدر عن وزارة الاقتصاد والتجارة منذ العام ٢٠٠٥، وقد شهد هذا القطاع نمواً ملحوظاً خلال السنوات العشر الأخيرة. ففي الفترة الخمسية ١٩٩٧-٢٠٠٢، ارتفع إنتاج خدمات التأمين من ١٨٢ إلى ٢٩٩ مليار ل.ل أي أنّه نما بمعدّل ١٠% سنوياً. بين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥، تواصل النمو بشكل مطرد: +١٦% عام ٢٠٠٣، و+٢١% عام ٢٠٠٤ و+٢٠% عام ٢٠٠٥. ومنذ العام ٢٠٠٦، استمر نمو قطاع التأمين ولكن بوتيرة خفيفة إذ ارتفع من ٣٦٥ مليار ل.ل عام ٢٠٠٥ إلى ٥٢٠ ملياراً عام ٢٠٠٨. عام ٢٠٠٩، تراجع إنتاج خدمات التأمين إلى ٤٧٧ مليار ليرة لبنانية، استناداً إلى المؤشرات الأولية التي حصلت عليها وزارة الاقتصاد والتجارة من إدارة مراقبة شركات التأمين.

القسم السابع. التجارة

تطور إنتاج الخدمات التجارية

تقاس قيمة إنتاج الخدمات التجارية بالهوامش التجارية بمفهومها الواسع (الفرق بين أسعار المبيع وأسعار الشراء) وبالعمولات التي يقبضها الوسطاء بين مستهلكي البضائع ومنتجيتها. وتشمل هذه الهوامش رسوم الاستهلاك التي يدفعها التجار وهوامش التجار بمفهومها الضيق. يبيّن الجدول ٩ أدناه العناصر التي تدخل في احتساب إنتاج القطاع التجاري.

تمكنا من إدراج الضرائب التي تستوفى عند دخول البضائع إلى الأراضي اللبنانية فقط، وهي تشمل الرسوم الجمركية والضرائب على الاستهلاك والضريبة على القيمة المضافة المفروضة على المنتجات المستوردة منذ العام ٢٠٠٢.

تساوي هوامش التجارة الداخلية الفرق بين قيمة استعمالات السلع والخدمات وقيمة السلع المستوردة وقيمة الإنتاج المحلي مخصوماً منها الضرائب التي يدفعها المستوردون. وإذا ما احتسبت على هذا الشكل، تشمل الهوامش الضرائب الداخلية كالضريبة على القيمة المضافة الداخلية التي لا تسمح الاحصاءات الحالية برصدها لمختلف فئات المنتجات.

وإنّ احتساب الهوامش بأسعار السنة السابقة يقضي باحتساب هوامش سنة معينة من خلال تطبيق نسبة هامش السنة السابقة على حجم السلع المتداولة. وقد طبقت هذه العملية الحسابية على رسوم التجارة الخارجية وهوامشها بصورة منفصلة. أمّا في ما يتعلّق بأسعار الخدمات التجارية الخارجية، فلا يمكن تقديرها بأيّ شكل من الأشكال، وبالتالي تمّ الافتراض أنها زادت بنسبة تساوي زيادة معدّل التضخم أيّ بنسبة ١٠% عام ٢٠٠٨ و ١,٢% عام ٢٠٠٩.

جدول رقم ٩

حساب قطاع التجارة ٢٠٠٨-٢٠٠٩

التغيّر السنوي بالنسبة المئوية

القيمة بمليار ل.ل

مكوّنات الإنتاج

	٢٠٠٩		٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨	
	بالأسعار	بالأحجام				
24,0	2,8	4 600	4 730	3 710		الرسوم على السلع المستوردة
15,9	3,6	10 445	10 823	9 015		الهوامش التجارية الداخلية
7,3	1,2	1 139	1 152	1 061		خدمات التجارة الخارجية
17,4	3,2	16 183	16 705	13 786		المجموع = الإنتاج
17,3	-7,7	2 355	2 173	2 007		- الاستهلاك الوسيط
17,4	5,1	13 829	14 532	11 778		= صافي القيمة المضافة

نستنتج من تحليل الجدول (٩) المعلومات التالية:

- بلغت الضرائب المفروضة على الواردات ٧٣٠ ٤ مليار ليرة لبنانية عام ٢٠٠٩ أي أنها سجلت زيادة نسبية بلغت ٢٧,٥% مقارنة مع العام ٢٠٠٨. وإذا ما قورنت هذه الرسوم بمعدلات نمو قيمة الواردات بالأسعار الجارية (+٠,٧%) استناداً إلى أرقام الجمارك اللبنانية، يتبين أنّ نسبة الرسوم من أصل الواردات ارتفعت بشكل ملحوظ من ١٥,٢% عام ٢٠٠٨ إلى ١٩,٣% عام ٢٠٠٩. ولو استقرت أسعار الواردات ونسب الضرائب من أصل قيمة الواردات، لبلغت قيمة الرسوم على الواردات ٦٠٠ ٤ مليار ليرة لبنانية، أيّ زيادة بنسبة ٢٤,٠% مقارنة مع العام ٢٠٠٨، وبنسبة مختلفة عن معدل التغيير الفعلي للواردات (+١٦,٥%) استناداً إلى أرقام الجمارك وقبل تعديلها). ينجم هذا الفارق عن التفاوت في نمو الواردات من السلع الخاضعة للرسوم ونمو الواردات من السلع المعفاة من الرسوم أو السلع الخاضعة للرسوم الأدنى.
- كما أنّ هوامش التجارة الداخلية شهدت زيادة ملحوظة إذ انتقلت من ٩٠١٥ مليار ل.ل عام ٢٠٠٨ إلى ١٠٨٢٣ مليار عام ٢٠٠٩، أيّ زيادة نسبتها ٢٠,١%. وإذا ما احتسبت الهوامش بأسعار ومعدلات هوامش ثابتة، تكون قد بلغت ٤٤٥ ١٠ مليار ل.ل أيّ زيادة نسبتها ١٥,٩%. وبالتالي تكون "أسعار" خدمات التجارة قد ارتفعت بنسبة ٣,٦%.

- تقدر الخدمات التجارية الخارجية استناداً إلى حركة بضائع الترانزيت وتجارة إعادة التصدير. وقد زادت قيمتها بنسبة ٨,٦٪ عام ٢٠٠٩ مقارنة مع العام ٢٠٠٨. وإذا اعتبرنا أنّ معدّل التضخم البالغ ١,٢٪ يساوي نسبة ارتفاع أسعار هذه الخدمات، تكون الزيادة في إنتاجها قد بلغت ما نسبته ٧,٣٪ من حيث القيمة الحقيقية.

الاستهلاك الوسيط والقيمة المضافة في قطاع التجارة

قَدّر الاستهلاك الوسيط للعام ١٩٩٧ ثمّ طبّق على السنوات التالية وفق الأساليب ذاتها التي تطبّق على القطاعات الاقتصادية الأخرى. وتجدر الإشارة إلى أنّ خدمات نقل البضائع لا تندرج في مدخلات التجارة، الأمر الذي يؤدي إلى المبالغة بعض الشيء في تقدير القيمة المضافة في هذا القطاع ومعادلة الإنقاص في تقدير القيمة المضافة في قطاع النقل.

سجّلت أسعار مجمل السلع المستهلكة في قطاع التجارة انخفاضاً بنسبة ٧,٧٪ عام ٢٠٠٩.

ونظراً إلى تطوّر "أسعار" الانتاج في هذا القطاع، سجّلت القيمة المضافة بالأسعار الثابتة ارتفاعاً بنسبة ١٧,٤٪ عام ٢٠٠٩ مقابل ٢٠,١٪ عام ٢٠٠٨.

القسم الثامن. الخدمات غير التسويقية

تؤمّن الخدمات غير التسويقية من قبل الإدارات العامة التي تشمل الإدارة المركزية والإدارات المستقلة والبلديات. وكما يستدل من تسميتها، لا تطرح هذه الخدمات في سوق معيّنة ولا تحدّد لها أسعار بالمعنى المتداول. وبالتالي تقدر قيمة الخدمات التسويقية بحسب تكاليفها المكوّنة من العناصر الثلاثة التالية: قيمة السلع والخدمات التسويقية المستهلكة، وقيمة اهتلاك رأس المال العام الثابت ورواتب الموظفين.

وحدها حسابات الإدارة المركزية ومجلس الإنماء والإعمار تنشر بصورة منتظمة. أمّا حسابات الإدارات الأخرى فقد تمّ تقديرها في العام ١٩٩٧. وطبّقت هذه التقديرات على السنوات الأخرى استناداً إلى مؤشرات واردة في حسابات الخزينة العامة.

يبين الجدول ١٠ بالتفصيل العناصر التي تدخل في احتساب انتاج الإدارات العامة في العام ٢٠٠٩ مقارنة مع العام ٢٠٠٨.

تشكّل قيمة السلع والخدمات التسويقية المستهلكة الاستهلاك الوسيط في عملية الانتاج. وبالتالي، فالقيمة المضافة للإدارات العامة تساوي رواتب الموظفين وقيمة اهتلاك رأس المال الثابت ذات الاستخدام الجماعي.

جدول رقم ١٠
احتساب إنتاج الخدمات غير التسويقية ٢٠٠٨-٢٠٠٩

التغير السنوي بالنسبة المئوية		القيمة بمليار ل.ل.			
		٢٠٠٩ بأسعار ٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨	
					عناصر الكلفة
					استهلاك وسيط
					طاقة ومياه
					منتجات مصنعة
					نقل ومواصلات
					خدمات مالية
					خدمات تسويقية أخرى
					المجموع: استهلاك وسيط
					عناصر القيمة المضافة
					اهتلاك
					رواتب وأجور
					المجموع: القيمة المضافة غير الصافية
					قيمة الانتاج

(أ) الاستهلاك الوسيط للسلع والخدمات التسويقية

تشكّل قيمة الخدمات المصرفية الداخلة في خدمة الدين أكثر من نصف السلع والخدمات التسويقية المستهلكة من قبل الإدارات العامة. وبالفعل، فإن جزءاً من الفوائد التي تدفعها الدولة للمصارف المكتتبه بسندات الخزينة، يشكّل دفع الخدمة المصرفية التي تقاس قيمتها بالفرق بين الفوائد التي تقبض والفوائد التي تدفع للمودعين. انتقلت القيمة المقدّرة للخدمات المالية التي تدفعها الإدارة من ٦٣٣ مليار ليرة لبنانية عام ١٩٩٧ إلى ٧٣٦ ملياراً عام ٢٠٠٢ ثم تراجع لتبلغ ٤٨٧ عام ٢٠٠٤. ومنذ العام ٢٠٠٥، عادت قيمة هذه الخدمات وارتفعت لتصل إلى ٢٧٨ ملياراً عام ٢٠٠٨ و٣٦٥ مليار ل.ل. عام ٢٠٠٩. وإنّ الزيادة التي بلغت نسبتها ٦,٨% بين هذين العامين ترجع بأكبر جزء منها إلى الزيادات الأكبر في الاكتتابات بسندات الخزينة من قبل الجهاز المصرفي. وبالفعل، زادت الفوائد التي تحصلها المصارف من اكتتابها بسندات الخزينة بنسبة ١١,٨%، إذ ارتفعت من ٣١٧٣ ملياراً عام ٢٠٠٨ إلى ٣٥٤٧ مليار ل.ل. عام ٢٠٠٩، وقد اقترنت هذه الزيادة بانخفاض نسبة الهامش المصرفي من أصل الفائدة المحصّلة من ٣٢,٨% عام ٢٠٠٨ إلى ٣٠,٩% عام ٢٠٠٩.

(ب) القيمة المضافة للإدارات العامة

تحتسب القيمة المضافة للإدارات العامة بكلفة العناصر التالية: قيمة اهتلاك رأس المال الثابت وأجور ورواتب عنصر العمل. ومن المتعارف عليه أنّ قيمة اهتلاك السلع العامة تساوي الجزء الثلاثين من قيمتها الحالية. وقد تمّ احتساب هذه القيمة من خلال جمع نفقات الدولة على إجمالي تكوين رأس المال الثابت في السنوات

الثلاثين الأخيرة، باعتبار أنّ قيمة نفقات سنة سابقة معينة تيوّم بواسطة مؤشر أسعار ملائم. ونظراً لعدم وجود مثل هذا المؤشر للسنوات السابقة للعام ١٩٩٧، اعتمدنا مؤشر الحد الأدنى للأجور. (أنظر تفاصيل الحسابات في الملحق). وإذا ما احتسبت على هذا النحو، تكون قيمة الاهتلاكات قد ارتفعت عام ٢٠٠٩ بنسبة ١,٦% من حيث القيمة والحجم.

أما الأجور والرواتب فقد زادت بنسبة ١٤,٧%، ترجع نسبة ٥,١% من هذه الزيادة إلى زيادة الأجور ابتداء من شهر أيار عام ٢٠٠٨ بموجب مرسوم صادر عن الدولة اللبنانية.

(ت) التغيير في الخدمات غير التسويقية من حيث الحجم

بما أنه لا يمكن تحديد أسعار الخدمات غير التسويقية بصورة مباشرة، فإن احتساب حجم هذه الخدمات بأسعار سنة مرجعية يتمّ بجمع عناصر الكلفة المقدّرة بالأسعار المرجعية التي يتم اختيارها.

تغيّرت كلفة الخدمات غير التسويقية بنسبة +١,٧% عام ٢٠٠٩ مقدّرة بأسعار عام ٢٠٠٨ وتغيّرت قيمتها بنسبة +١٠,٤%.

^٣ تمّ تصحيح حساب الاهتلاكات وقيمة الخدمات التسويقية المتعلق بالسنوات السابقة.

الفصل الثاني الاستيراد

تتكوّن الواردات من السلع المستوردة إلى لبنان ومن نفقات المقيمين اللبنانيين الاستهلاكية خارج الأراضي اللبنانية، غير أنّ الواردات من الخدمات لا تدرج ضمن الواردات لأنها تطرح من الصادرات من الخدمات. ومنذ العام ٢٠٠٧، تُحسَب الطاقة الكهربائية التي يتمّ شراؤها من سوريا ضمن الواردات.

يمكن تحديد قيمة السلع المستوردة إلى الأراضي اللبنانية بفضل إحصاءات الجمارك اللبنانية. وتشمل قيمة هذه السلع تكاليف شحنها وتأمينها حتى نقطة المراكز الجمركية في البلد المستورد (سعر سيف). ولكنّ يتمّ إدخال بعض التعديلات على هذه الإحصاءات: أولاً، لا تُحسَب سبائك الذهب المستوردة لتكوين الاحتياطات أو بدافع المضاربة، وبالتالي تتضمّن الواردات الذهب المستعمل في صناعة المجوهرات فقط. وثانياً، تُصحّح قيمة المنتجات النفطية المستوردة وكمياتها استناداً إلى الإحصاءات الصادرة عن الإدارة العامة للنفط.

يبين الجدول رقم ١١ التالي أرقام السلع المستوردة بحسب التصنيف المعتمد في وضع الحسابات، وتطوّرها من حيث القيمة والحجم في العام ٢٠٠٩ مقارنة بالعام ٢٠٠٨.

في العام ٢٠٠٩، تابعت الواردات نموها المطرد لتتخطى المستوى التي سجّلته في العام ٢٠٠٨: ٢٠,٤% من حيث القيمة الحقيقية مقابل ١٨% في العام ٢٠٠٨. ولكن بعكس العام ٢٠٠٨ لمّا رافق النمو ارتفاعاً كبيراً في الأسعار، شهد العام ٢٠٠٩ تراجعاً ملحوظاً في أسعار الواردات (-١٤,١%). وبالتالي اقتصرت زيادة قيمة الواردات على ما نسبته ٣,٤% مقارنة بالعام ٢٠٠٨.

١١ يبين الجدول التالي التعديلات التي أدخلت على إحصاءات الجمارك						
التغير السنوي بالنسبة المئوية		القيمة بالمليار ل.ل.				
	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨		
	بالأسعار	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨	القيم حسب الجمارك
	بالكمية	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨	تعديل المشتقات النفطية:
						- القيم الجمركية
						+ القيم حسب مديرية النفط
						القيم المستثناة
						التقد
						سبائك الذهب
						+ الذهب لصناعة المجوهرات
						مجموع التعديلات
						المجموع المعدل

يُعزى انخفاض أسعار الواردات بشكل أساسي إلى انخفاض أسعار المنتجات النفطية (-٣٧%) وأسعار الحبوب (-٣٧%). كما وأدى التراجع الطفيف في قيمة اليورو (-٥,٣%) إلى انخفاض أسعار جزء كبير من الواردات.

جدول رقم ١١
استيراد السلع حسب نوعها ٢٠٠٨-٢٠٠٩

نوع المنتج	القيمة بمليار ل.ل.		التغير السنوي بالنسبة المئوية	
	٢٠٠٨	٢٠٠٩	بأسعار ٢٠٠٨	بالأحجام
منتجات زراعية	1 042	920	1 176	-21,8
منتجات تربية الحيوانات	348	504	525	-4,0
مشتقات نفطية	6 001	4 925	7 596	-35,2
منتجات صناعات غذائية وزراعية	2 053	2 300	2 444	-5,9
تبغ ومشروبات كحولية	191	326	339	-3,8
منتجات غذائية	1 863	1 974	2 106	-6,3
أنسجة	1 205	1 321	1 372	-3,7
معادن لافلزية	1 125	1 028	1 041	-1,3
معادن، آلات ومعدات	7 370	8 763	9 175	-4,5
خشب، مطاط ومنتجات كيميائية	3 576	3 619	4 025	-10,1
مفروشات	157	215	204	5,8
منتجات أخرى	714	805	834	-3,5
مجموع استيراد داخلي	23 590	24 401	28 393	-14,1
استيراد الطاقة الكهربائية	144	216	286	-24,5
نفقات المقيمين في الخارج	510	567	583	-2,6
مجموع استيراد وطني	24 244	25 183	29 261	-13,9

أما السلع التي زاد حجم استيرادها بنسبة كبيرة خلال عام ٢٠٠٩ فهي التبغ والمشروبات الكحولية (+٧٧,٤%)، ومنتجات تربية الحيوانات (+٥١%)، والأثاث (+٢٩,٧%) والمعادن والآلات والمعدات (+٢٤,٥%).

تلبّي هذه الواردات بالدرجة الأولى حاجات المؤسسات من سلع التجهيز. وبالفعل، نستنتج من (الجدول رقم ١٢) أدناه أنّ حجم السلع المستوردة لتكوين الرأسمال الثابت زاد بنسبة ٦٥%. كما ونلاحظ بخاصة الزيادة الكبيرة في الواردات من التجهيزات والمعدات المستعملة في قطاع النقل (+١٨٨,٤%)، (+١٧٧,٥%) من حيث القيمة) وفي الواردات من المواد المستعملة في قطاع البناء والأشغال العامة (+٥٦,٣%)، (+٤٤,٤%) من حيث القيمة). ويعتبر احتساب نمو هذه السلع من حيث الحجم تقريباً إلى حدّ كبير لأنّ تغيّر قيم الوحدات لا يعكس التغيّر الحقيقي في أسعارها.

يعود السبب وراء الارتفاع الاستثنائي في قيمة تجهيزات قطاع النقل إلى استيراد تسع طائرات بقيمة إجمالية تبلغ ٨٨٨ مليار ليرة لبنانية. لا ترد أية حركة استيراد طائرات في الإحصاءات الجمركية التابعة للسنوات السابقة باستثناء العام ٢٠٠١ حين سجّلت الجمارك اللبنانية استيراد طائرة بقيمة ٧٢ مليار ليرة لبنانية. ارتفعت قيمة سلع التجهيز عدا الطائرات المستوردة لقطاع النقل والمواصلات من ٥١٧ مليار ليرة لبنانية عام ٢٠٠٨ إلى ٧٤٧ مليار عام ٢٠٠٩ أي أنها سجّلت زيادة بنسبة ٤٤,٥%.

جدول رقم ١٢
استيراد السلع حسب جهة استعمالها ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩

التغيّر السنوي بالنسبة المئوية		القيمة بمليار ل.ل.			جهة الاستعمال
بالأسعار	بالأحجام	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨	
					استعمال وسيط لما يلي:
					الزراعة وتربية الحيوانات
2,3	-18,0	604	495	590	الطاقة والصناعة
11,1	-15,8	7 160	6 027	6 432	البناء
9,7	-10,0	1 004	903	915	المواصلات والخدمات
19,6	-25,3	2 165	1 617	1 810	قطاع غير محدّد
34,0	-35,9	1 667	1 068	1 244	مجموع الاستعمالات الوسيطة
14,6	-19,8	12 599	10 110	10 991	استعمالات نهائية للاستهلاك
					سلع معمرة
14,2	-3,2	4 070	3 938	3 563	منتجات أخرى
19,0	-14,0	8 228	7 075	6 917	مجموع الاستعمالات الاستهلاكية
17,3	-10,4	12 298	11 013	10 481	استعمالات لتكوين رأس المال الثابت في:
					الزراعة وتربية الحيوانات
10,3	-10,3	166	149	150	الصناعة
20,5	-9,6	872	788	723	الأبنية والأشغال العامة
56,3	-7,7	198	183	127	النقل والمواصلات
188,4	-3,8	1 492	1 435	517	الخدمات والتجارة
28,4	-6,2	728	683	567	القطاع الغير محدّد
17,8	-2,5	40	39	34	مجموع الاستعمالات لتكوين الرأسمال الثابت
65,0	-6,3	3 496	3 277	2 119	
20,4	-14,1	28 393	24 401	23 590	المجموع

بعد سلع التجهيز المعدّة للتكوين القائم لرأسمال المؤسسات فإنّ السلع المستوردة لتلبية استهلاك الأسر هي التي سجّلت نمواً كبيراً : +١٧,٣% من حيث الحجم. وقد رافق هذا النمو انخفاضاً ملحوظاً في الأسعار (-١٠,٤%) ممّا رفع الزيادة في قيمتها إلى ٥,١% مقارنة بالعام ٢٠٠٨. وبخلاف العام ٢٠٠٨ حين سجّلت الواردات من السلع المعمرّة نمواً بنسبة ٥٦%، فإنّ الواردات من

سلع الاستهلاك الجاري هي التي سجّلت نمواً يفوق نمو الواردات من السلع المعمّرة. يعرض الفصل التالي تطوّر طلب استهلاك الأسر بجميع مكوناته وتأثيره على الواردات.

أدى انتعاش الاقتصاد الذي شهده العام ٢٠٠٩ بالدرجة الثالثة إلى ارتفاع الواردات من السلع الوسيطة التي هبطت أسعارها بنسبة كبيرة. تظهر الجداول من (١٣ أ) إلى (١٣ هـ) تفاصيل تطوّر استيراد المنتجات الوسيطة المستعملة في مختلف القطاعات الاقتصادية خلال العام ٢٠٠٩ مقارنة بالعام ٢٠٠٨.

بالنسبة لقطاع الزراعة وتربية الحيوانات، لوحظت زيادة الكميات المستوردة من البذار والشتول وعلف الحيوانات (+١١,١% و+١٧,٩% بالتتالي). أما التراجع الحاد في استيراد الأسمدة والمنتجات الأخرى فيعزى بشكل أساسي إلى انخفاض حجم الأسمدة الفوسفاتية المستوردة والتي شهدت أسعارها تقلبات حادة بين العام ٢٠٠٧ والعام ٢٠٠٩: +٢٦٦% عام ٢٠٠٨ و-٢٥% عام ٢٠٠٩. وعلى العكس، زاد استيراد الأسمدة غير الفوسفاتية بنسبة ١٨,٢% من حيث الحجم و٦,٢% من حيث القيمة إذ ارتفعت من ٥٢,٣ إلى ٥٥,٦ مليار ليرة لبنانية وانخفضت أسعارها بنسبة ١٠,١% (راجع الجدول (١٣)).

جدول رقم ١٣ أ
استيراد سلع وسيطة للزراعة وتربية الحيوانات ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩

نوع السلعة الوسيطة	القيمة بمليار ل.ل.		التغيّر السنوي بالنسبة المئوية	
	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٩
بذار وشتول	84	85	93	-9,1
أسمدة ومنتجات أخرى	203	129	157	-18,3
فوسفات	126	67	90	-25,0
أسمدة	52	56	62	-10,1
منتجات أخرى	28	10	11	-5,8
مبيدات	43	41	46	-10,7
علف حيوانات	257	236	302	-21,9
المجموع	590	495	604	-18,0

جدول رقم ١٣ ب
استيراد سلع وسيطة للطاقة والصناعة ٢٠٠٨-٢٠٠٩

نوع السلعة الوسيطة	القيمة بمليار ل.ل.		التغير السنوي بالنسبة المئوية	
	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٩
منتجات زراعية	388	295	439	-32,9
منتجات تربية الحيوانات	261	382	396	-3,7
مشتقات نفطية	1 772	1 466	2 215	-33,8
منتجات صناعات غذائية زراعية	148	184	188	-1,9
أنسجة وجلود	200	200	222	-9,6
معادن لافلزية	579	504	467	7,8
منتجات معدنية	1 872	1 874	1 867	0,4
خشب ومطاط ومنتجات كيميائية	1 168	1 068	1 310	-18,5
منتجات أخرى	46	54	56	-3,8
المجموع	6 432	6 027	7 160	-15,8
باستثناء النفط	4 661	4 561	4 945	-7,8

إنّ السلع الوسيطة المستوردة لقطاع الطاقة والصناعة تتضمن المشتقات النفطية المعدة لإنتاج الطاقة الكهربائية كزيت الوقود في المقام الأول الذي تراجع سعره المشتمل على الكلفة والتأمين والشحن من ٨٢٤ ألف ليرة للطن الواحد عام ٢٠٠٨ إلى ٦٠٢ ألف ليرة للطن الواحد عام ٢٠٠٩. ولم تتمكّن من تحديد المشتقات النفطية الأخرى المستوردة للاستعمال الصناعي بحسب وجهتها وقد أدرجت ضمن المنتجات غير المصنّفة بحسب وجهتها. (أنظر الجدول ١٣ ب).

انخفضت قيم وحدات كافة السلع غير النفطية المستوردة للصناعة بنسبة ٧,٨% عام ٢٠٠٩، وزادت كمياتها المستوردة بنسبة ٦,١%. كما ونلاحظ بصورة خاصة (الجدول ١٣ ب) الارتفاع الكبير في الواردات من المنتجات الحيوانية (+٥٢,١%) وانخفاض أسعارها (-٣,٧%). وتشمل هذه المنتجات بشكل أساسي الحيوانات الحية المعدة لإنتاج اللحوم. وبالتالي، ارتفع استيراد الأبقار المعدة للذبح من ٦٢ ١٤٧ طناً عام ٢٠٠٨ إلى ٩٠ ١٤٤ طناً عام ٢٠٠٩. كما وارتفع استيراد الأغنام من ٦ ٣١٥ طناً عام ٢٠٠٨ إلى ١٥ ٤٨٨ طناً عام ٢٠٠٩. كما ونلاحظ الزيادة الكبيرة في الكميات المستوردة من المنتجات الزراعية والمنتجات الزراعية الغذائية المعدة بشكل أساسي للصناعات الغذائية. وقد نتجت هذه الزيادة بشكل خاص عن زيادة الواردات من المواد الأولية المعدة لتصنيع الدهون الغذائية كحبوب السوسم الذي ارتفعت كمياته المستوردة من ١٦ ٠٣٠ طناً عام ٢٠٠٨ إلى ٢١ ٧٣١ طناً عام ٢٠٠٩. أمّا المنتجات من المعادن غير الفلزية المستعملة في الصناعة والتي زاد استيرادها بنسبة كبيرة عام ٢٠٠٨ فشهدت انكماشاً عام ٢٠٠٩، ويتألف أكثرها من الأحجار الكريمة وشبه الكريمة المستخدمة في صناعة المجوهرات. ارتفعت قيمتها المشتملة على الكلفة والتأمين والشحن من ٣٧٥,٤ مليار عام ٢٠٠٨ إلى ٣٩٠ مليار ل.ل عام ٢٠٠٩، أيّ بزيادة قدرها ٣,٩%. وبما أنّ ارتفاع أسعار هذه المواد قدر بنسبة ١٢,٥%، تكون الكميات المستوردة قد انخفضت بنسبة ٧,٧%.

في الإجمال، سجّلت قيمة السلع الوسيطة المستوردة للبناء تراجعاً طفيفاً (-١,٣%)، ولكن نظراً إلى الانخفاض الملحوظ في أسعارها (ما معدّله -١٠%) زادت الكميات المستوردة من هذه السلع بنسبة ٩,٧%. يبيّن الجدول رقم ١٣ ج التالي تطوّر استيراد مختلف أنماط السلع الداخلة في إنتاج المباني والأشغال العامة.

جدول رقم ١٣ ج
استيراد سلع وسيطة للبناء ٢٠٠٨-٢٠٠٩

التغيّر السنوي بالنسبة المئوية		القيمة بمليار ل.ل.			نوع السلعة المستعملة
بالأحجام	بالأسعار	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨	
24,6	-7,0	382	355	307	معادن لافلزية
-0,5	-12,0	530	466	533	منتجات معدنية وآلات
21,6	-11,3	92	81	75	خشب ومنتجات كيميائية
9,7	-10,0	1 004	903	915	المجموع

في ما يتعلّق باستيراد السلع الوسيطة المعدّة للنقل والخدمات، نلاحظ تراجع قيمة المحروقات المستوردة لقطاع النقل بنسبة كبيرة، ويعود السبب في ذلك بشكل أساسي إلى انخفاض أسعار النفط (-٣٢,٦%) وإلى ارتفاع الكميات المطلوبة (+١٧,٦%). (راجع الجدول ١٣ د).

جدول رقم ١٣ د
استيراد سلع وسيطة للنقل والخدمات ٢٠٠٨-٢٠٠٩

التغيّر السنوي بالنسبة المئوية		القيمة بمليار ل.ل.			نوع السلعة المستعملة
بالأحجام	بالأسعار	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨	
17,6	-32,6	1 556	1 048	1 323	مشتقات نفطية
25,1	-6,6	609	569	487	منتجات غير نفطية
40,3	-9,5	340	308	243	منتجات معدنية
3,3	-5,0	153	145	148	خشب، مطاط ومنتجات كيميائية
20,3	-0,3	116	116	97	منتجات أخرى
19,6	-25,3	2 165	1 617	1 810	المجموع

وتجدر الإشارة أخيراً إلى أنّ هناك منتجات تستعمل بدون تمييز في أكثر من قطاع ولا نستطيع تصنيفها بحسب وجهتها. وهذا هو الحال بالنسبة للمحروقات السائلة كزيت الغاز وبعض المنتجات الكيميائية (راجع الجدول ١٣ هـ).

جدول رقم ١٣ هـ

استيراد سلع وسيطة غير مصنفة بحسب الوجهة ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩

التغير السنوي بالنسبة المئوية		القيمة بمليار ل.ل.			نوع السلعة المستعملة
بالأحجام	بالأسعار	٢٠٠٨	200٩	200٨	
		٢٠٠٩ بأسعار			
43,4	-41,7	1 304	760	909	مشتقات نفطية
8,5	-15,3	363	308	335	منتجات غير نفطية
9,0	-17,3	276	228	253	خشب ، مطاط ومنتجات كيميائية
6,9	-9,1	87	80	82	منتجات أخرى
34,0	-35,9	1 667	1 068	1 244	المجموع

شراء الطاقة الكهربائية من سوريا ومصر، ورد في حسابات شركة كهرباء لبنان أنّ شراء الكهرباء من سوريا ومصر تضاعف تقريباً إذ ارتفع من ٥٦٣ مليون كيلوواط ساعة عام ٢٠٠٨ إلى ١ ١١٦ مليون كيلوواط ساعة عام ٢٠٠٩، وقد انخفضت أسعارها بنسبة ٢٤,٥% (من ٢٥٦ إلى ١٩٣,٤ ليرة لبنانية لكل كيلوواط ساعة).

أمّا نفقات الاستهلاك في الخارج فقد قدّرت للعام ١٩٩٧ على ضوء معطيات الاستقصاء حول ميزانية الأسر. ونظراً إلى عدم وجود دراسات مباشرة تتعلق بالفترة التي تلت العام ١٩٩٧، تمّ الافتراض أنّ هذه النفقات قد تطوّرت من حيث الحجم بحسب حركة المسافرين اللبنانيين إلى الخارج: ١٤,٢% في عام ٢٠٠٩.

احتسب تطوّر النفقات من حيث القيمة من خلال اعتماد متوسط سعر صرف اليورو والدولار الأميركي مقابل الليرة اللبنانية كمؤشر للأسعار. حافظ مصرف لبنان على استقرار سعر صرف الدولار. أمّا سعر صرف اليورو فقد انخفض بنسبة ٥,٢% في العام ٢٠٠٩.

الفصل الثالث الاستهلاك

يشكّل الاستهلاك النهائي أهم جزء من استعمالات السلع والخدمات ويمثّل، بحسب السنوات، بين ٧٠ و٧٥% من الموارد المتاحة. ويتكوّن الاستهلاك النهائي من استهلاك الأسر (أو الاستهلاك الخاص) واستهلاك الإدارات العامة (أو الاستهلاك العام)؛ نستعرض هذين النوعين من الاستهلاك بالتفصيل في القسمين التاليين.

القسم الأول. استهلاك الأسر

نحصل على استهلاك الأسر من خلال تقدير الاستهلاك الخاص على الأراضي اللبنانية (الاستهلاك الداخلي) وطرح استهلاك السياح وإضافة النفقات الاستهلاكية للمسافرين اللبنانيين في الخارج. وقد قُدّر هذا الاستهلاك خلال إعداد حسابات سنة ١٩٩٧ استناداً إلى نتائج الاستقصاء حول ميزانية الأسر. أمّا بالنسبة للسنوات الأخرى، قُدّر استهلاك الأسر بشكل غير مباشر من خلال استخدام مؤشرات ملائمة.

يبين الجدول (١٤) تطوّر استهلاك الأسر بحسب مختلف مكوناته. أعدّ مؤشر خاص لأسعار الاستهلاك بهدف تقدير التطوّر الفعلي للاستهلاك. ترد مصادر هذه الأرقام في الملحق.

جدول رقم ١٤

استهلاك الأسر حسب نوع المنتجات المستهلكة ٢٠٠٨-٢٠٠٩

التغيّر السنوي بالنسبة المئوية		القيمة بمليار ل.ل.			نوع المنتجات المستهلكة
٢٠٠٩ بأسعار ٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨		
6,1	2,7	9 807	10 076	9 246	مواد غذائية
15,6	3,3	1 111	1 148	961	تبغ ومشروبات كحولية
14,6	-4,1	2 938	2 819	2 563	منتجات نسيجية وجلدية وألبسة
22,7	-2,2	2 845	2 781	2 319	طاقة ومياه
6,6	1,0	6 296	6 362	5 908	سلع معمرة
11,9	-0,5	2 943	2 929	2 629	منتجات صناعية أخرى
12,6	-1,7	3 960	3 893	3 517	نقل ومواصلات
2,2	1,6	2 489	2 528	2 435	خدمات سكن
7,2	3,1	6 589	6 790	6 145	تعليم وصحة
9,7	4,5	4 154	4 339	3 786	خدمات أخرى
9,2	1,2	43 133	43 665	39 508	الاستهلاك الداخلي
31,5	2,4	-1 960	-2 006	-1 490	- صافي نفقات المسافرين
8,3	1,2	41 173	41 659	38 018	المجموع

عام ٢٠٠٩، تطوّر الاستهلاك الداخلي الخاص (استهلاك الأسر والسيّاح على الأراضي اللبنانية) في ظلّ ظروف اتجهت أسعار منتجات أساسية فيها إلى الانخفاض، وبما أنّ ارتفاع أسعار الاستهلاك لم يتجاوز ما نسبته ١,٢%، نما حجم الاستهلاك بنسبة ٩,٢% في مجموعه، ولكن لم تسجّل مختلف مكوّنات الاستهلاك نسب نمو متجانسة.

(أ) استهلاك المواد الغذائية

عام ٢٠٠٩، ارتفع حجم استهلاك المواد الغذائية بنسبة ٦,١% واقترن بارتفاع معتدل في الأسعار (+٢,٧%). وبما أنّ وزارة الزراعة لم تكن قد قدّرت الإنتاج الزراعي عند إعداد هذه الدراسة، تبقى المعطيات المتعلقة بالاستهلاك الغذائي تقريبية (راجع القسم الأول من الفصل الأول). يعرض (الجدول ١٥) تطوّر الانفاق على مختلف أنواع المواد الغذائية بحسب ما وردت في احصاءات الجمارك اللبنانية وبحسب التقديرات المؤقتة للإنتاج الزراعي ولبعض فروع الصناعات الغذائية.

جدول رقم ١٥

استهلاك الأسر للمواد الغذائية حسب نوعها ٢٠٠٩-٢٠٠٨

التغيّر السنوي بالنسبة المئوية		القيمة بمليار ل.ل.			نوع المنتجات المستهلكة
٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨		
بأسعار	بأسعار	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨	منتجات زراعية:
	بالأحجام				
-1,7	6,3	2 343	2 490	2 382	حبوب
13,8	14,6	147	168	129	فواكه
3,3	3,1	1 110	1 145	1 074	خضار
-8,5	8,4	1 026	1 113	1 122	منتجات زراعية أخرى
4,4	7,8	60	64	57	منتجات تربية الحيوانات والصيد
14,7	1,0	988	998	862	منتجات الصناعات الغذائية:
7,9	1,7	6 476	6 588	6 002	لحوم طازجة
10,1	-0,8	1 581	1 569	1 435	معجنات غذائية
5,2	4,9	1 327	1 393	1 261	مشتقات الحليب
13,3	-1,2	1 155	1 142	1 019	مواد دهنية
6,4	-2,6	712	694	669	سكاكر، شوكولاته وحلوى
6,9	2,4	271	277	253	معلّبات و مواد غذائية أخرى
12,5	13,0	920	980	866	مشروبات غير كحولية
2,5	4,6	510	533	498	المجموع
6,1	2,7	9 807	10 076	9 246	

تراجع استهلاك الخضار الطازجة بسبب ارتفاع أسعارها وزاد استهلاك المنتجات الحيوانية بسبب استقرار أسعار بعض منها وانخفاض أسعار البعض الآخر.

ب) استهلاك التبغ والمشروبات الكحولية

وفقاً لإدارة حصر التبغ والتنباك، تابع شراء التبغ المصنَّع من قبل المقيمين وغير المقيمين على الأراضي اللبنانية تطوره في عام ٢٠٠٩ (+٢٠,٤%) وارتفعت أسعاره باعتدال (+٤,٥%). وارتفعت مبيعات إدارة حصر التبغ والتنباك من ٦٩٠,٣ مليار ل.ل عام ٢٠٠٨ إلى ٧٩٣,٤ ملياراً عام ٢٠٠٩. وقد اشتملت هذه المبيعات بشكل أساسي على التبغ المستورد التي بلغت كمياته ٤٠٧ ١١ طنًا عام ٢٠٠٩ مقابل ١٠ ١٠٧ طنًا عام ٢٠٠٨. أمّا إنتاج التبغ المحلي فلم يكفّ عن التراجع بين عام ٢٠٠٥ و عام ٢٠٠٨ ثم عاد وسجّل ارتفاعاً طفيفاً عام ٢٠٠٩.

كما وسجّلت مبيعات المشروبات الكحولية على الأراضي اللبنانية زيادة إذ ارتفعت من ١٩١ إلى ٢٢١ مليار ليرة لبنانية بين عام ٢٠٠٨ و عام ٢٠٠٩. وبما أنّ أسعار المشروبات الكحولية انخفضت بنسبة ١,٢%، زاد حجمها على الأراضي اللبنانية بنسبة ١٧,١%.

ج) الإنفاق الخاص على الملابس والأقمشة

قدّرت النفقات الاستهلاكية على الملابس والأقمشة بـ ٨١٩ ٢ مليار ل.ل عام ٢٠٠٩ أيّ بزيادة نسبتها ١٠% مقارنة مع العام ٢٠٠٨. وبما أنّ أسعار هذه السلع تراجعت بنسبة ٤,١% زادت الكميات المستهلكة منها بنسبة ١٤,٦%. لا تتوافر لدينا تفاصيل وافية عن تطوّر الاستهلاك لكلّ من مكوّنات هذه الفئة من المنتجات التي تتألّف، إلى جانب الملابس، من الجلديات والبياضات المنزلية والسجّاد.

د) الاستهلاك الخاص للطاقة

بيّن الجدول (١٦) أدناه تفاصيل استهلاك الطاقة والمياه الذي يشمل الإنفاق على الكهرباء والمياه والمشتقات النفطية.

جدول رقم ١٦
استهلاك الأسر للطاقة والمياه ٢٠٠٨-٢٠٠٩

نوع المنتجات المستهلكة	القيمة بمليار ل.ل		التغيّر السنوي بالنسبة المئوية	
	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٩
كهرباء	674	729	728	0,2
مياه	180	184	184	0,0
مشتقات نفطية	1 412	1 815	1 884	-3,6
محروقات صلبة	53	53	49	...
المجموع	2 319	2 781	2 845	-2,2

نستنتج أنّ استهلاك الطاقة الكهربائية تطوّر بنسبة ٨% وأنّ أسعارها تغيّرت بنسبة طفيفة. (نذكر أنه إذا ثبتت التعرّف، يمكن أن يتغيّر السعر الوسطي بحسب هيكل الإستهلاك كون التعرّف تصاعدياً).

ونظراً إلى عدم توافر دراسات وتقارير إحصائية جديدة، تمّ تقدير إستهلاك المياه على افتراض أنها تتبع معدّل نمو عدد المساكن كون الأسعار لم تتغيّر.

ارتفعت كمية المشتقات النفطية المستهلكة بنسبة ٣٣,٤% عام ٢٠٠٩ نتيجة الانخفاض المعتدل في أسعارها بنسبة ٣,٦%. نذكر أن استهلاك الأسر للمشتقات النفطية يقوم على نوعين من الاستعمالات: استخدام خاص بالمواصلات (الوقود أو البنزين للسيارات الخاصة) واستخدام منزلي لوسائل التدفئة والطبخ (المازوت وغاز البوتان).

- سجّلت كميات البنزين المستهلكة زيادة بنسبة ١٥,٥% وارتفاعاً في أسعار استهلاكه بنسبة ٤,٨% بحيث أنّ متوسط سعر صفيحة البنزين سعة ٢٠ ليتر ارتفع من ٢٧ ٠٤٩ ل.ل عام ٢٠٠٨ إلى ٢٨ ٣٤١ ل.ل عام ٢٠٠٩. حصل هذا الارتفاع في حين انخفضت أسعار الاستيراد بنسبة ٢٨,٤% نتيجة رفع الضرائب بنسبة كبيرة: فصّلت الضرائب المستوفاة على البنزين من سعر الاستهلاك التي بلغت ١٣,٤% عام ٢٠٠٨ ارتفعت إلى ٤٢,٢% عام ٢٠٠٩. تضحّى الطلب على استهلاك البنزين بفعل الزيادة الهامة في عدد السيارات التي وضعت في السير خلال السنتين الأخيرتين.

- أمّا كميات المازوت المستوردة لاستهلاك الأسر والإدارات العامة - عدا شركة كهرباء لبنان ومؤسسات النقل - فزادت ٣ أضعاف تقريباً إذ ارتفعت من ٣٨٧,٨ ألف طنّ عام ٢٠٠٨ إلى ١ ١٣٣,٢ ألف طنّ عام ٢٠٠٩، وذلك نتيجة الانخفاض الكبير في الأسعار (-٤٢,٨%). ونقدّر أنّ الطلب على المازوت ناجم بشكل خاص عن المؤسسات التي عمدت إلى زيادة التخزين تحسباً للزيادة المستقبلية في الأسعار. أمّا الأسر فلم تتمكّن من زيادة استهلاكها للتدفئة المنزلية بنسبة مماثلة.

- وفي ما يتعلّق بالغاز المنزلي فقد ازداد حجم استهلاكه بنسبة ٢٢% عام ٢٠٠٩ وانخفض سعره بنسبة ١١,٨%: خفّض السعر الوسطي للقارورة سعة ١٠ كلغ من ١٦ ٥٠١ ل.ل عام ٢٠٠٨ إلى ١٤ ٥٤٦ ل.ل عام ٢٠٠٩.

٥) شراء سلع التجهيز من قبل الأسر

بعد أن سجّل إنفاق الأسر على شراء سلع التجهيز نمواً لسنتين متتاليتين، خفّ هذا الإنفاق عام ٢٠٠٩: +٧,٧% من حيث القيمة مقابل ٢١% عام ٢٠٠٧ و+٧٠,٣% عام ٢٠٠٨.

جدول رقم ١٧
شراء سلع التجهيز من قبل الأسر ٢٠٠٨-٢٠٠٩

نوع المنتج	القيمة بمليار ل.ل		التغير السنوي بالنسبة المئوية	
	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٩
سيارات	4 185	4 351	3,9	0,0
آلات وتجهيزات	631	711	16,7	-3,4
أثاث	388	483	16,3	6,9
أدوات متفرقة	367	409	10,3	1,1
مجوهرات	337	407	5,4	14,9
المجموع	5 908	6 362	6,6	1,0

احتلَّ شراء السيارات المرتبة الأولى في سلّم الإنفاق على سلع التجهيز (ما يقارب ٧١% عام ٢٠٠٨ و ٦٨% عام ٢٠٠٩). وبعد أن بلغ عدد السيارات المستوردة ٩٣٧ ٥١ سيارة عام ٢٠٠٧ و ١٠٠ ٢٠٧ سيارة عام ٢٠٠٨ ارتفع إلى ١٠٨ ٥٣٩ سيارة في عام ٢٠٠٩. وإذا ما أخذنا بالاعتبار تطوّر مختلف الفئات، نلاحظ أنّ زيادة حجم شراء السيارات الخاصة من قبل الأسر بلغت ما نسبته ٣,٩%؛ وكذلك، ارتفع إنفاق الأسر على شراء السيارات بنسبة مماثلة، لأنّ الأسعار لم تتغير تقريباً.

ومن ناحية أخرى، زاد الإنفاق على شراء الآلات والأدوات الكهربائية المنزلية والسلع التجهيزية الأخرى بنسبة أكبر.

(و) استهلاك السلع المصنّعة الأخرى

تشمل "السلع المصنّعة الأخرى" الفئات التالية: منتجات الصناعات الكيماوية والصيدلانية التي تُستخدَم للعناية الشخصية والإستعمال المنزلي، ومنتجات دور النشر، وأخيراً منتجات متفرقة زجاجية أو فخارية أو معدنية. يبيّن الجدول (١٨) تطوّر استهلاك هذه المنتجات.

جدول رقم ١٨
استهلاك الأسر للمنتجات الصناعية حسب نوعها ٢٠٠٨-٢٠٠٩

نوع المنتج	القيمة بمليار ل.ل		التغير السنوي بالنسبة المئوية	
	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٩
منتجات كيميائية وصيدلانية	1 973	2 164	10,5	-0,7
منتجات دور النشر	457	539	15,8	1,7
منتجات زجاجية ومعدنية	170	195	-22,7	48,4
منتجات أخرى	29	32	15,7	-4,4
المجموع	2 629	2 930	9,4	1,9

- المنتجات الكيميائية والصيدلانية هي الأكثر استهلاكاً في هذه المجموعة إذ تشكّل ما يقارب ٥% من مجموع الاستهلاك الداخلي الخاص. زاد الإنفاق على هذه الفئة من المنتجات من حيث القيمة ومن حيث الحجم بنسبة ١٠% تقريباً. نذكر بخاصة تطوّر كميات الأدوية المستوردة بهدف بيعها بالتجزئة: ارتفعت قيمة هذه الواردات من ٩٤٣,٨ إلى ١٠١٨,4 مليار ل.ل بين العامين ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، وزادت الكميات المستوردة منها من ٦٥٨ ٥ طناً إلى ٦٢٨٢ طناً.
- تأتي منتجات دور النشر في المرتبة الثانية ضمن هذه الفئة من المنتجات. وهي تشمل بشكل رئيسي الصحف والمجلات والكتب بما فيها الكتب المدرسية. عام ٢٠٠٩، كانت أسعار هذه الفئة من المنتجات مستقرّة نسبياً بحيث أنها ازدادت بنسبة +١,٧% فقط وتطوّر انفاق الأسر عليها بنسبة ١٧,٨% عام ٢٠٠٩.

ز) الإنفاق الخاص على النقل والمواصلات

عام ٢٠٠٩، خفّ تطوّر الإنفاق على خدمات النقل الجوي كثيراً (+١%). نذكر بأنّ الاستهلاك الداخلي لخدمات النقل الجوي يساوي قيمة تذاكر السفر التي تتبعها وكالات السفر على الأراضي اللبنانية. ويمكن معرفة أرقام هذه المبيعات بفضل الإحصاءات التي يجريها الاتحاد الدولي للنقل الجوي (IATA).

وبالعكس، تطوّر استخدام المواصلات البرية بنسبة كبيرة. ويعزى ارتفاع الإنفاق على المواصلات البرية التي بلغت نسبته ١٤,3% عام ٢٠٠٩ مقارنة مع العام ٢٠٠٨ إلى ارتفاع الأسعار (+٧,٤%).

جدول رقم ١٩

الاستهلاك الداخلي لخدمات النقل والمواصلات ٢٠٠٨-٢٠٠٩

نوع المنتج	القيمة بمليار ل.ل		التغيّر السنوي بالنسبة المئوية	
	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٩
نقل بري	1 021	1 167	1 087	٢٠٠٩ بأسعار
نقل جوي وسفريات	746	753	748	٢٠٠٨
بريد واتصالات سلكية ولاسلكية	1 750	1 873	2 018	ببأسعار
المجموع	3 517	3 793	3 852	ببأسعار

أمّا بالنسبة إلى إنفاق الأسر على البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية فقد سجّل نمواً طفيفاً نسبياً عام ٢٠٠٩ نتيجة انخفاض الأسعار (-٧,٢%)، وبالتالي يكون النمو من حيث الحجم قد بلغ ١٥,٣%. غير أنّه قد يصار إلى تصحيح هذه الأرقام لأنّ وزارة البريد والاتصالات لم تنشر حساباتها النهائية بعد.

ح) القيمة التأجيرية للسكن

بسبب عدم توافر دراسات إحصائية بشأن تطوّر أوضاع السكن، تمّ اعتبار الزيادة في عدد المنازل المسكونة مساوية لعدد الزيجات المسجّلة سنوياً صافياً من المساكن القديمة المعاد استعمالها. شكّل عدد هذه المنازل ٢,٢% من عدد المنازل المسكونة في السنة السابقة. غير أنّ متوسط القيمة التأجيرية للمسكن الواحد قد ارتفعت بنسبة ١,٦%. وهكذا فإنّ القيمة التأجيرية للمساكن التي قدرّت ضمن إطار الاستقصاء حول ظروف معيشة الأسر بـ ٢٠٥٩ مليار ل.ل. عام ١٩٩٧ بلغت ٢٥٢٨ ملياراً عام ٢٠٠٩.

ط) استهلاك خدمات التعليم والخدمات الصحية

تستأثر الخدمات الاجتماعية التسويقية بنسبة ١٦% من مجموع الإستهلاك الخاص. وهي تشمل الإنفاق الخاص على خدمات التعليم والصحة التي تطوّرت بنسب متفاوتة كما يتبيّن من الجدول (٢٠) التالي.

جدول رقم ٢٠
استهلاك الخدمات الاجتماعية حسب نوعها ٢٠٠٨-٢٠٠٩

نوع الخدمة	القيمة بمليار ل.ل.		التغيّر السنوي بالنسبة المئوية	
	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٩
تعليم	3 837	4 105	3 976	3,3
صحة	2 308	2 685	2 614	2,8
المجموع	6 145	6 790	6 589	3,1

بلغت أقساط التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي في المؤسسات الخاصة ٣ ٨٣٧ مليار ل.ل. عام ٢٠٠٨ و ٣ ٩٧٦ ملياراً عام ٢٠٠٩، أيّ بمعدّل نمو نسبته ٧%. وقد أدّى ارتفاع الأسعار بنسبة ٣,٣% إلى تسجيل نمو فعلي بلغت نسبته ٣,٦% سنوياً. يرجع هذا النمو بجزء كبير منه إلى انتشار الجامعات الخاصة. والواقع أنّ عدد الطلاب المنتسبين إلى الجامعات الخاصة ارتفع من ٩٢ ٩٦٩ طالباً عام ٢٠٠٨ إلى ١٠٠ ١٦٣ طالباً عام ٢٠٠٩، أيّ بمعدّل نمو نسبته ٧,٧%. بينما ارتفع عدد التلامذة المسجّلين في المدارس الخاصة من ٣٧٨ ٥٢٩ عام ٢٠٠٨ إلى ٩٤٥ ٥٦٠ طالباً عام ٢٠٠٩ (+٦%). وبما أنّ تطوّر مجموع النفقات على الأقساط كان أبطأ من تطوّر مجمل نفقات الأسر، انخفضت نسبة هذه النفقات في ميزانية الأسر من ١٠,١% عام ٢٠٠٨ إلى ٩,٩% عام ٢٠٠٩.

لا يمكن تحديد تطوّر الخدمات الصحية بصورة مماثلة. وإذا ما افترضنا أنّ هذا التطوّر مرتبطاً بنمو كمية الأدوية المستوردة، يكون حجم خدمات العناية التي تؤمنها مؤسسات الخدمات الصحية الخاصة قد استعاد نموه عام ٢٠٠٩ (+١٣,٢%) بعد أن كان قد تراجع بنسبة طفيفة عام ٢٠٠٨. وفي المقابل، أظهرت كشوفات أسعار الخدمات الصحية زيادة بنسبة ٢,٢% عام ٢٠٠٩ مقارنة مع العام ٢٠٠٨. وبالتالي، زادت النفقات على الخدمات الصحية بنسبة ١٦,٣% عام ٢٠٠٩ وارتفعت نسبتها في استهلاك الأسر من ٦,١% عام ٢٠٠٨ إلى ٦,٤% عام ٢٠٠٩. ونذكر بأنّ الحكومة

اللبنانية تغطي جزءاً من نفقات الاستشفاء التي تحتسب ضمن استهلاك الإدارات العامة (يرجى مراجعة القسم التالي).

ك) استهلاك الخدمات الفردية

تشكّل الخدمات الفردية بين ٩% و ١٠% من مجمل نفقات الأسر والسياح على الأراضي اللبنانية، وهي تشمل خدمات الفنادق والمطاعم وخدمات الصيانة والتصليح وخدمات متفرقة مثل خدمات التسلية والعناية الشخصية والتنظيف المنزلي. يبيّن الجدول (٢١) أنواع هذه الخدمات وتطورها بين ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩.

جدول رقم ٢١
استهلاك الخدمات الفردية حسب نوعها ٢٠٠٨-٢٠٠٩

نوع الخدمة	القيمة بمليار ل.ل.		التغير السنوي بالنسبة المئوية	
	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٩
فنادق ومطاعم	1 602	1 993	1 827	9,1
تصليح وصيانة	344	393	384	2,3
تأمين وبنوك	728	830	821	1,2
خدمات أخرى	1 112	1 123	1 123	0,1
المجموع	3 786	4 339	4 154	4,5

يعتمد قطاع الفنادق والمطاعم على حركة السياح من جهة وعلى نمو مستوى معيشة السكان المقيمين من جهة أخرى. عام ٢٠٠٩، زاد عدد المسافرين الأجانب القادمين إلى لبنان بنسبة ٢٧% مقارنة مع العام ٢٠٠٨. (يرجى مراجعة الفصل الأول، القسم السادس الفقرة ج).

يتم استنتاج استهلاك خدمات الصيانة والتصليح من خلال تقدير إنتاج هذه الخدمات (يرجى مراجعة الفصل الأول، القسم السادس الفقرة ب).

يتكوّن استهلاك الخدمات المالية بشكل رئيسي من الخدمات المصرفية وخدمات التأمين. يساوي استهلاك الأسر للخدمات المصرفية حصة الإيرادات المصرفية الصافية الناجمة عن الأسر والمفروضة بالتناسب مع ديون هذه الأسر لدى المصارف. ارتفعت هذه الحصة من ٣٤٥ مليار ل.ل عام ٢٠٠٨ إلى ٤٩٢ ملياراً عام ٢٠٠٩. أمّا بالنسبة لخدمات التأمين التي تساوي قيمتها مجموع الأقساط التي تدفعها الأسر مخصوماً منها التعويضات التي تقبضها، فقد انخفضت حصة استهلاك الأسر لها من ٣٨٣ إلى ٣٣٨ مليار ل.ل. وفي المجموع، زاد استهلاك الأسر للخدمات المالية بنسبة ١٤%، يرجع جزء من هذه الزيادة (١,٢%) إلى التضخم. (يرجى مراجعة الفصل الأول، القسم السادس الفقرة ز) المتعلقة باحتساب إنتاج الخدمات المالية).

ل) نفقات السياح الصافية

إنّ النفقات الواردة في الفقرات السابقة هي النفقات الخاصة على الأراضي اللبنانية. وهي تتضمن نفقات السياح والمسافرين الآخرين القادمين من الخارج ولكن لا تشمل النفقات التي تدفعها الأسر

المقيمة في لبنان أثناء سفرها إلى خارج لبنان. من أجل احتساب مجموع استهلاك الأسر المقيمة ينبغي طرح نفقات غير المقيمين من النفقات الداخلية وإضافة نفقات المقيمين خارج لبنان.

ولسوء الحظ، لا نعرف طبيعة هذه النفقات، وهي تقدر بصورة عامة. يرد تقدير نفقات السياح على الأراض اللبنانية في أسفل جدول الصادرات (جدول رقم ٢٥)، وتقدير نفقات المقيمين اللبنانيين خارج لبنان في أسفل جدول الواردات (جدول رقم ١١).

القسم الثاني. الاستهلاك العام

يعتبر الاستهلاك العام مساوياً لإنتاج الخدمات غير التسويقية من قبل الإدارات العامة. وقد ورد تقدير قيمة هذه الخدمات في الفصل المتعلق بالإنتاج (انظر الفصل الأول القسم الثامن).

في الواقع، يتضمّن الاستهلاك العام إلى جانب قيمة الخدمات الجماعية، كلفة إنتاج الخدمات الفردية المجانية (أو شبه المجانية) مثل خدمات التعليم وخدمات الرعاية الصحية التي تقدّمها المؤسسات الحكومية أو المؤسسات الخاصة بموجب عقود. وبالعادة، يتمّ إحصاء هذه الخدمات بصورة منفصلة. ولكن لا يسمح نظام المحاسبة العامة حالياً بوضع حساب منفصل للخدمات الاجتماعية التي تؤمنها الإدارات العامة، وإنما يمكن استخلاص العناصر الأساسية الداخلة في احتساب قيمة تلك الخدمات. يبيّن الجدول (٢٢) نفقات التعليم كما وردت في قطع حسابات الدولة للتعليم الابتدائي والثانوي وفي حسابات الجامعة اللبنانية للتعليم العالي. ويبين الجدول أيضاً المبالغ المدفوعة من قبل وزارة الصحة على خدمات الاستشفاء التي تتكفل بها الحكومة اللبنانية.

جدول رقم ٢٢

تقدير كلفة خدمات الصحة والتربية العامة ٢٠٠٥-٢٠٠٩

نوع الخدمة	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
تعليم ابتدائي وثانوي					
أجور	495	485	504	489	585
استهلاك سلع وخدمات	24	20	23	22	30
المجموع	519	505	527	511	615
الجامعة اللبنانية*					
أجور	116
استهلاك سلع وخدمات	18
المجموع	134	157	146	174	252
مجموع التعليم	653	662	673	685	867
نفقات استشفاء	222	180	210	306	297
مجموع الخدمات الاجتماعية	875	842	883	991	1 164

*بسبب عدم توافر قطع حسابات الجامعة اللبنانية ابتداءً من العام ٢٠٠٦، تمثل الأرقام المبالغ التي حولت من موازنة الدولة إلى الجامعة اللبنانية

ومن أجل إتمام تقدير تكاليف تلك الخدمات، يتعيّن إضافة تقييم إهلاك المباني المدرسية والجامعية التي تملكها الحكومة وجزء من النفقات المصرفية التي تدفعها الحكومة لتغطية عجزها.

إنّ نمو حجم خدمات التعليم الرسمي - مقاساً بتطوّر عدد التلامذة والطلاب المسجلين سنوياً - يختلف تماماً عن نمو تكاليف هذه الخدمات.

- ففي المرحلتين الابتدائية والثانوية، ارتفع عدد التلامذة المسجلين في المدارس الرسمية والخاصة المجانية من 450 784 إلى 427 761 بين الأعوام الدراسية ٢٠٠٦-٢٠٠٧ و٢٠٠٧-٢٠٠٨، أي بتراجع نسبته ٥,١%. ويرجع ارتفاع تكاليف الخدمات التعليمية في هذه الفترة (+٥,٨%) إلى زيادة الأجور ابتداءً من شهر أيار ٢٠٠٨ بموجب مرسوم حكومي.
- وفي ما يتعلق بالجامعة اللبنانية، لم يتغير عدد الطلاب المسجلين للسنة الدراسية ٢٠٠٨-٢٠٠٩ تقريباً مقارنة مع العام السابق (١٣٤ ٧٤ مقابل ١٧٦ ٧٤). وفي المقابل، زادت كلفة التعليم بنسبة ٤٥% نظراً إلى المبالغ المخصّصة في خزينة الدولة للجامعة اللبنانية (٢٥٢ مليار ل.ل. عام ٢٠٠٩ مقابل ١٧٤ ملياراً عام ٢٠٠٨).

الفصل الرابع الاستثمار

تتكوّن الاستثمارات المادية من التكوين الإجمالي للرأس المال الثابت ومن التغير في المخزون.

القسم الأول. التكوين القائم للرأس المال الثابت

يتمّ احتساب التكوين الإجمالي للرأس المال الثابت بصورة عامة من خلال إضافة قيمة سلع التجهيز التي تشتريها المؤسسات والإدارات إلى قيمة إنتاج قطاع البناء. وبما أنه يتم استيراد الجزء الأكبر من هذه السلع فإنّ الإحصاءات المتعلقة بالتجارة الخارجية تؤمّن المؤشرات اللازمة لتقدير قيمتها. يظهر الجدول (٢٣) العناصر الداخلة في التكوين الإجمالي للرأس المال الثابت وتطورّه بين العامين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩.

جدول رقم ٢٣
التكوين القائم لرأس المال الثابت حسب النوع ٢٠٠٨-٢٠٠٩

التغير السنوي بالنسبة المئوية		القيمة بمليار ل.ل.			نوع الرأسمال الثابت
بأسعار ٢٠٠٨	بأسعار ٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨	
بالأحجام	بالأسعار	١٠ ٧٠٠	١٠ ٨٤٩	٩ ٦٠٩	أبنية وأشغال عامة
١١,٤	١,٤	١ ٩٨٧	١ ٨٣٤	١ ٤٤٠	آلات ومعدات
٣٧,٩	-٧,٧	٣ ٦٨٣	٣ ٣٥١	١ ٢٠٦	معدات نقل
٢٠٥,٣	-٩,٠	٦١٠	٦٤٠	٤٤٨	أثاث
٣٦,١	٥,٠	٧٦٧	٧٢٥	٦٦٠	سلع أخرى
١٦,٣	-٥,٥	١٧ ٧٤٦	١٧ ٣٩٨	١٣ ٣٦٣	المجموع
٣٢,٨	-٢,٠				

بعد سنتين من الازدهار تابعت حركة البناء نموها في العام ٢٠٠٩ وإنما بوتيرة أخف: ١٢,٩% من حيث القيمة و+١١,٤% من حيث الحجم مقابل +٣٣% من حيث القيمة و+١٦,٨% من حيث الحجم في العام ٢٠٠٨.

وعام ٢٠٠٩، انتعشت أيضاً الاستثمارات في سلع التجهيز ولا سيما معدات النقل التي زادت قيمتها بنسبة ١٧٨% نتيجة استيراد ثماني طائرات (راجع الفصل الثاني). ارتفعت أيضاً الاستثمارات في الآلات والتجهيزات والأثاث بنسبة ملحوظة: ٢٧,٣% و٤٢,٨% من حيث القيمة بالتالي. وإنّ تقلّبات الأسعار المستعملة في احتساب تقلّبات أحجام سلع التجهيز هي قيم وحدات تلك السلع عند استيرادها مضافاً إليها الضرائب. في هذه الحالة، قد تكون تقلّبات الأسعار ناجمة جزئياً عن تغيّر نوعية هذه السلع أو طبيعتها.

توزيع التكوين الإجمالي للرأس المال الثابت بين القطاع الخاص والقطاع العام

لا يمكن إحصاء التكوين الإجمالي للرأس المال الثابت الخاص بالمؤسسات بصورة مباشرة، وإنما يتمّ استنتاجه من خلال احتساب الفرق بين قيمته الإجمالية والقيمة الإجمالية للاستثمارات العامة. وبالتالي، لا نحصل على استثمارات كل المؤسسات بل استثمارات مؤسسات القطاع الخاص فقط. وبالفعل، تتضمّن الاستثمارات العامة إضافة إلى التكوين الإجمالي للرأس المال الثابت للإدارات،

النفقات على البنى التحتية لشبكات توزيع الكهرباء والمياه والاتصالات السلكية واللاسلكية التي تشكّل جزءاً من التكوين الإجمالي للرأس المال الثابت لمؤسسات الإنتاج العامة.

جدول 24

توزيع التكوين القائم لرأس المال الثابت على القطاعين الخاص والعام ٢٠٠٥-٢٠٠٩

مليار ليرة لبنانية

القطاع	2005	2006	2007	2008	2009
القطاع الخاص	6 441	6 867	9 222	12 366	16 303
القطاع العام	872	901	905	997	1 095
المجموع	7 313	7 768	10 127	13 363	17 398

أما الاستثمارات العامة فتقدّر استناداً إلى حسابات الدولة والإدارات المستقلة ومن بينها مجلس الإنماء والإعمار^٦.

إنّ سياسة التقشّف التي اعتمدها الدولة للتخفيف من عبء الدين العام انعكست في النمو المحدود للاستثمارات العامة. وبعد أن كانت شبه جامدة بين ٢٠٠٤ و٢٠٠٧، زادت النفقات العامة على البنى التحتية والتجهيزات بنسبة ١٠,١% عام ٢٠٠٨ و٩,٩% عام ٢٠٠٩. ولكن نظراً إلى ارتفاع أسعار البناء عام ٢٠٠٨، يكون حجم الاستثمارات العامة قد تراجع بنسبة ضئيلة في تلك السنة. أما في العام ٢٠٠٩ فيبدو هذا النمو فعلياً.

القسم الثاني. التغير في المخزون

لا تتوفر أية إحصاءات عن السلع المخزّنة في مخازن المؤسسات. فالتغيرات في السلع المخزّنة الواردة في هذه الدراسة تمّ إدراجها لجعل التغيرات في استخدامات الموارد من السلع والخدمات من سنة إلى أخرى أكثر انتظاماً. يرجع النمو الكبير الذي شهده الاستيراد في العام ٢٠٠٧ بجزء منه إلى ضرورة إعادة تخزين بعض السلع التي نفذت عام ٢٠٠٦ بسبب إغلاق مرفأ بيروت وتوقيف المؤن لمدة ستة أسابيع. عام ٢٠٠٨، عمد المستوردون إلى ملء مخازنهم تحسباً لارتفاع الأسعار. وأدت موازنة الحسابات إلى تقدير زيادة السلع المخزّنة بما مقداره ٤٤٦+ مليار ل.ل في تلك السنة. عام ٢٠٠٩، برغم إفراغ المخازن من بعض السلع، زاد استيراد الحيوانات الحيّة وبخاصة استيراد المنتجات النفطية بما يفوق الحاجة بسبب الانخفاض الكبير في الأسعار. هنا أيضاً، أدت موازنة الحسابات إلى تقدير تغيّر السلع المخزّنة بما مقداره ٦٦٥ مليار ليرة لبنانية بالأسعار الجارية وبما مقداره ١٠٢٣ ملياراً بأسعار السنة السابقة.

الفصل الخامس

الصادرات

بحسب المفاهيم المتعارف عليها، تتكوّن الصادرات من الصادرات بالمعنى المحلي ومن نفقات السياح في الداخل.

^٦ صحت الاستثمارات العامة بعد التدقيق في حسابات البلديات والتدقيق في المشاريع التي يقوم بها مجلس الإنماء والإعمار.

تأثرت الصادرات اللبنانية بالأزمة المالية العالمية التي شهدتها العام ٢٠٠٩. فبعد أن سجّلت الصادرات زيادة بنسبة ٢٠,٩% في عام ٢٠٠٧ و ٢٧,٥% في عام ٢٠٠٨، تراجعت قيمتها بنسبة ٣,١% عام ٢٠٠٩. وفي حين انعكس هذا التراجع في انخفاض قيمة صادرات السلع والخدمات المرسلّة خارج لبنان بنسبة -١٠,٢%، سجّلت نفقات السياح في لبنان نمواً كبيراً كما في السنوات السابقة. نعرض في هذا الفصل تطوّر صادرات مختلف القطاعات التي ترد بالتفصيل في الجدول (٢٥).

جدول رقم ٢٥
تصدير السلع والخدمات إلى الخارج حسب نوعها ٢٠٠٨-٢٠٠٩

التغيّر السنوي بالنسبة المئوية		القيمة بمليار ل.ل.			نوع المنتج
بالأحجام	بالأسعار	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨	
		٢٠٠٩			
		بأسعار			
		٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨	
1,9	-4,6	480	458	471	صادرات زراعية
2,5	-4,7	436	416	426	منتجات زراعية
-3,1	-4,2	44	42	45	منتجات حيوانية
-2,4	-9,1	6 019	5 473	6 165	صادرات السلع المصنّعة
3,9	0,0	599	599	577	منتجات الصناعات الغذائية والزراعية
-0,8	-10,2	651	584	656	منتجات النسيج والجلود
-1,3	-9,4	472	428	478	معادن لافلزنية
-4,3	-6,0	2 196	2 064	2 296	منتجات معدنية آلات ومعدات
-9,6	-23,7	1 030	786	1 139	خشب، مطاط ومنتجات كيميائية
-16,6	1,3	111	112	133	أثاث
8,4	-6,2	961	901	887	منتجات متفرقة
-2,1	-8,7	6 499	5 931	6 636	مجموع صادرات السلع
-9,1	0,2	2 218	2 223	2 441	صادرات الخدمات
17,6	-7,2	264	245	225	الاتصالات السلكية واللاسلكية
3,8	1,2	535	542	516	خدمات للمؤسسات
-56,1	1,2	280	284	640	خدمات مالية
7,3	1,2	1 139	1 152	1 061	تجارة
-3,9	-6,5	8 718	8 154	9 077	الصادرات المرسلّة إلى الخارج
27,1	1,2	2 543	2 574	2 001	نفقات السياح
1,7	-4,7	11 260	10 728	11 077	المجموع العام

استنتجت الأسعار التي اعتمدت في تقييم تقلّبات أحجام السلع المصدّرة، من الإحصاءات الجمركية من خلال قسمة القيم على الكميات. وتمّ الافتراض أن أسعار خدمات المؤسسات والتجارة قد تغيّرت مثلما تغيّر المؤشر العام للأسعار. أمّا مؤشر أسعار نفقات السياح في لبنان فيفترض أن يساوي مؤشر أسعار الاستهلاك.

(أ) الصادرات الزراعية

بعد أن كانت الصادرات الزراعية قد انتعشت عام ٢٠٠٧، تقدّمت ببطء عام ٢٠٠٨ وتراجعت عام ٢٠٠٩: -٢,٨% من حيث القيمة. نتج جزء من هذا التراجع عن انخفاض أسعار التصدير (-٤,٦%). أمّا الكميات فارتفعت بنسبة ١,٩%. ومن باب التذكير، تفوق قيمة الصادرات الزراعية الواردة في الحسابات بكثير تلك التي ترد في الإحصاءات الجمركية. وتتراوح معاملات التصحيح التي طبّقت بين ١,٥ و ٣ بحسب ضرورات توازن حسابات الاستعمالات/الموارد الخاصة بالمنتجات الزراعية.

عام ٢٠٠٩، لوحظت زيادة مجمل صادرات الفاكهة التي تشكّل أكثر من نصف الصادرات الزراعية (٦,٥% من حيث القيمة و١٧,١% من حيث الكمية). وإنّ الصادرات من التبغ الخام والخضار هي التي أدت إلى تراجع صادرات مجمل المنتجات الزراعية، وبخاصة تراجع كميات التبغ الخام المصدّرة التي انخفضت من ١٠ ٥٠٩ طناً عام ٢٠٠٨ إلى ٦ ٢٣٦ طناً عام ٢٠٠٩.

ب) الصادرات الصناعية

كما هي الحال بالنسبة للصادرات الزراعية، صحّحت الإحصاءات الجمركية المتعلقة بصادرات بعض الفئات من السلع المصنّعة ولكن بنسب تقلّ بكثير عن نسب تصحيح الصادرات الزراعية.

بعد أن سجّلت الصادرات الصناعية تقدماً لسنتين متتاليتين (+٣١,٨% عام ٢٠٠٧ و+٢٦,٥% عام ٢٠٠٨)، تراجعت بنسبة ١١,٢% من حيث القيمة عام ٢٠٠٩، نتيجة انخفاض الأسعار بنسبة ٩,١% والكميات بنسبة ٢,٤%.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الصادرات من سبائك الذهب كما وارداتها استثنيت من الحسابات. فلو أدخلت لحرفّت الاتجاهات الحقيقية للصادرات الصناعية. وكما يتبيّن من الجدول (٢٦) التالي، شهدت الصادرات من الذهب تقلّبات بنسب متفاوتة جداً بين الأعوام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٩: -٢٩,٤% عام ٢٠٠٧ و+١,٤% عام ٢٠٠٨ و+١٤٤,٦% عام ٢٠٠٩.

جدول ٢٦
تصدير سبائك الذهب ٢٠٠٦-٢٠٠٩

معدل التغيّر السنوي بالنسبة المئوية	2009	2008	2007	2009	2008	2007	2006	
	144,6	1,4	-29,4	1 176,8	481,0	474,2	671,4	القيمة بمليار ل.ل
	138,4	-24,6	-39,8	29 210	12 254	16 254	26 994	الكمية بالكغ
	2,6	34,6	17,3	40,3	39,3	29,2	24,9	سعر الكغ بمليون ل.ل

- بخلاف فروع السلع المصنّعة الأخرى، سجّلت صادرات مجمل المنتجات الزراعية الغذائية زيادةً في عام ٢٠٠٩ وإن كانت بشكل متواضع مقارنة مع العام ٢٠٠٨: ٣,٩+ % مقابل ٢٣ % عام ٢٠٠٨. وبما أنّ الأسعار بقيت مستقرّة، نجمت هذه الزيادة بالكامل عن زيادة الكميات المصدّرة.

من بين أهم صادرات هذا القطاع نذكر المنتجات التالية:
المعلّبات الغذائية التي تشكّل ٣٠,٧ % من صادرات هذا القطاع والتي زادت صادراتها بنسبة ٤,٥ % من حيث القيمة و ٤,٧ % من حيث الحجم؛
السكري والشوكولاتة: تشكّل السكري والشوكولاتة ٢٠,٥ % من الصادرات الزراعية الغذائية وقد زادت صادراتها بنسبة ٢ % من حيث القيمة و-٣,٢ % من حيث الحجم.
العجائن: تشكّل العجائن ١٠,١ % من صادرات هذه الفئة وقد زادت صادراتها بنسبة ١٢,٣ % من حيث القيمة و ٢٠,٢ % من حيث الحجم.
الدهون الغذائية: تستأثر الدهون الغذائية بـ ٧,٦ % من صادرات منتجات الصناعات الزراعية الغذائية، وقد تراجع صادراتها بنسبة ٢,٨ % من حيث القيمة، ولكن زاد حجمها بنسبة ٦,٤ % نتيجة انخفاض أسعارها بنسبة ٨,٧ %.

- تراجع قيمة الصادرات من الأنسجة والملابس والجلود تراجعاً حاداً نسبته ١٠,٩ % نتيجة انخفاض الأسعار بنسبة -١٠,٢ %، وبالكاد تغيّرت الكميات المصدّرة (-٠,٨ %).

- أمّا المعادن غير الفلزية والمنتجات المكوّنة منها فقد تراجع صادراتها أيضاً: -١,٣ % من حيث الحجم و-١٠,٦ % من حيث القيمة. عام ٢٠٠٩، شكّل الألماس الخام والاسمنت أكثر من ثلاثة أرباع صادرات هذه المنتجات. وتراجع تصدير الألماس (أو بالأحرى إعادة تصدير الألماس) من ٥٠٨ كغ بقيمة ١٨٤,٧ مليار ليرة لبنانية في عام ٢٠٠٨ إلى ٢٢٨ كغ بقيمة ٢٢٧,٩ ملياراً عام ٢٠٠٩. وانخفضت الكميات المصدّرة من الاسمنت من ١ ٢٥٧ ألف طنّ عام ٢٠٠٨ إلى ٨٨٧ ألف طنّ عام ٢٠٠٩ (-٢٩,٤ %). وبما أنّ الأسعار تراجعت بنسبة ١٥ %، انخفضت قيمة صادرات هذا المنتج بنسبة ٣٧,٣ % وانتقلت من ١٧٢ مليار عام ٢٠٠٨ إلى ١٠٨ مليار عام ٢٠٠٩.

- احتلت مجموعة المعادن والآلات والمعدّات مرتبة بارزة ضمن صادرات السلع المصنّعة (٣٧,٧% من قيمة المنتجات المصنّعة التي تمّ تصديرها في عام ٢٠٠٩). وتتألف هذه المجموعة من المجموعات الفرعية التالية: معادن عدا الذهب (٧,٦%)، ومصنوعات معدنية (٧%)، وآلات ومعدّات (١٩,٥%) ومعدّات نقل (٣,٦%).

○ سجّلت صادرات المعادن تراجعاً كبيراً في عام ٢٠٠٩ مقارنة مع العام ٢٠٠٨: - ٣٣,٧% من حيث القيمة و-٢٧% من حيث الحجم. ويتكوّن أكثر من ربع هذه الصادرات من الخرقة الحديدية التي تراجعت قيمتها من ٢٧٢ مليار ليرة لبنانية في عام ٢٠٠٨ إلى ١٢٢ ملياراً عام ٢٠٠٩.

○ وسجّلت قيمة الصادرات من المصنوعات المعدنية تراجعاً وإنّما بنسبة أقلّ (٦,٧%)، ويعود هذا الانخفاض بجزء كبير منه إلى انخفاض الأسعار (٥,٤%). من بين المنتجات الرئيسية المصدّرة ضمن هذه المجموعة الفرعية، نذكر الهياكل الحديدية للبناء التي تراجعت قيمة صادراتها من ٥١,٣ مليار ل.ل عام ٢٠٠٨ إلى ٤٠,٦ ملياراً عام ٢٠٠٩.

○ وسجّلت الصادرات من الآلات والمعدّات تراجعاً بنسبة ٥% في عام ٢٠٠٩ مقارنة مع العام ٢٠٠٨.

○ أمّا معدّات النقل فقد ارتفعت قيمة صادراتها من ١٣٦ مليار ل.ل عام ٢٠٠٨ إلى ١٩٩ ملياراً عام ٢٠٠٩. وسجّل خروج محرّكات طائرات بقيمة ٤٣,٧ مليار ل.ل عام ٢٠٠٩ مقابل ٣٠,٦ ملياراً عام ٢٠٠٨.

- أمّا المنتجات الكيميائية الأساسية التي شكّلت أكثر من نصف صادرات فئة "الخشب والمطاط والمنتجات الكيميائية" في عام ٢٠٠٨، تراجعت نسبتها من هذه الصادرات إلى ٣٥% في العام ٢٠٠٩ نتيجة الانخفاض الحاد في أسعارها المقترن بارتفاع كبير في الأسعار في عام ٢٠٠٨. كما وتراجعت أسعار المنتجين الأبرزين في هذه الفئة وهما الحوامض الفوسفورية والسوبر فوسفات بنسبة ٧٠% و٦٠% بالتتالي بعد أن كانت قد تضاعفت ٣,٦ و٢,٩ مرات بين العام ٢٠٠٧ والعام ٢٠٠٨: فقد انتقلت قيمة صادرات هذين المنتجين من ٤٧٠,٩ مليار ل.ل عام ٢٠٠٨ إلى ٣٦٥,٢ ملياراً عام ٢٠٠٩ في حين انخفضت الكميات المصدّرة من ٣٦٥,٢ ألف طنّ إلى ٣٤٠,٢ ألف طنّ.

- وتراجعت صادرات الفروع الأخرى من منتجات هذه المجموعة بين العامين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ وإنّما بنسب أقلّ: انخفضت قيمة صادرات المنتجات الكيميائية الأخرى من ١٧٧ إلى ١٥٩,٣ مليار ليرة لبنانية وتراجعت أسعارها بنسبة ٤,٥%، كما انخفضت قيمة صادرات المصنوعات الخشبية (عدا الأثاث) من ٥١,٢ مليار ليرة لبنانية إلى ٤٢,٤ ملياراً وتراجعت أسعارها بنسبة ٣,٥%، وانتقلت قيمة الورق والكرتون المصدّرة من ٢٠٥,٥ إلى ٢٠٨ مليار ل.ل وزادت أسعارها بنسبة ١,٢%، وقيمة

- صادرات المصنوعات البلاستيكية من ١٠٢,٣% إلى ٨٣,٢% مليار ل.ل. وتراجعت أسعارها بنسبة ٧%.
- أما صادرات الأثاث - وإن كانت نسبتها ضئيلة - فقد سجّلت تراجعاً أيضاً من حيث القيمة: -١٥,٥%.
 - تتكوّن السلع المتفرّقة بشكل رئيسي من منتجات النشر والمجوهرات. زادت قيمة المنتجات المطبوعة المصدّرة بنسبة ٣٢,٥% إذ ارتفعت من ٣٠٩ مليار ليرة لبنانية عام ٢٠٠٨ إلى ٤٠٩,٢ ملياراً عام ٢٠٠٩، وذلك برغم انخفاض قيم الوحدات (-) (١٤,٤%). أما المجوهرات فتراجعت صادراتها بنسبة ٢٠,٢% إذ انتقلت من ٤٦٣ إلى ٣٦٩,٤ مليار ل.ل.

(ج) صادرات الخدمات

لا تتوافر حتى الآن إحصاءات شاملة وكاملة عن الخدمات المتبادلة مع الخارج. وحدها المبالغ الصافية المحصّلة مقابل الخدمات العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية تحصى بصورة منتظمة. تمّ تجاهل صادرات خدمات النقل الصافية. وقدّر صافي صادرات خدمات للمؤسسات بفضل الاستقصاء الذي شمل أكبر المؤسسات حجماً في عام ٢٠٠٤. تشمل صادرات الخدمات المالية حصة صافي المنتج المصرفي الناجمة عن الفوائد المحصّلة من الخارج وصادرات خدمات إعادة التأمين الصافية، علماً أن هذه الأخيرة سلبية. أما إيرادات التجارة الثلاثية الواردة في هذه الحسابات، فقدّرت بشكل تقريبي استناداً إلى الاحصاءات الجمركية المتعلقة بالاستيراد والتصدير (تجارة عامة) والعبور.

لم تتوافر حتى الآن أرقام دقيقة عن الإيرادات الصافية للمديرية العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية الناتجة عن الاتصالات مع الخارج. وتمّ الافتراض أنّ تطوّرها مماثل لتطوّر إيرادات الخزينة الناتجة عن الاتصالات والخدمات البريدية أي بنسبة ٩,٢% عام ٢٠٠٩ مقارنة مع العام ٢٠٠٨.

أما أرقام المبيعات التي حقّقتها في الخارج الشركات اللبنانية التي تقدّم الخدمات للمؤسسات، صافية من المدفوعات المسدّدة لغير المقيمين مقابل خدماتهم، فقد ارتفعت بحسب تصريحات المؤسسات الكبيرة الحجم التي تمّ استجوابها لتصل إلى ٢٠٥ مليار ليرة لبنانية في عام ٢٠٠٢ و ٢٤٥ مليار عام ٢٠٠٣، أي أنها سجّلت زيادة بنسبة ١٩,٣%^٧. وفي عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، اعتمدنا نسبة ٢٥% لنمو هذه الخدمات بعد الإطلاع على أرقام مبيعات مؤسسات (أوف شور) المصرّحة إلى وزارة المالية. وبسبب عدم توافر دراسات إحصائية حديثة، تمّ اعتماد معدّل نمو نسبته ٦% في تقدير حسابات العامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ وبنسبة ٢٠% للعام ٢٠٠٨ و ٥% للعام ٢٠٠٩. وبسبب استحالة تحديد أسعار هذه الخدمات ومراقبتها، تمّ الافتراض أنّها تطوّرت بنسبة مماثلة لتطوّر معدّل التضخم أي ١,٢% عام ٢٠٠٩.

^٧ أظهر هذا الاستقصاء أنّ أرقام الصادرات من الخدمات الواردة في حسابات ١٩٩٧-٢٠٠٢ أنقص من تقديرها.

وإنّ الازدهار التي شهدته الخدمات المالية في عام ٢٠٠٨ قبله تراجعاً حاداً عام ٢٠٠٩. تشمل هذه الخدمات الأعباء المصرفية المحسومة من الفوائد المحصّلة من قبل المصارف من توظيفاتها في الخارج مخصوماً منها خدمات التأمين المستوردة. انخفضت الفوائد المحصّلة من الخارج من قبل المصارف من ١ ٧٤٤ ملياراً عام ٢٠٠٨ إلى ٨٨٩ ملياراً عام ٢٠٠٩.

وبما أنّ نسبة الخدمة المصرفية من أصل الفوائد المحصّلة بلغت ٣١% عام ٢٠٠٩ (مقابل ٣٢,٨% عام ٢٠٠٨)، بلغت حصّة الفوائد المحتسبة على أنّها صادرات ٥٧٢ مليار ل.ل عام ٢٠٠٨ و ٢٧٥ ملياراً في عام ٢٠٠٩. وتُضاف إلى الفروقات في الفوائد، العمولات المصرفية الصافية التي تُفرض على العمليات مع الخارج والبالغة ١٣٦ ملياراً عام ٢٠٠٨ و ٦٨ ملياراً عام ٢٠٠٩.

ومن ناحية أخرى، بلغت الإيرادات الصافية الناتجة عن خدمات إعادة التأمين مع الخارج ٦٢ و ٥٩ مليار ليرة لبنانية في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ بالتالي. وقد تمّ طرح هذه المبالغ من صادرات الخدمات. وبالتالي تكون الخدمات المالية الناجمة عن العمليات الخارجية قد انخفضت بنسبة ٥٥,٥%.

وفي ما يتعلّق بمعدّل النمو المعتمد لتقدير الإيرادات الصافية للتجارة الثلاثية فهو معدّل نمو حركة العبور وإعادة التصدير. وبعد أن شهدت ازدهاراً عام ٢٠٠٤ (+٣٢,٤%)، تراجع صافي الإيرادات التجارية القادمة من الخارج بشكل منتظم (-٣,٥%) في عام ٢٠٠٥ و (-١٧,٨%) في عام ٢٠٠٦ و (-٣,٩%) في عام ٢٠٠٧، ثم عادت وارتفعت في عام ٢٠٠٨ (+١٧,٢%) وبنسبة أقلّ في عام ٢٠٠٩ (+٨,٦%). وكما هو الحال بالنسبة للخدمات المالية، تمّ الافتراض أنّ أسعار هذه الخدمات ارتفعت بنفس نسبة ارتفاع معدّل التضخم البالغة ١,٢%.

د) نفقات السياح

من المتعارف عليه أنّ معدّل نمو حجم نفقات السياح وسائر الزائرين الأجانب على الأراضي اللبنانية يساوي معدّل نمو عدد الزائرين الأجانب (عدا السوريين) الذين يدخلون لبنان سنوياً: +١٨,١% عام ٢٠٠٨ و +٢٧,١% عام ٢٠٠٩. أمّا مؤشر الأسعار المعتمد في احتساب قيمة النفقات فهو مؤشر أسعار الاستهلاك.

الجزء الثاني الحسابات المتكاملة

يقضي النظام الدولي للحسابات الإقتصادية (SCN93) بإعداد سلسلة من الحسابات لكلّ من فئات العملاء الإقتصاديين الوطنيين الخمس المشار إليها بـ S.1 وسلسلة أخرى من الحسابات للقطاع الخارجي المشار إليها بـ S.2.

تتألف فئات العملاء الإقتصاديين الخمس ممّا يلي :

- S11: الشركات غير المالية
- S12: المؤسسات المالية
- S13: الإدارات العامة
- S14: الأسر
- S15: الجمعيات التي لا تستهدف الربح

لا تتيح القدرات الإحصائية اللبنانية الوطنية إعداد حسابات إقتصادية دقيقة ومنفصلة لكلّ من فئات عملاء الإقتصاديين الخمس. ويستحيل بخاصة توزيع عمليات الإنتاج والتوزيع بين الشركات غير المالية والأسر، ولكن يمكن تقييم – على نحو تقريبي- العناصر الأساسية للحسابات المتكاملة المتعلقة بمجموع العملاء الداخليين وتلك المتعلقة بالقطاع الخارجي.

يفصّل الجدولان (٢٧) و(٢٨) الحسابات المتكاملة للإقتصاد الوطني ككلّ (S.1) وللقطاع الخارجي (S.2)، ويتيحان استنتاج التدفقات الأساسية التي تميّزت بها الحركة الإقتصادية خلال السنتين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩.

يعرض الفصل الأول حسابات العملاء الإقتصاديين الوطنيين التي تظهر المجاميع الإقتصادية الأساسية: حساب الإنتاج، وحساب الاستثمار والتوزيع الأولي للمداخيل، وحساب التوزيع الثانوي للمداخيل، وحساب استعمال المداخيل، وحساب رأس المال وأخيراً الحساب المالي.

ويتناول الفصل الثاني تقييم العناصر الأساسية لميزان المدفوعات موزعة على أربعة حسابات هي التالية: حساب تبادل السلع والخدمات، وحساب المداخيل والتحويلات الجارية، وحساب تحويل رأس المال وأخيراً الحساب المالي.

أمّا حسابات العملاء التي استطعنا إعدادها فهي حسابات الإدارة المركزية وحسابات المصارف التجارية. وترد هذه الحسابات في الملحق المرفق بهذا التقرير.

الحسابات المتكاملة للإقتصاد الوطني (S.1) ٢٠٠٨-٢٠٠٩

مليار ليرة لبنانية

الموارد		الاستعمالات		الحسابات
٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨	
I . حساب الإنتاج				
61 676	57 452			P11 إنتاج تسويقي
7 384	6 686			P12 إنتاج غير تسويقي
8 976	7 209			D2-D3 الرسوم ناقص الإعانات/منتجات
		25 386	26 001	P2 الاستهلاك الوسيط
		52 650	45 346	B1 إجمالي القيمة المضافة
78 036	71 348	78 036	71 348	المجموع
II. حساب الاستثمار وتوزيع المداخل الأولية				
52 650	45 346			B1 الناتج المحلي القائم
8 976	7 209	8 976	7 209	D2-D3 الرسوم ناقص الإعانات/منتجات
7 826	6 393	8 308	6 524	D41 الفوائد
		3 837	2 740	القطاع الخاص
		4 471	3 784	القطاع العام
36 489	31 590	34 720	30 717	D1+D4.. أجور ومدخيل أخرى
		53 937	46 089	B5 رصيد المداخل الأولية
105 941	90 538	105 941	90 538	المجموع
II. حساب توزيع الدخل الثانوي				
53 937	46 089			B5 الدخل الوطني القائم
3 089	2 735	3 089	2 735	D5 الضرائب المباشرة
1 145	1 084	1 145	1 084	D61 الاشتراكات الإجتماعية
2 360	1 926	2 334	1 901	D62 التقديرات الإجتماعية
14 985	12 296	548	528	D79 التحويلات الجارية الأخرى
		68 400	57 882	B6 رصيد: الدخل الوطني القائم المتاح
75 517	64 130	75 517	64 130	المجموع
II. حساب استعمال المداخل				
		49 043	44 704	P2 استهلاك
		19 357	13 177	B8 الوفر القائم
68 400	57 882	68 400	57 882	المجموع = الدخل الوطني القائم المتاح
III. حساب الرأسمال				
19 357	13 177			B8 الوفر القائم
		18 063	13 809	P51 تكوين الرأسمال الثابت
9 674	3 936	38	8	D9 تحويل رساميل
		10 930	3 296	B9 الرصيد: القدرة/ الحاجة للتمويل
29 031	17 113	29 031	17 113	المجموع
III. الحساب المالي				
10 930	3 296			B9 القدرة/ الحاجة للتمويل
20 323	13 390	32 231	18 608	F2 الأوراق النقدية والودائع
6 429	7 369	8 061	6 922	F3 الأوراق المالية غير الأسهم
3 461	3 890	5 385	4 582	F4 القروض
7 028	853	2 494	-1 314	F5 الأسهم والمساهمات الأخرى
				المجموع

جدول رقم ٢٨
حسابات العالم الخارجي (S.2) ٢٠٠٨-٢٠٠٩

مليار ليرة لبنانية

الموارد		الاستعمالات		الحسابات
٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨	
I. حساب تبادل السلع والخدمات				
25 183	24 244			الاستيراد
		10 728	11 077	التصدير
		14 456	13 167	B11 الميزان التجاري
25 183	24 244	25 183	24 244	المجموع
II. حساب المداخيل والتحويلات الجارية				
14 456	13 167			B11 الميزان التجاري
698	687	2 314	1 421	D1 الأجور وملحقاتها
1 519	1 993	1 037	1 863	D41 الفوائد
563	498	717	637	D4...مداخيل أخرى
		26	25	D62 التقديرات الإجتماعية
		14 437	11 767	D79 التحويلات الجارية الأخرى (الصافية)
		-1 294	632	B12 ميزان العمليات الجارية
17 236	16 345	17 236	16 345	المجموع
1.III حساب الرأسمال				
-1 294	632			B12 ميزان العمليات الجارية
		9 636	3 928	D9 تحويل الرساميل (صافي)
		-10 930	-3 296	B9 الرصيد: القدرة/ الحاجة للتمويل
-1 294	632	-1 294	632	المجموع
٢.III الحساب المالي				
-10 930	-3 296			B9 القدرة/ الحاجة للتمويل
11 908	5 218			F2 الأوراق النقدية والودائع (الصافية)
		-1 633	447	F3 الأوراق المالية غير الأسهم
		-1 923	-692	F4 الائتمانات
		4 534	2 167	F5 الأسهم والمساهمات الأخرى
978	1 922	978	1 922	المجموع

الفصل الأول الحسابات المتكاملة للإقتصاد الوطني

تتوزع العمليات المختلفة المنجزة بين العملاء الإقتصاديين أو التدفقات الناجمة عن النشاط الإقتصادي على ست فئات أو فئات فرعية من الحسابات هي التالية: (الأرقام هي عبارة عن رموز التصنيف الدولي للحسابات).

- I. حساب الإنتاج.
- 1.II. حساب الاستثمار والتوزيع الأولي للمداخيل.
- 2.II. حساب التوزيع الثانوي للمداخيل.
- 4.II. حساب استعمال المداخيل.
- 1.III. حساب رأس المال.
- 2.III. الحساب المالي.

تتيح هذه الحسابات استنتاج المجاميع الأساسية التي يتميّز بها النشاط الإقتصادي وقد تمّ تلخيصها في الجدول رقم (٢٩) التالي.

جدول رقم 29
تطور المجاميع الإقتصادية الرئيسية ٢٠٠٥-٢٠٠٩

مليار ليرة لبنانية					نوع الحصيلة
٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	
52 650	45 346	37 926	33 917	32 945	الناتج المحلي القائم
1 287	743	-225	-209	259	+ صافي مداخيل عوامل الإنتاج
53 937	46 089	37 701	33 707	33 204	= الدخل الوطني القائم
14 463	11 792	6 594	6 708	4 305	+ التحويلات الجارية الصافية
68 400	57 882	44 295	40 415	37 509	= الدخل الوطني القائم المتاح
-49 043	-44 704	-36 984	-33 252	-32 727	- الاستهلاك
19 357	13 177	7 312	7 163	4 782	= الوفر الوطني القائم
9 636	3 928	2 192	4 461	1 431	+ تحويل الرساميل الصافية
28 993	17 105	9 504	11 625	6 213	= الوفر القائم المتاح
18 063	13 809	10 462	7 733	7 222	- تكوين الرأسمال الثابت
10 930	3 296	-958	3 892	-1 010	= القدرة (+) / الحاجة (-) للتمويل
978	1 922	4 029	321	2 136	+ تمويل خارجي
11 908	5 218	3 070	4 213	1 126	= ميزان المدفوعات

ملاحظة: تم إعادة النظر في الأرقام العائدة إلى السنوات ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٨

استناداً إلى ما تقدّم نستنتج أنّ:

- الناتج المحلي القائم هو رصيد حساب إنتاج مجموع العملاء الإقتصاديين.
- الدخل الوطني القائم يشق من حساب التوزيع الأولي للمداخيل.

- الدخل الوطني القائم المتاح يساوي رصيد حساب التوزيع الثانوي للمداخل.
- الوفر الوطني القائم هو رصيد حساب استعمال الدخل.
- يطرح إجمالي الوفر الوطني القائم المتاح والقدرة أو الحاجة للتمويل من حساب رأس المال.
- يرد رصيد ميزان المدفوعات في الحساب المالي في خانة "التغير في النقد والودائع".

تتناول الأقسام التالية هذه الحسابات بالتفصيل.

القسم الأول. حساب الإنتاج

يسجل حساب الإنتاج، من حيث الموارد، قيمة إنتاج عملاء اقتصاديين مختلفين ويسجل، من حيث الاستعمالات، قيمة الاستهلاك الوسيط. ويكون رصيد هذا الحساب مساوياً للنتائج المحلي القائم.

وتقسّم قيمة الإنتاج إلى إنتاج تسويقي (P.11) وإنتاج غير تسويقي (P.12) وإلى الضرائب ناقص الإعانات على المنتجات (D.2 – D.3).

(أ) الإنتاج التسويقي (P.11)

يساوي الإنتاج التسويقي الإيرادات الصافية من الرسوم التي تحصلها جملة وحدات الإنتاج من بيع السلع والخدمات. ولكن بحسب طرق التقدير التي اعتمدت بسبب غياب الإحصاءات الملائمة، تشمل قيمة الإنتاج التسويقي المذكورة هنا أيضاً قيمة الإنتاج المستهلك ذاتياً.

تساوي قيمة هذا الإنتاج مجموع إنتاج جميع القطاعات التسويقية المحتسب بسعر السوق، مخصوماً منه الضرائب غير المباشرة ومضافاً إليه إعانات الاستثمار.

يتناول الفصل الأول من الجزء الأول بالتفصيل الإنتاج التسويقي المقدر بالأسعار المدفوعة من قبل المستخدمين.

(ب) الإنتاج غير التسويقي (P.12)

يمثل الإنتاج غير التسويقي، كما هو وارد في هذه الحسابات، تقدير إنتاج الإدارات العامة فقط. وبالتالي فهو لا يتضمّن قيمة الإنتاج المستهلك ذاتياً من قبل الأسر ولا إنتاج الجمعيات التي لا تستهدف الربح.

تمّ عرض الطريقة المعتمدة في تقدير هذا الإنتاج في الفصل الأول من الجزء الأول.

(ج) الرسوم الصافية من الإعانات على المنتجات (D.2 – D.3)

في المبدأ تدخل في هذا الحساب الرسوم المحددة المفروضة على المنتجات صافية من الإعانات فقط، ولكن بسبب غياب المعلومات الكافية تمّ الأخذ بمجمل الضرائب غير المباشرة الداخلة في حساب استثمار المؤسسات. وتشمل هذه الضرائب ما يلي: الرسوم الجمركية والرسوم على استهلاك بعض المنتجات بما فيها الضريبة على القيمة المضافة المفروضة منذ العام ٢٠٠٢، إضافة إلى أرباح المؤسسات العامة وأخيراً الرسوم البلدية والضرائب الأخرى.

وقد تمّت مراجعة الرسوم البلدية الواردة في هذه الدراسة بعد الإطلاع على حسابات البلديات الكبيرة وحسابات عينة من البلديات الصغيرة والمتوسطة للأعوام ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥. أمّا الرسوم المفروضة في السنوات الأخرى فقد تمّ تقديرها من خلال المؤشرات المستنتجة من حسابات الخزينة العامة التي تُحصّل بعض الرسوم لحساب البلديات. كما وتتضمن هامشاً من التصحيح ضرورياً لتوازن حسابات القطاع العام. أما الضرائب الأخرى فيتمّ الحصول عليها من قطع حسابات الدولة. يبيّن الجدول رقم (٣٠) تطوّر مختلف أنواع الضرائب غير المباشرة ورسوم الاستهلاك ما بين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٩.

جدول رقم ٣٠
الضرائب غير المباشرة حسب نوعها ٢٠٠٩-٢٠٠٥

مليار ليرة لبنانية					نوع الضريبة
٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	
768	686	556	461	481	الرسوم الجمركية
4 917	3 600	2 580	2 349	2 440	رسوم الاستهلاك
2 448	2 020	2 006	1 423	1 657	أرباح المؤسسات العامة
396	350	292	259	261	طوابع و رسوم أخرى
521	601	349	469	427	رسوم البلديات والتصحيحات
-74	-48	-22	-26	-19	- الإعانات
8 976	7 209	5 761	4 936	5 247	المجموع

ملاحظة: تم إعادة النظر في أرقام العامين ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨

بعد أن كانت الرسوم الجمركية قد خفّضت بين ٢٠٠١ و ٢٠٠٣، نتيجة السياسة الحكومية الهادفة إلى الاستبدال التدريجي لهذه الرسوم بالضريبة على القيمة المضافة، عادت هذه الرسوم لترتفع في العام ٢٠٠٤ وإنما بوتيرة نمو متدنية عن وتيرة نمو الواردات. وتراجعت نسبة الرسم الجمركي من أصل قيمة الواردات الجمركية من ٤,٣% عام ٢٠٠٣ إلى ٣,١% عام ٢٠٠٧ و ٢,٨% عام ٢٠٠٨ و ٣,١% عام ٢٠٠٩.

يبيّن الجدول (٣١) أدناه أنّ جزءاً كبيراً من رسوم الاستهلاك يتكوّن من الضريبة على القيمة المضافة المفروضة منذ العام ٢٠٠٢.

جدول ٣١
رسوم الاستهلاك حسب نوعها ٢٠٠٥-٢٠٠٩

مليار ليرة لبنانية					نوع الرسم
٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	
2 888,6	2 583,8	1 803,0	1 660,2	1 560,8	- على القيمة المضافة
277,2	246,1	211,2	162,0	190,8	- على التبغ
123,0	106,9	84,1	64,4	83,8	- على السفر من المطار
999,2	112,3	184,7	230,3	362,2	- على المحروقات
614,2	538,8	286,6	216,5	230,5	- على تسجيل السيارات
14,7	12,6	10,6	16,0	11,9	- غيرها
4 916,9	3 600,4	2 580,2	2 349,3	2 440,0	المجموع

في الفترة الممتدة بين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٧، بلغ متوسط نمو الضريبة على القيمة المضافة ما نسبته ٥,٩% سنوياً. وقد بلغ هذا النمو ٤٣,٢% عام ٢٠٠٨ و ١١,٨% عام ٢٠٠٩. ولكن نظراً إلى عدم توافر حسابات ختامية للدولة تعتبر البيانات المتعلقة بالعامين ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ مؤقتة، واستناداً إلى تقارير وزارة المالية بلغ معدّل النمو الحقيقي للضريبة على القيمة المضافة ٢٩% عام ٢٠٠٨. وقد أدت سياسة المحافظة على استقرار أسعار البنزين إلى انخفاض الضرائب على المحروقات بصورة منتظمة بين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٨. وفي عام ٢٠٠٩، تمكّنت الحكومة اللبنانية من رفع الضرائب على المحروقات بفضل انخفاض أسعار استيرادها، مما يفسّر ارتفاع مقدارها.

وتُحْتَسَب أرباح المؤسسات العامة على أنها رسوم على السلع لأنّ الدولة هي التي تحدّد أسعار السلع والخدمات التي تنتجها هذه المؤسسات. سجّلت أرباح المؤسسات العامة العاملة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية نمواً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة: إرتفعت هذه الأرباح من ١٤١ مليار ليرة لبنانية عام ١٩٩٧ إلى ١٣١٠ ملياراً عام ٢٠٠٤ و ١٤٥٦ ملياراً عام ٢٠٠٥. وقُدّرت بـ ٢٩٨ مليار ليرة لبنانية عام ٢٠٠٦ و ١٦٦٠ ملياراً عام ٢٠٠٧ و ١٧٣٤ ملياراً عام ٢٠٠٨ و ٢٠٥٤ ملياراً عام ٢٠٠٩.

أما الإعانات المقدّمة للمؤسسات العامة والتي ترد في حسابات الدولة فهي على الشكل التالي: (جدول رقم ٣٢).

جدول رقم ٣٢
الإعانات الى المؤسسات العامة ٢٠٠٥-٢٠٠٩

مليار ليرة لبنانية					المؤسسة
٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	
45,0	30,7	-	5,0	-	مكتب القمح والشمندر السكري
-	-	-	-	-	مصالح المياه
18,1	10,0	15,9	13,0	15,0	مصلحة النقل المشترك
7,0	4,0	4,0	4,0	4,0	تلفزيون لبنان
4,0	3,0	2,0	4,0	0,3	غيرها
74,1	47,7	21,9	26,0	19,3	المجموع

لا تسجّل الإعانات التي تمنح لمؤسسة كهرباء لبنان في مصروفات موازنة الدولة، بل تسجّل في حساب الخزينة العامة على أنها سلف ممنوحة للمؤسسات العامة وتعالج كعمليات مالية. وقد ارتفعت ديون شركة كهرباء لبنان إزاء الخزينة إلى ٨١ مليار ليرة لبنانية عام ٢٠٠٣ و ٥١١ ملياراً عام ٢٠٠٤ و ٧٣٤ ملياراً عام ٢٠٠٥. أمّا حسابات الخزينة للأعوام التالية فلم تتوافر بالتفصيل بعد. غير أنّ التقارير الدورية الصادرة عن وزارة المالية تشير إلى أنّ نفقات الخزينة العامة لحساب كهرباء لبنان بلغت ١ ٣٧١ مليار ليرة لبنانية عام ٢٠٠٦ و ١ ٤٩٧ ملياراً عام ٢٠٠٧ و ٢ ٤٣٠ ملياراً عام ٢٠٠٨ و ٢ ٢٥٩ ملياراً عام ٢٠٠٩. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنّ الإعانات غير المباشرة التي تقدّم إلى مزارعي التبغ والتي نجهل قيمتها تستنتج من الضرائب على التبغ المصنّع.

د) الاستخدامات الوسيطة

تساوي الاستخدامات الوسيطة عمليات شراء السلع والخدمات الاستهلاكية من قبل وحدات الانتاج مخصوماً منها التغيير في المخزون، ويتم تقييمها بأسعار السوق أي مشتملة كلّ الرسوم.

وقد تمّ عرض الاستهلاك الوسيط لمختلف قطاعات النشاط الاقتصادي في الفصل الأول من الجزء الأول.

القسم الثاني. حساب الإستثمار وتخصيص المداخل الأولية

يُقصد بالمداخل الأولية كلفة عوامل الإنتاج وغيرها من العناصر التي تدخل في قيمة الناتج المحلي القائم. ويسجّل حساب استثمار وتخصيص المداخل الأولية، لجهة الموارد، الناتج المحلي القائم وسائر أنواع المداخل الأولية التي يحصلها العملاء الاقتصاديون الوطنيون. كما ويسجّل، لجهة الاستخدامات، المداخل الأولية المدفوعة من قبل العملاء الوطنيين. ويستنتج من البند المُوازن لهذا الحساب ثاني المجاميع أهمية وهو الدخل الوطني القائم. وبما أنّه تمّ وضع حساب استثمار وتخصيص المداخل الأولية لوحدات الإنتاج فقط، فهو يسمح بتفصيل الناتج المحلي القائم بحسب منظور الدخل.

أ) منظور الدخل الخاص بالناتج المحلي القائم

يظهر الجدول (٣٣) التالي توزيع الناتج المحلي القائم بحسب كلفة عوامل الإنتاج وغيرها من العناصر التي تندرج ضمن قيمته: أي الرواتب والأجور وملحقاتها والضرائب غير المباشرة على المنتجات صافية من الإعانات والفوائد وغيرها من المداخل والاهتلاكات.

جدول ٣٣

توزيع الناتج المحلي القائم على عوامل الإنتاج ٢٠٠٥ - ٢٠٠٩

مليار ليرة لبنانية					عناصر الناتج المحلي القائم
٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	
8 976	7 209	5 761	4 936	5 247	الرسوم ناقص الإعانات/ المنتجات
3 837	2 740	3 631	2 925	3 180	الفوائد
34 720	30 717	25 152	22 856	21 497	الأجور والمدخيل الأخرى
5 117	4 681	3 382	3 199	3 020	اهتلاك (رصيد)
52 650	45 346	37 926	33 917	32 945	المجموع = الناتج المحلي القائم

تمثل الرواتب والأجور وملحقاتها مجموع تكاليف العمالة التي تتحملها المؤسسات الإنتاجية والإدارات العامة. وتُستخلص الرواتب والأجور المدفوعة من قبل الإدارات العامة من حسابات القطاع العام وقد تم عرض تطورها في الجدول رقم ١٠ (انظر الجزء الأول، الفصل الأول، القسم الثامن). أما الرواتب والأجور وغيرها من تكاليف العمالة التي تدفعها المؤسسات الإنتاجية فقد تم تقديرها ضمن إطار وضع حسابات سنة ١٩٩٧ بفضل معطيات الاستقصاءات، وقد بلغت حصتها من الناتج المحلي القائم ٣٥,٥%: ٨٣,٢% في القطاع الإداري و ٢٩,١% في القطاع التسويقي. ولسوء الحظ لا تتوفر معلومات وافية عن الفترة الممتدة بين ١٩٩٨ و ٢٠٠٩ لمعرفة تطوّر هذه الحصة. وإن استقصاء العام ٢٠٠٤ الذي شمل مؤسسات كبيرة الحجم بما فيها ٢٤٠ مؤسسة صناعية و ٢٧٠ مؤسسة خدمات (عدا المؤسسات العاملة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات المالية وخدمات التعليم) و ٩٦ مؤسسة تجارية، أظهر نسب تكاليف العمالة من أصل إجمالي القيمة المضافة في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ كالتالي:

القطاع	٢٠٠٢	٢٠٠٣
الصناعة	٢٤,٦%	٢٤,٢%
الخدمات	٣٢,٤%	٣٢,٩%
التجارة	١٠,٥%	١٠,٩%

في المقابل، سجّلت حصة الضرائب غير المباشرة - مخصوماً منها الإعانات - من الناتج المحلي القائم، تقدماً هاماً بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٤، إذ ارتفعت من ١٠,٥% عام ١٩٩٧ إلى ١٦,٧% عام ٢٠٠٤. وقد نجم هذا الارتفاع الأخير عن فرض الضريبة على القيمة المضافة في شباط ٢٠٠٢ واتّسع قاعدة هذه الضريبة في السنتين التي تلتها. وفي العامين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦، أدى تراجع الاستهلاك إلى انخفاض الضرائب غير المباشرة وتراجع حصتها في الناتج المحلي القائم إلى ١٥,٩% ثم إلى ١٤,٧%. ومع انتعاش الاستهلاك في العامين ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، عادت حصة الضرائب غير المباشرة في الناتج المحلي القائم إلى الارتفاع لتبلغ ١٥,٢% و ١٥,٩% بالتالي. وعام ٢٠٠٩، بلغت حصة الضرائب غير المباشرة في الناتج المحلي القائم ١٧% نتيجة الارتفاع الكبير في الضرائب على المحروقات.

تمثل الفوائد عائدات الرساميل المالية المدفوعة من قبل المؤسسات إلى أصحاب هذه الرساميل، وهي لا تتضمن الفوائد التي تدفعها الإدارات العامة. ومن المتعارف عليه أنّ هذه الفوائد لا تستعمل في تقدير الإنتاج غير التسويقي وبالتالي فهي لا تشكل جزءاً من الناتج المحلي القائم.

وبهدف تقدير مصروفات الفوائد التي تتكبدها المؤسسات الإنتاجية، تناولنا في الحسابات الواردة في هذه الدراسة فوائد الودائع لدى المصارف التجارية ومصارف الاستثمار. وقد تمّ توزيع الفوائد التي تدفعها المصارف بين العملاء المدينين وفقاً لحصة دينهم إزاء المصارف. وتجدر الإشارة إلى أن جزءاً من الفوائد التي تقبضها المصارف ينجم عن أجور خدمات الوساطة المالية التي تقدّمها هذه المصارف.

جدول ٣٤

احتساب أعباء الفوائد المصرفية المدفوعة من قبل مؤسسات الإنتاج والإدارات
٢٠٠٩-٢٠٠٥

مليار ليرة لبنانية				
٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥
بيانات المصارف				
الفوائد المقبوضة				
3 545	3 173	2 754	2 502	1 978
على سندات الخزينة				
889	1 744	1 047	1 047	279
من غير المقيمين				
5 551	4 074	5 009	4 173	4 429
من مدينين آخرين				
9 985	8 992	8 810	7 722	6 686
المجموع				
6 902	6 046	6 386	5 413	4 801
الفوائد المدفوعة إلى المودعين				
0,691	0,672	0,725	0,701	0,718
نسبة الفوائد المدفوعة من الفوائد المقبوضة				
احتساب الفوائد المستحقة للمودعين على حساب:				
2 451	2 134	1 996	1 754	1 420
الإدارات العامة				
615	1 173	759	734	200
غير المقيمين				
3 837	2 740	3 631	2 925	3 180
مؤسسات الإنتاج				
6 902	6 046	6 386	5 413	4 801
المجموع				

وبالتالي، فإنّ الفوائد التي يدفعها القطاع الخاص (مؤسسات الإنتاج بشكل أساسي) إلى أصحاب الودائع بواسطة المصارف قدّرت بـ ٣ ٦٣١ مليار ليرة لبنانية عام ٢٠٠٧، و ٢ ٧٤٠ ملياراً عام ٢٠٠٨ و ٣ ٨٣٧ ملياراً عام ٢٠٠٩ أيّ بنسبة ٦,٩% و ٦,٠% و ٧,٣% من الناتج المحلي القائم بالتتالي. عام ١٩٩٧، لم تتجاوز هذه الحصة ما نسبته ٥,٣%.

أمّا الفوائد التي يدفعها القطاع العام والتي لا تدخل في قيمة الناتج المحلي القائم، وإنما تندرج في حساب التوزيع الأولي بحسب ما هو متعارف عليه دولياً، فنُشتق من حسابات الإدارات العامة بعد خصم قيمة الخدمات المصرفية. وتقدّر هذه الأخيرة بحسب المعطيات الواردة في الجدول (٣٤) من خلال تطبيق نسبة قيمة الخدمات المصرفية من أصل الفوائد على الفوائد التي تحصلها المصارف من سندات الخزينة. يبيّن الجدول التالي تطوّر أعباء الدين العام وتوزيعها بين فوائد وخدمات مصرفية.

جدول ٣٥

تطور خدمة الدين العام وحصة الفوائد منه ٢٠٠٥ - ٢٠٠٩

مليار ليرة لبنانية

2009	2008	2007	2006	2005	تقسيم أعباء الدين
5 836	5 062	5 328	4 375	3 724	خدمة الدين
1 365	1 278	935	903	693	- قيمة الخدمات المصرفية
4 471	3 784	4 393	3 472	3 031	= الفوائد المدفوعة

تتألف أنواع الدخل الأخرى من الأنصبة المدفوعة لأصحاب رؤوس الأموال العاملين في مجال الإنتاج ومن المداخل المختلطة للمتعهدين الفرديين. وقد خضعت هذه الإيرادات إلى تقدير إجمالي عام ١٩٩٧ وتبقى حصص أرباح حاملي الأسهم غير معروفة. وكما الرواتب، قُدرت هذه المداخل للعام ١٩٩٧ فقط، وقد بلغت حصتها النسبية من الناتج المحلي القائم ٤٢,٣%.

ونتيجة لعدم توافر المعلومات الكافية تصنّف الرواتب والمداخل عدا الفوائد في بند واحد اعتباراً من العام ١٩٩٨.

وفي الواقع، تعتبر الاهتلاكات رصيد حساب استثمار مؤسسات الإنتاج مضافاً إليه القيمة المقدرة للاهلاك رأس المال الثابت للإدارات العامة، وقد تمّ عرض هذا العنصر الأخير في الجدول (١٠) الذي يبيّن احتساب قيمة الانتاج غير التسويقي.

ب) احتساب الدخل الوطني القائم

يساوي الدخل الوطني القائم البند المُوازن لحساب استثمار المداخل الأولية وتخصيصها لجملة العملاء الاقتصاديين الوطنيين. وهو بالتالي يساوي الناتج المحلي القائم مضافاً إليه رصيد (الموارد - الاستخدامات) للمداخل الأولية الذي يساوي صافي مداخل العوامل الواردة من العالم الخارجي. ويتمّ استخلاص هذه الأخيرة من حسابات العالم الخارجي S.2 (الجدول ٢٨) المفصلة في الفصل التالي.

وقد تمّ تفصيل رصيد أنواع المداخل الأولية الثلاثة (الأجور، الفوائد والمداخل الأخرى) في الجدول (٣٦).

جدول ٣٦

مكوّنات الدخل الوطني القائم ٢٠٠٥ - ٢٠٠٩

مليار ليرة لبنانية

٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	عناصر الدخل الوطني القائم
52 650	45 346	37 926	33 917	32 945	الناتج المحلي القائم
-483	-131	76	277	143	الفوائد الخارجية الصافية
1 769	873	-301	-487	116	المداخل الخارجية الصافية الأخرى
53 936	46 089	37 701	33 707	33 204	المجموع = الدخل الوطني القائم

بعد أن تدهورت المداخل الخارجية الصافية لأربع سنوات وأدت إلى تدني نسبة نمو الدخل الوطني القائم عن نسبة نمو الناتج المحلي القائم، استعادت هذه المداخل زخمها في العامين ٢٠٠٦ و٢٠٠٧: استناداً إلى تقديرات مصرف لبنان، انخفضت عمالة الأجانب بنسبة ضئيلة وارتفعت مداخل اللبنانيين العاملين في الخارج بشكل ملحوظ. ومن ناحية أخرى، أدى انخفاض معدلات الفوائد في الخارج إلى تجاوز الفوائد المدفوعة لغير المقيمين تلك المدفوعة للبنانيين على توظيفاتهم في الخارج. عام ٢٠٠٩، عوّض ارتفاع مداخل العمال اللبنانيين في الخارج عن انخفاض مداخل التوظيفات. ارتفع الدخل الوطني القائم بنسبة ضئيلة من حيث القيمة الإسمية (١٧% مقابل ١٦,١% للناتج المحلي القائم).

القسم الثالث. حساب التوزيع الثانوي للدخل

يسجل حساب التوزيع الثانوي للدخل، من حيث الموارد، الدخل الوطني القائم وموارد العملاء الوطنيين الناجمة عن أنواع التحويلات المختلفة كالضرائب المباشرة والاشتراكات والتقديمات الاجتماعية والتحويلات الجارية. ويتم تسجيل تسديد تلك التحويلات من قبل العملاء الوطنيين على أنها استخدامات. وبالتالي يساوي البند المُوازن لهذا الحساب الدخل الوطني القائم مضافاً إليه صافي التحويلات الجارية القادمة من الخارج. وبالتالي نحصل على حاصل ثالث يفيد في دراسة أداء الاقتصاد الوطني وهو ما يعرف بـ "الدخل الوطني القائم المتاح".

أ) الضرائب المباشرة

الضرائب المباشرة هي مبالغ إلزامية تقتطعها الإدارات العامة من موارد العملاء الوطنيين ويتم تسجيلها في استخدامات القطاع الخاص وفي موارد الإدارات العامة.

هناك نوعان من الضرائب المباشرة: الضريبة على الدخل والضريبة على الأملاك. وتشبه الضريبة على السيارات الخاصة الضريبة المفروضة على الأملاك وقد تم احتسابها مع الضرائب المباشرة بخلاف التصنيف الإداري الذي يدرجها في رسوم الاستهلاك. ويظهر الجدول (٣٧) المبالغ التي تستوفيها الإدارة المركزية من هذه الضرائب مثلما ظهرت في الحسابات الختامية للدولة.

جدول ٣٧

توزيع الضرائب المباشرة حسب نوعها ٢٠٠٥ - ٢٠٠٩

مليار ليرة لبنانية					
نوع الضريبة	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
ضريبة الدخل	907	1 184	1 142	1 564	1 839
الضريبة على الأملاك	409	579	526	786	808
الضريبة على السيارات	237	265	276	385	441
المجموع	1 554	2 029	1 944	2 735	3 089

ب) الاشتراكات الاجتماعية

تشمل الاشتراكات الاجتماعية التي تمكنا من إحصائها في هذه الحسابات الاشتراكات المحصّلة من قبل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والمبالغ التي تقتطعها الدولة من رواتب الموظفين الحكوميين لتغذية صندوق التقاعد. غير أنّ هذه الدراسة لم تنطرق إلى المساهمات الإلزامية في صناديق أخرى كتعاونية الموظفين الحكوميين، وذلك بسبب عدم وجود معلومات إحصائية تتعلّق بهذا الموضوع.

يفترض بجميع الاشتراكات، بما فيها تلك التي يدفعها أرباب العمل إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، أن تكون مدفوعة من قبل المُستخدّمين إذ يتم احتسابها ضمن تعويضات العمل ويتم تسجيلها على أنها موارد للإدارات العامة.

وتُدرج المبالغ المدفوعة من قبل الدولة إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في الموازنة في بند التحويلات وليس على أنها اشتراكات متوجبة على ربّ عمل يوظّف متعاقدين لا يتمتعون بصفة الموظفين الحكوميين وبالتالي يخضعون إلى قانون العمل. تبقى تلك المدفوعات غير منتظمة (٦٠ مليار ليرة لبنانية عام ٢٠٠٠ و ٨٠ ملياراً عام ٢٠٠٤ و ٣٤٠ ملياراً عام ٢٠٠٥ و ٢٢٠ ملياراً عام ٢٠٠٦، و ١٠٠ مليار عام ٢٠٠٨). وقد تمّ استثناء هذه المدفوعات من أجور العمّال ومن الاشتراكات الاجتماعية.

جدول ٣٨

الاشتراكات الاجتماعية المدفوعة من قبل العملاء الاقتصاديين ٢٠٠٥ - ٢٠٠٩

مليار ليرة لبنانية				
٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥
1 050	999	1 049	865	946
95	85	79	85	85
1 145	1 084	1 128	951	1 031

ج) التقديمات الاجتماعية

تظهر التقديمات الاجتماعية على أنها موارد في الحساب 2.II وهي تفوق تلك المسجّلة في الاستخدامات باعتبار أنّ بعض الأسر المقيمة تحصل بالإضافة إلى التقديمات المحلية، على معاشات تقاعد تدفعها جهات غير مقيمة. وقد قدرّت معاشات التقاعد المدفوعة من الخارج بـ ٢٣ مليار ليرة لبنانية عام ١٩٩٧ بفضل الاستقصاء حول الأوضاع المعيشية للأسر. وبقيت مستقرة أو زادت قليلاً خلال الفترة التي تلت بسبب عدم توافر المعلومات.

جدول ٣٩
توزيع التقديمات الإجتماعية المحصلة حسب نوعها ٢٠٠٥-٢٠٠٩

مليار ليرة لبنانية					نوع التقدمة
٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	
1 019	885	939	829	801	تقديمات صندوق الضمان الإجتماعي
548	492	536	451	439	تعويضات المرض
245	241	٢٢٤	231	221	التعويضات العائلية
226	152	١٧٩	147	141	تعويضات نهاية الخدمة
					معاشات التقاعد المدفوعة
1 316	1 016	924	935	874	من الدولة
26	25	24	23	23	من الخارج
2 360	1 926	1 872	1 787	1 698	المجموع

أما التقديمات التي يقدمها العملاء الوطنيون (المسجلة لجهة الاستخدامات) فهي تقتصر على التعويضات والبدلات التي يدفعها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وعلى معاشات التقاعد التي تدفعها الدولة. وقد ارتفعت الأولى من ٤٠٧ مليار ليرة لبنانية عام ١٩٩٧ إلى ٨١٢ ملياراً عام ٢٠٠٤ ثم إلى ٨٨٥ ملياراً عام ٢٠٠٨ و١٠١٩ ملياراً عام ٢٠٠٩، وارتفعت الثانية من ٥٢٨ إلى ٨٢١ ملياراً ومن ثم إلى ١٠١٦ و١٣١٦ ملياراً خلال الفترات ذاتها.

وكما الاشتراكات الإجتماعية، لم يتم التطرق إلى المنافع التي تقدمها صناديق أخرى في الحسابات الواردة في هذه الدراسة.

د) التحويلات الجارية واحتساب الدخل الوطني القائم المتاح

يشمل باب "التحويلات الجارية" ثلاثة أنواع من التدفقات هي: إيرادات الدولة غير الضريبية، والمساعدات التي تقدمها الدولة للأفراد والجمعيات وهيئات أخرى مقيمة أو غير مقيمة من القطاع الخاص، وأخيراً التحويلات الجارية من قبل غير المقيمين إلى المقيمين.

يتم استخلاص الباين الأولين من الحسابات الختامية للدولة مع هامش من التصحيح يتعلق بالمساعدات المقدمة بواسطة إدارات أخرى.

تحتسب التحويلات الخارجية الصافية استناداً إلى الأساليب المستعملة في تقدير مختلف بنود ميزان المدفوعات، ويتناول الفصل التالي هذه الأساليب.

جدول 40
توزيع التحويلات الجارية المحصلة حسب نوعها ٢٠٠٥-٢٠٠٩

مليار ليرة لبنانية					نوع التحويل
٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	
337	336	327	296	283	إيرادات الدولة غير الضريبية
211	192	170	175	124	مساعدات
14 441	11 767	6 570	6 685	4 282	التحويلات الخارجية الصافية
14 990	12 296	7 067	7 156	4 689	المجموع

يساوي البند المُوازن لحساب التوزيع الثانوي للدخل، الدخل الوطني القائم مضافاً إليه المدفوعات الخارجية الصافية على شكل توزيع ثانوي بحسب ما هو مبين في الجدول (٤١) أدناه.

جدول ٤١
إحتساب الدخل الوطني القائم المتاح ٢٠٠٥-٢٠٠٩

مليار ليرة لبنانية					
٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	
53 936	46 089	37 701	33 707	33 204	الدخل الوطني القائم
26	25	24	23	23	البدلات الوافدة من الخارج
14 459	11 785	6 577	6 692	4 293	التحويلات الخارجية الصافية
-17	-17	-7	-7	-11	ناقص العون الدولي
68 404	57 882	44 295	40 415	37 509	المجموع = الدخل الوطني القائم المتاح

بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٢، مالت التحويلات الخارجية الصافية إلى الانخفاض، ممّا جعل نمو الدخل الوطني القائم المتاح أقل من نمو الناتج المحلي القائم. وعام ٢٠٠٣، أظهرت نتائج ميزان المدفوعات حركة قوية للتحويلات الوافدة إلى لبنان (راجع الفصل التالي) ممّا جعل نمو الدخل الوطني القائم المتاح يفوق نمو الناتج المحلي القائم من حيث القيمة الجارية (١٢,٨% مقابل ٥,٥% للناتج المحلي القائم). وإنّ مستوى التحويلات الخارجية الصافية الذي بلغ ١٨,٣% من الناتج المحلي القائم عام ١٩٩٧ انخفض إلى ١١,٦% من الناتج المحلي القائم عام ٢٠٠٥ وعاد ليرتفع بشكل ملحوظ في الأعوام ٢٠٠٦-٢٠٠٩ حين سجّل ميزان المدفوعات مرة أخرى فوائض كبيرة. عام ٢٠٠٧ شكّلت هذه التحويلات ١٦,٩% من الناتج المحلي القائم، ٢٥,٢% عام ٢٠٠٨ و ٢٧,٢% عام ٢٠٠٩.

القسم الرابع. حساب استعمال الدخل

يسجّل حساب استعمال الدخل الاستهلاك الوطني من حيث الاستخدامات و الدخل الوطني القائم المتاح من حيث الموارد. ويساوي البند المُوازن لهذا الحساب الإِدخار الوطني.

بعد أن شهد الإِدخار الوطني نمواً في العام ١٩٩٨، اتّجه إلى الانخفاض المستمر ولا سيّما من العام ٢٠٠٠ وحتى العام ٢٠٠٢. وبالتالي، فإنّ معدّل الادخار الإجمالي الذي وصل إلى ١٣,٤% عام ١٩٩٧ انخفض إلى ٧,٧% عام ٢٠٠٢. ويبدو أن هذا التطور مرتبط بتطور التحويلات الخارجية التي شهدت انخفاضاً حاداً خلال الفترة الأخيرة كما يتبيّن من دراسة ميزان المدفوعات. مع انتعاش هذه التحويلات في العام ٢٠٠٣، بلغ معدّل الإِدخار ١٢,٤%. ثمّ تراجع إلى ١٢% عام ٢٠٠٤ ثم ارتفع إلى ١٢,٧% عام ٢٠٠٥. وبين ٢٠٠٦ و ٢٠٠٩، تجاوز نمو المداخل المتاحة نمو الاستهلاك وبالتالي بلغ معدّل الإِدخار الوطني ١٦,٥% عام ٢٠٠٧ و ٢٢,٨% عام ٢٠٠٨ و ٢٨,٣% عام ٢٠٠٩.

القسم الخامس. حساب رأس المال

يسجّل حساب رأس المال، من حيث الاستخدامات، إجمالي تكوين رأس المال الثابت والتغير في المخزون والتحويلات الرأسمالية التي يقوم بها العملاء الوطنيون. ويسجّل، من حيث الموارد، المدّخرات الإجمالية والتحويلات الرأسمالية المقبوضة.

تمثّل التحويلات الرأسمالية المسجّلة في خانة الاستخدامات، مساعدات إعادة الإعمار التي تدفعها الدولة لعودة مهجّري الحرب والتحويلات المدفوعة لإعادة إعمار جنوب لبنان. وبعد أن كانت قيمة هذه التحويلات مرتفعة في البداية (٤٨١ مليار ليرة لبنانية عام ١٩٩٧) انخفضت تدريجياً لتصبح زهيدة بين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣. في العامين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥، عادت حركة إعانات إعادة الإعمار وإنما بنسبة طفيفة حيث بلغت قيمتها ١٢٩ مليار ليرة لبنانية عام ٢٠٠٤ و١٢١ ملياراً عام ٢٠٠٥. وقدرت بـ ٨ مليارات عام ٢٠٠٨ و٣٨ ملياراً عام ٢٠٠٩.

وتشتمل التحويلات المسجّلة في خانة الموارد، فضلاً عن تلك المسجّلة في خانة الاستخدامات، على التحويلات الرأسمالية الصافية القادمة من الخارج. وقد شهدت هذه الأخيرة أيضاً انخفاضاً تدريجياً إذ تراجعت من ٩٣٢ مليار ليرة لبنانية عام ١٩٩٧ إلى ٧٢٠ ملياراً عام ٢٠٠٢. واستعادت زخمها بعدئذ لتصل إلى ٤٦١ ملياراً عام ٢٠٠٦ و١٩١ ملياراً عام ٢٠٠٧ و٣٩٢٨ ملياراً عام ٢٠٠٨ و٦٣٦ ملياراً عام ٢٠٠٩. إلا أنّ هذه التقديرات أوليّة ومستندة إلى تقديرات ميزان المدفوعات المبينة في الفصل التالي.

يُعرّف البند المُوازن لحساب رأس المال بالقدرة التمويلية إذا كان إيجابياً أو الحاجة التمويلية إذا كان سلبياً. في الإجمال، لطالما احتاج الاقتصاد اللبناني إلى تمويل خارجي. ولكن كما يتبيّن من الجدول رقم (٤٢)، سجّل الاقتصاد فائضاً خلال السنتين الأخيرتين، إذ تخطت القدرة التمويلية لدى الأسر بكثير الحاجة التمويلية لدى مؤسسات الإنتاج والإدارت.

جدول ٤٢

توزيع القدرة على التمويل (+) أو الحاجة الى التمويل (-) بحسب العملاء الاقتصاديين
٢٠٠٩-٢٠٠٥

مليار ليرة لبنانية					
٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	العمل الاقتصادي
-361	-848	-2 459	-2 279	-1 750	الإدارات العامة
-12 871	-9 136	-7 053	-4 413	-4 063	مؤسسات الإنتاج
24 169	13 281	8 554	10 583	4 804	الأسر
10 937	3 296	-958	3 891	-1 010	المجموع

بحسب نظام المحاسبة المعتمد، تساوي قدرة الأسر التمويلية مدّخرات هذه الأسر مضافاً إليها مداخيل المؤسسات الإنتاجية غير الموزّعة وصافي التحويلات الرأسمالية القادمة من الخارج. ويفترض أن تُدفع هذه الأخيرة بالكامل إلى الأسر^٨. وبالتالي فإنّ قدرة الأسر التمويلية كما تمّ تعريفها تعتمد على التحويلات الخارجية الجارية والرأسمالية على حدّ سواء. في عامي ٢٠٠٨

^٨ نذكر أيضاً بأنّ المؤسسات الفردية لا تصنّف ضمن الأسر وإنما ضمن المؤسسات الإنتاجية الأخرى.

٢٠٠٩، بلغت قدرة الأسر التمويلية مستوى قياسياً (أكثر من ١٣ ألف مليار ليرة لبنانية عام ٢٠٠٨ وأكثر من ٢٤ ألف مليار عام ٢٠٠٩) بفضل التحويلات الهامة المسجلة، وبالتالي تخطت بنسبة كبيرة حاجات مؤسسات الإنتاج والإدارات التمويلية خلال هاتين السنتين.

تساوي حاجات مؤسسات الإنتاج التمويلية إجمالي تكوين رأس المال الثابت في القطاع التسويقي والتغير في المخزون ناقص المبالغ التي تُخصم على أنها اهتلاكات. وبالتالي فإن تطور الحاجة التمويلية لدى مؤسسات الإنتاج قد تبع تطور الاستثمارات في القطاع الخاص التي سجلت تراجعاً عام ٢٠٠٥ وارتفاعاً كبيراً في ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ و٢٠٠٩.

أما حاجة الإدارات العامة التمويلية فتساوي عجز القطاع العام. انخفض هذا العجز بنسبة ملحوظة خلال السنتين الأخيرتين بعد أن كان يفوق بكثير قيمة الاستثمارات. وهو كان يمثل ١٥,٧% من الناتج المحلي القائم و١٤,٥% من الدخل الوطني القائم المتاح عام ٢٠٠٢. وعام ٢٠٠٧ تراجمت هاتين النسبتين بالتالي إلى ٧,٧% و٦,٥%. وفي العام ٢٠٠٩، شكّل العجز العام ٠,٧% فقط من الناتج المحلي القائم و٠,٥% فقط من الدخل الوطني القائم المتاح. غير أننا نذكر بأن ما تقدم هو العجز في الميزانية الذي لا يشمل العجز في عمليات الخزينة الخارجة عن إطار الموازنة. ولو تمّ تسجيل سلفات الخزينة إلى شركة كهرباء لبنان على أنها إعانات وليس سلفات، لكان هذا العجز أكبر: لبلغ ٣ ٢٧٨ مليار ل.ل عام ٢٠٠٨ و٢ ٦٢٠ ملياراً عام ٢٠٠٩ أية بنسبة ٧,٢% و٥% من الناتج المحلي القائم.

القسم السادس. الحساب المالي

يسجل الحساب المالي، من حيث الاستخدامات، التغير في الديون والحقوق كما يسجل، من حيث الموارد، التغير في ديون العملاء الوطنيين. ويساوي البند الموازن للحساب المالي القدرة التمويلية أو الحاجة التمويلية. وينجم هذا التساوي عن مبدأ التوازن العام للحسابات. وترتكز أساليب التقييم المعتمدة في وضع الحسابات إلى حدّ بعيد على مبدأ التوازن هذا. وهكذا، فإن قدرة الأسر التمويلية تترجم بزيادة متكافئة في ديونها وحقوقها في حين تتمّ تغطية حاجة مؤسسات الإنتاج التمويلية بزيادة المساهمات والقروض التي يتم الحصول عليها. وأخيراً يترجم عجز الإدارات العامة بزيادة في الدين العام توازي قيمة هذا العجز صافية من سلفات الخزينة.

تمّ تبويب المطالبات والديون الواردة في الحسابات الحالية بحسب التصنيف الدولي ضمن الأبواب الأربعة التالية: النقد والودائع (F2)، الأوراق المالية غير الأسهم (F3)، القروض (F4)، الأسهم أو المساهمات (F5).

(أ) التغير في النقد والودائع

إنّ النقد والودائع التي أحصيت في هذه الدراسة تشمل فقط الأوراق النقدية بالليرة اللبنانية التي يصدرها المصرف المركزي والودائع التي يودعها القطاع الخاص المقيم لدى الجهاز المصرفي وموجودات المصارف اللبنانية الصافية في الخارج، وهي لا تشمل الأوراق المصرفية بالدولار أو بالعملة الأخرى ولا ودائع المقيمين (عدا الجهاز المصرفي) في المصارف خارج لبنان. وقد تمّ أيضاً استثناء النقد والودائع العائدة للقطاع العام. وإنّ الأرقام المعتمدة مأخوذة من البيانات المتعلقة بالكتلة النقدية الصادرة عن مصرف لبنان.

يشكّل التغيّر في الكتلة النقدية مورداً للجهاز المصرفي واستخداماً للقطاع الخاص غير المصرفي. وتتألف الكتلة بجزء كبير منها من ودائع الأسر والتغيّر في حساب الصندوق والمصرف للشركات غير المالية والتي يمكن اعتبارها زهيدة. وهكذا فإنّ ارتفاع التغيّر في الكتلة النقدية من ٩ ٥٥٤ مليار عام ٢٠٠٧ إلى ١٣ ٣٩٠ ملياراً عام ٢٠٠٨ و ٢٠ ٣٢٣ ملياراً عام ٢٠٠٩ هو بجزء منه انعكاس لتطوّر القدرة التمويلية للأسر (أنظر أعلاه).

جدول ٤٣

تغيّر الكتلة النقدية وصافي موجودات الجهاز المصرفي الخارجية ٢٠٠٥ - ٢٠٠٩

مليار ليرة لبنانية

نوع النقد	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
النقد بالليرة اللبنانية	-1 513	-987	1 353	12 494	14 165
الودائع بالعملة الأجنبية	5 573	6 077	8 200	895	6 158
المجموع = الموارد	4 060	5 090	9 554	13 390	20 323
صافي الموجودات الخارجية للمصارف	1 126	4 213	3 070	5 218	11 908
المجموع = الاستخدامات	5 186	9 303	12 624	18 608	32 231

ملاحظة: يحتسب تغيير الودائع بالعملة الأجنبية بأسعار صرف ثابتة.

وتأتي التقلّبات القوية المسجّلة في تركيبة النقد المكوّنة من عملات أجنبية وليرة لبنانية من التقلّبات الظرفية للثقة في العملة الوطنية والفروقات في الفوائد. وتجدر الإشارة إلى أنه تم احتساب تغيّرات الودائع في العملات الأجنبية بسعر صرف ثابت.

ولجهة الاستخدامات، تضاف الزيادة في الموجودات الخارجية الصافية التي تملكها المصارف المقيمة إلى قيمة التغيّر في النقد الذي يملكه المقيمون. وتساوي الزيادة في الموجودات الخارجية الصافية ودايغ المصارف اللبنانية في الخارج مخصوصاً منها ودايغ غير المقيمين، وهي تحتسب بسعر صرف ثابت. وإنّ هذا التغيّر، بحسب تعريفه، يساوي تغيّر البند الموازن لميزان المدفوعات.

ب) تغيّر الأوراق المالية غير الأسهم

وحدها سندات الخزينة اللبنانية أخذت بالاعتبار وأهملت الأوراق المالية العائدة للقطاع الخاص أو القطاع الخارجي. ويظهر الجدول رقم (٤٤) توزيع سندات الخزينة بحسب المكتتبين^٩.

من حيث الاستخدامات، يتم تسجيل تغيّر سندات الخزينة التي يكتتب فيها المصارف والمقيمون الآخرون. أما تلك التي تكتتب فيها الإدارات المستقلة فتستثنى وفقاً لأصول توحيد الحسابات. إضافة إلى السندات التي يكتتب فيها المقيمون تعتبر السندات التي يكتتب فيها غير المقيمين موارد للإدارات العامة. ولكن تجدر الإشارة إلى أن توزيع سندات الخزينة بين مكتتبين مقيمين ومكتتبين غير مقيمين ليس معروفاً على وجه الدقة. ويفترض أن تكون سندات الخزينة بالليرة اللبنانية في حوزة مقيمين وتلك المتداولة بالعملة الأجنبية خارج المصارف في حوزة غير مقيمين.

^٩ إنّ سندات الخزينة التي تكتتب فيها المصارف مأخوذة من ميزانيات هذه المصارف الصادرة عن مصرف لبنان. أما السندات التي يكتتب فيها الجمهور والإدارات العامة فتحسب إستناداً إلى الإحصاءات المتوافرة من قبل مصرف لبنان. وتحتسب تغيّرات السندات بالعملة الأجنبية بحسب سعر صرف ثابت. ويبدو أن هناك تفاوت لا يستهان به بين حسابات الخزينة وإحصاءات مصرف لبنان. وبالتالي عمدنا إلى تقدير الأرقام المعتمدة في الحسابات الوطنية.

جدول ٤٤

تغير سندات الخزينة حسب الجهة المكتتبه ٢٠٠٥-٢٠٠٩

مليار ليرة لبنانية

٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	الجهة المكتتبه
<i>السندات بالليرة اللبنانية</i>					
1 036	253	1 475	860	250	الإدارات العامة
4 383	6 715	2 626	344	2 791	المصارف*
1 764	941	-582	396	-871	غيرها وتصحيحات
7 183	7 909	3 519	1 600	2 170	المجموع
<i>السندات بالعملات الأجنبية</i>					
2 334	-952	209	3 296	695	المصارف*
-419	218	69	9	-33	المؤسسات المالية
-1 633	447	250	-1 864	533	غيرها
282	-288	528	1 442	1 196	المجموع
<i>مجموع السندات خارج الإدارات</i>					
6 717	5 763	2 836	3 640	3 486	المصارف*
1 345	1 159	-513	299	-904	القطاع الخاص المقيم
-1 633	447	250	-1 864	533	غير المقيمين
6 429	7 369	2 573	2 075	3 115	المجموع الموحد

* مصرف لبنان والمصارف التجارية

من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٦، اتجهت إصدارات سندات الخزينة بالعملات إلى الحلول مكان إصدارات سندات الخزينة بالليرة اللبنانية. وقد استأثرت المصارف بأكبر نسبة من الاكتتابات بهذه السندات. وعام ٢٠٠٧، أظهرت أصول ميزانية مصرف لبنان انخفاض في محفظة سندات الخزينة (-) ٢ ٥٠٠ مليار ليرة لبنانية) مقابل انخفاض بند فروقات القطع المدرج ضمن الخصوم بموجب المادة ١١٥ من قانون النقد والتسليف. وإن هذه الكتابة المحاسبية لم تحتسب في احتساب الإصدارات صافية من التسديدات. وفي عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، استعادت سندات الخزينة بالعملة الوطنية زخمها وبلغت إصداراتها صافية من التسديدات ضعف ما كانت عليه عام ٢٠٠٧.

ج) التغيير في الائتمانات المصرفية

تمثل المبالغ المسجلة لجهة الاستخدامات تغيير الائتمانات المصرفية كما وردت في الإحصاءات المتعلقة بالوضع النقدي إضافة إلى تقديرات سلف الخزينة الممنوحة إلى المؤسسات العامة. وبسبب عدم توافر ميزانية عمومية موحدة لمجموع المؤسسات المالية، لم تحتسب في النظام المحاسبي المعتمد القروض الممنوحة للقطاع غير المالي من قبل المؤسسات الخارجة عن إطار النظام النقدي. أما لجهة الموارد فتتضمن القروض أيضاً صافي السلف الخارجية التي تمنح للإدارات العامة.

جدول ٤٥

تغير الائتمانات حسب نوعها ٢٠٠٥-٢٠٠٩

مليار ليرة لبنانية

نوع السُلف	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الائتمانات المصرفية					
للقطاع الخاص	678	1 163	914	5 778	4 976
للقطاع العام (صافية)	-1 223	1 137	-118	-3 807	-2 079
ائتمانات	8	-9	-35	-8	-58
سودائع القطاع العام	-1 231	1 146	-83	-3 799	-2 021
مجموع الائتمانات المصرفية	-545	2 300	796	1 971	2 897
سُلف الخزينة	734	1 370	1 403	2 610	2 487
مجموع الاستخدامات	188	3 670	2 199	4 582	5 385
القروض الخارجية	140	112	632	-692	-1 923
المجموع: الموارد	329	3 783	2 831	3 890	3 461

استعادت الائتمانات المصرفية التي تُمنح للقطاع الخاص زخمها في العام ٢٠٠٤ بعد أن سجّلت تباطؤاً جلياً بين ١٩٩٧ و٢٠٠٣. بين ٢٠٠٥ و٢٠٠٧، عادت هذه الائتمانات لتتراجع ثم استعادت زخمها. وعامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، تجاوز مجموع الائتمانات صافية من التسديدات بكثير المستوى الذي كان عليه عام ٢٠٠٤ إذ بلغ ٥ ٧٧٨ مليار ليرة لبنانية عام ٢٠٠٨ و٩٧٦ ٤ ملياراً عام ٢٠٠٩ مقابل ٤٦٤ ١ ملياراً عام ٢٠٠٤. نجم هذا النمو القياسي في الائتمانات المصرفية عن الفائض في السيولة. يظهر الجدول (٤٦) التالي تطوّر توزيع ائتمانات القطاع المالي بحسب القطاع المستفيد استناداً إلى بيانات مصرف لبنان.

تختلف هذه الائتمانات عن تلك التي تدرج في دراسة الوضع النقدي لأنها تشمل الائتمانات التي تمنحها مؤسسات الائتمان الخارجة عن إطار النظام النقدي. لكنها تسمح بتحديد التقلبات في توزيع الائتمانات بحسب القطاعات وتطوّرها. ونلاحظ على سبيل المثال أن القروض الممنوحة لقطاع البناء هي التي سجّلت أكبر نسبة نمو في العام ٢٠٠٨ بينما شهد العام ٢٠٠٩ زيادة في القروض السكنية الممنوحة للأفراد.

جدول ٤٦

تغير الائتمانات المصرفية إلى القطاع الخاص حسب القطاعات الإقتصادية ٢٠٠٥-٢٠٠٩

مليار ليرة لبنانية

القطاع	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الزراعة	52	-16	34	٦٤	-5
الصناعة	191	31	592	753	226

793	1 745	440	111	-414	البناء
477	1 014	891	67	-410	التجارة
434	1 301	1 675	782	80	الخدمات
773	1 235	485	254	197	المؤسسات المالية
-77	306	190	15	189	المؤسسات الأخرى
2 870	937	1 157	885	398	أفراد
5 492	7 355	5 462	2 130	283	المجموع

تُحتسب سُلْف النظام المصرفي التي تمنح للقطاع العام صافية من الودائع. ويعكس تغيّر الائتمانات تغيّر الودائع أكثر ممّا يعكس تغيّر القروض. وتعتبر هذه الأخيرة زهيدة، فالمصارف تمول القطاع العام من خلال الاكتتابات في سندات الخزينة. في العامين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، يبدو أنّ الاكتتابات الهامة التي قام بها مصرف لبنان والمصارف التجارية في سندات الخزينة (+٧٦٣ ٥ مليار ليرة لبنانية و+٦٧١٧ ٦ ملياراً عام ٢٠٠٩) انعكست بجزء كبير في زيادة ودائع الخزينة العامة لدى مصرف لبنان بشكل ملحوظ: (+٣٧٩٩ مليار ليرة لبنانية عام ٢٠٠٨ و+٢٠٢١ ملياراً عام ٢٠٠٩).

لا يمكن تحديد قيمة سلفات الخزينة للمؤسسات العامة مثل شركة كهرباء لبنان تحديداً دقيقاً. فالنظام المحاسبي الحالي للقطاع العام لا يتيح معرفة تقسيم الائتمانات بحسب المستفيدين. وتبقى المبالغ المشار إليها تقريبية وتسمح بإيجاد توازن في حسابات الإدارات العامة. ولكن نذكر أنّ المبالغ المدفوعة من الخزينة لحساب شركة كهرباء لبنان بلغت ٤٣٠ ٢ مليار ل.ل عام ٢٠٠٨ و٢٠٥٩ ٢ ملياراً عام ٢٠٠٩، استناداً إلى تقارير وزارة المالية.

أما استدانات القطاع العام الخارجية التي أدرجناها فهي تلك التي حصل عليها مجلس الإنماء والإعمار والهيئات الحكومية الأخرى كما وردت في احصاءات مصرف لبنان. تلجأ الحكومة إلى التمويل الخارجي بشكل رئيسي من خلال إصدار سندات بالعملة الأجنبية (يورو بوندز).

د) تغيّر الأسهم أو المساهمات

لا توجد حالياً أية معطيات عن ميزانيات الشركات. وتمثل الأرقام المشار إليها لجهة الاستخدامات بالمبدأ تغيّر حقوق الأسر على ملكية مؤسسات الإنتاج أكانت شركات مساهمة أو مؤسسات فردية. كما وتتضمن هذه الأرقام المبالغ المدفوعة من قبل الأسر لشراء المساكن الجديدة، والتي قدرت بـ٣٢٨ ١ مليار ليرة لبنانية عام ١٩٩٧ بفضل الاستقصاء حول الأوضاع المعيشية للأسر. وبسبب عدم توافر بيانات أخرى عن السنوات التالية تم تقدير مساهمة الأسر المعيشية في إجمالي تكوين رأسمال مؤسسات الإنتاج بحسب المبالغ المتبقية.

أما لجهة الموارد، فتُضاف إلى مساهمات المقيمين استثمارات غير المقيمين المباشرة التي تقدّر في إطار ميزان المدفوعات. راجع الفصل التالي.

الفصل الثاني حسابات العالم الخارجي وميزان المدفوعات

تُسجَل العمليات المُنجزَة مع العالم الخارجي في أربعة حسابات تستنتج منها البنود المُوازنة الأساسية لميزان المدفوعات:

- I. حساب تبادل السلع والخدمات الذي يساوي بنده المُوازن التجاري.
- II. حساب المداخيل الأولية والتحويلات الجارية الذي يساوي بنده المُوازن التجاري.
- III. حساب التحويلات الرأسمالية الذي يساوي بنده المُوازن القدرة التمويلية أو الحاجة التمويلية.
- III. الحساب المالي الذي يساوي بنده المُوازن العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات.

يعرض الجدول (٤٧) هذه البنود المُوازنة المختلفة.

جدول ٤٧

تطوّر مختلف أرصدة ميزان المدفوعات ٢٠٠٥-٢٠٠٩

مليار ليرة لبنانية					نوع الرصيد
٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	
14 456	13 167	9 520	7 069	7 004	الميزان التجاري
-15 750	-12 535	-6 369	-6 499	-4 564	+ المداخيل والتحويلات الصافية الجارية
-1 294	632	3 151	570	2 441	= ميزان العمليات الجارية
-9 636	-3 928	-2 192	-4 461	-1 431	+ التحويلات الرأسمالية الصافية
-10 930	-3 296	958	-3 891	1 010	= القدرة التمويلية/ الحاجة التمويلية
-978	-1 922	-4 029	-321	-2 136	+ التمويل الصافي
1 633	-447	-250	1 864	-533	قروض
1 923	692	-1 234	23	-67	سندات الخزينة
-4 534	-2 167	-2 544	-2 208	-1 536	الإستثمارات المباشرة الصافية
-11 908	-5 218	-3 070	-4 213	-1 126	= ميزان المدفوعات

ملاحظة: يعتبر الرصيد الإيجابي في حساب العالم الخارجي عجزاً للبلد، بينما يعتبر الرصيد السلبي فائضاً. وعلى هذا الأساس يكون ميزان المدفوعات قد سجّل فائضاً خلال الفترة الممتدة بين ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٩.

القسم الأول. حساب تبادل السلع والخدمات

تُسجَل في حساب تبادل السلع والخدمات مع العالم الخارجي الصادرات لجهة الاستخدامات، والواردات لجهة الموارد. سبق وتناولنا هذه المجاميع في الفصلين الثاني والخامس من الجزء الأول. وإنّ رصيد هذا الحساب الذي يطلق عليه اسم الميزان التجاري له معنى أشمل من المعنى

الجاري للمصطلح لأنّ عمليات التبادل هذه لا تقتصر على البضائع وحسب بل تشتمل أيضاً على صافي صادرات الخدمات.

لطالما سجّل الميزان التجاري في لبنان عجزاً. بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٢، انخفض العجز في تبادل السلع والخدمات مع الخارج من ٨٠٠٩ مليار ليرة لبنانية إلى ٥٤٤٠ ملياراً نتيجة ركود الواردات ونمو الصادرات بشكل ملحوظ. في العامين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤، ارتفع العجز من جديد إلى ٦٢٤٢ مليار ليرة لبنانية ثمّ ٧١٣٥ ملياراً، نتيجة نمو الواردات بنسبة تفوق نسبة نمو الصادرات. في العامين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ استقر هذا العجز على مستواه تقريباً. وسجّل منذ العام ٢٠٠٧ زيادة مستمرة: ٩٥٢٠ مليار ل.ل عام ٢٠٠٧، و ١٣١٦٧ ملياراً عام ٢٠٠٨ ثمّ ١٤٤٥٦ ملياراً عام ٢٠٠٩. عام ١٩٩٧، شكّل هذا العجز ٣٣% من الناتج المحلي القائم و ٢٤,٨% من الإنفاق الوطني. عام ٢٠٠٢ لم يمثّل هذا العجز إلا ١٨,٨% من الناتج المحلي القائم و ١٥,٩% من الإنفاق الوطني. وقد ارتفعت هذه النسب بالتتالي إلى ٢٥,١% و ٢٠,١% عام ٢٠٠٧ وناهزت في العام ٢٠٠٨ المستوى التي كانت عليه في العام ١٩٩٧: ٢٩% و ٢٢,٥%، ثم تراجع قليلاً عام ٢٠٠٩ لتبلغ ٢٧,٥% و ٢١,٥%.

تجدر الإشارة إلى أنّه صحّحت تقديرات الميزان التجاري على نحو تناقصي نتيجة تصحيح تقديرات صادرات الخدمات الصافية على نحو تزايدى .

القسم الثاني. حساب المداخل الأولية والتحويلات الجارية

يُسجّل هذا الحساب، لجهة الاستخدامات، المداخل الأولية التي يدفعها قطاع العالم الخارجي للمقيمين اللبنانيين إضافة إلى التحويلات الصافية الوافدة من الخارج. ويبين، لجهة الموارد، رصيد حساب تبادل السلع والخدمات ويسجّل المداخل الأولية التي يدفعها الاقتصاد الوطني لغير المقيمين.

يساوي البند المُوازن لهذا الحساب البند المُوازن لميزان المدفوعات الجاري. وكما الميزان التجاري، يكون ميزان المدفوعات الجاري إيجابياً بالإجمال بالنسبة إلى العالم الخارجي مما يشير إلى عجز بالنسبة للبنان. وترتبط هذه التغيرات بحركة التحويلات الجارية. وقد أدّى انتعاش حركة التحويلات في السنتين الأخيرتين إلى انخفاض الميزان الجاري إلى أدنى مستوى له في عام ٢٠٠٨ وأصبح سلبياً عام ٢٠٠٩ ليسجّل بذلك فائضاً بالنسبة للبنان.

نورد في ما يلي عرضاً لتطوّر عناصر هذا الحساب.

أ) المداخل الأولية

تشمل المداخل الأولية، التي تُعرّف أيضاً بعوامل الإنتاج، الأجور والفوائد وغيرها من إيرادات العمل أو رأس المال.

عام ١٩٩٧، تمّ تقدير الأجور وغيرها من إيرادات العمل التي يحصل عليها المقيمون اللبنانيون من الخارج بفضل استقصاء أجري حول الأوضاع المعيشية للأسر. وقد تمّ تقدير هذه الأرقام للسنوات التالية استناداً إلى مؤشر تكرر سفر اللبنانيين إلى الخارج. أما بالنسبة إلى الأجور المدفوعة إلى غير المقيمين، فقد قُدّرت بالتناسب مع تطوّر القيمة المضافة في قطاعي الزراعة والبناء. ولكن وبعد التغييرات الجديدة التي أدخلها مصرف لبنان على ميزان المدفوعات، تمّ اعتماد مؤشرات جديدة لتطوّر هذه المداخل، وإنما من دون التوصل إلى أرقام أكثر موثوقية. (راجع الجدول ٢٨).

أما الفوائد المحصّلة من المقيمين اللبنانيين على توظيفاتهم في الخارج والفوائد المدفوعة إلى غير المقيمين فيتمّ تقديرها من قبل مصرف لبنان في إطار الأعمال التي تجري على ميزان المدفوعات. وتشير هذه التقديرات إلى تراجع جليّ في الفوائد المحصّلة التي انخفضت من ٢٩٧ مليار ليرة لبنانية عام ١٩٩٧ إلى ٥٤٩ ملياراً عام ٢٠٠٣، في حين سجّلت الفوائد المدفوعة للمستثمرين غير المقيمين ارتفاعاً هاماً إذ انتقلت من ٩٥١ مليار ليرة لبنانية عام ١٩٩٧ إلى ١٦٥٢ ملياراً عام ٢٠٠٣، بعد أن كانت قد بلغت مستوى قياسياً في العام ٢٠٠٣ بلغ ١٧٤٧ ملياراً. وفي العام ٢٠٠٤ سجّلت الفوائد المحصّلة والمدفوعة ارتفاعاً ولكن بقي الرصيد لصالح غير المقيمين (١٨١٣ - ٩٤٦ مليار ليرة لبنانية). ولكن منذ العام ٢٠٠٥، تحطّطت الفوائد المحصّلة من اللبنانيين تلك المدفوعة لغير المقيمين ممّا أسفر عن فائض إيجابي بلغت قيمته ١٤٣ مليار ليرة لبنانية عام ٢٠٠٥ و ٢٧٧ ملياراً عام ٢٠٠٦ و ٧٦ ملياراً عام ٢٠٠٧. في العام ٢٠٠٨، انعكس الوضع من جديد إذ تدنّت إيرادات المقيمين من توظيفاتهم في الخارج عن الفوائد المدفوعة لغير المقيمين: -١٣٠ مليار ل.ل عام ٢٠٠٨ و-٤٨٣ ملياراً عام ٢٠٠٩.

حتى العام ٢٠٠٧، كانت الفوائد تشكّل الحصة الأكبر من المداخل الأولية المتبادلة مع القطاع الخارجي. في العامين ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، ارتفعت أجور اللبنانيين ومداخلهم الأخرى الناجمة عن أعمالهم في الخارج بشكل ملحوظ ممّا عوّض عن تراجع المداخل الناجمة عن التوظيفات لدى المصارف الأجنبية. وبالتالي، انتقل الدخل الصافي لعوامل الإنتاج الناجم عن القطاع الخارجي من -٢٢٥ مليار ل.ل عام ٢٠٠٧ إلى +٧٤٣ ملياراً عام ٢٠٠٨ و +٢٨٦ ملياراً عام ٢٠٠٩. (راجع الجدول ٢٩).

ب) التحويلات الجارية الصافية

لطالما استفاد لبنان من تدفق التحويلات القادمة من الخارج، ولكن لا تتوافر أية إحصاءات جديّة عن طبيعة هذه التحويلات ومقدارها. كانت الطريقة المعتمدة لتقدير التحويلات الجارية تقضي باعتبار كل الأموال المتبقية في ميزان المدفوعات أي تحت باب "الخطأ والسهو" على أنها تحويلات وتوزيع هذه الأموال المتبقية بين تحويلات جارية وتحويلات رأسمالية بحسب الظروف العامة ولاسيما وضع الاستثمارات. وجاءت مفاتيح التوزيع الناتجة بين التحويلات الجارية والتحويلات الرأسمالية، مع تعديل بسيط، على الشكل التالي: ٠,٣/٠,٧ في ١٩٩٧ و ١٩٩٨ و ٢٠٠٤؛ و ٠,٢/٠,٨ في ١٩٩٩؛ ٠,١٥/٠,٨٥ في العامين ٢٠٠٠ و ٢٠٠٢؛ ٠,١/٠,٩ في عام ٢٠٠١؛

ثلثين/ثلث عام ٢٠٠٣؛ ثلاثة أرباع/ ربع في ٢٠٠٥ و ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨؛ وأخيراً ٠,٤/٠,٦ عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٩.

كان الاتجاه العام للتحويلات الخارجية الصافية يميل نحو الانخفاض ما بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٢. وفي ظلّ ميل الاستثمارات في لبنان إلى الانخفاض، كان من الطبيعي اعتبار أن هذا الانخفاض قد أثر على التحويلات الرأسمالية أكثر منه على التحويلات الجارية. وفي العام ٢٠٠٣، تبيّن من الفائض الكبير في ميزان المدفوعات أنّ التحويلات إلى لبنان كانت ضخمة نتيجة زيادة الإيرادات النفطية. ونظراً إلى اتجاه الاستثمارات في القطاع الخاص نحو الارتفاع، اعتبرت الزيادة في التحويلات الرأسمالية أكبر من الزيادة التي سجّلتها التحويلات الجارية. استقرّ هذا الوضع على حاله في العامين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ ولكن بمستوى أضعف. ومنذ العام ٢٠٠٦ تسجّل التحويلات مستويات قياسية (أكثر من ١٠ آلاف مليار ليرة لبنانية عام ٢٠٠٦ و أكثر من ٨ آلاف مليار عام ٢٠٠٧ وأكثر من ١٥ ألف مليار عام ٢٠٠٨ و ٢٤ ألف مليار عام ٢٠٠٩).

تُضاف إلى التحويلات الجارية الصافية معاشات التقاعد وغيرها من المنافع الاجتماعية المحصّلة من الخارج. وقد تمّ تقدير هذه المدفوعات بـ ٢٣ مليار ليرة لبنانية عام ١٩٩٧ بفضل الاستقصاء عن الأوضاع المعيشية للأسر تمّ اعتبرت أنها بقيت على هذا المستوى حتى العام ٢٠٠٦. وهي قدّرت بـ ٢٤ مليار ليرة لبنانية عام ٢٠٠٧ و ٢٥ ملياراً عام ٢٠٠٨ و ٢٦ ملياراً عام ٢٠٠٩.

القسم الثالث. حساب التحويلات الرأسمالية

يبيّن هذا الحساب، لجهة الموارد، الميزان الجاري، ويبيّن، لجهة الاستخدامات، التحويلات الرأسمالية الصافية.

تم تقدير التحويلات الرأسمالية الصافية وفق الطريقة ذاتها التي استعملت لتقدير التحويلات الجارية: راجع القسم السابق. وأدّت طريقة التقدير هذه إلى إظهار انخفاض في التحويلات الرأسمالية الخارجية الصافية ما بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٢: من ٨٩٥ مليار ليرة لبنانية عام ١٩٩٧ إلى ٤٩٤ ملياراً عام ٢٠٠٢. ومنذ العام ٢٠٠٣ زادت هذه التحويلات لتتراوح بين ٢ و ٤ آلاف مليار ليرة لبنانية بين ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨ و لتبلغ ٩,٦ ألف مليار عام ٢٠٠٩.

ونظراً إلى التوازن العام للحسابات، يساوي البند المُوازن لهذا الحساب من حيث القيمة المطلقة قدرة الاقتصاد الوطني التمويلية أو حاجته التمويلية. كان هذا الرصيد إيجابياً (للخارج أي سلبياً للاقتصاد الوطني) طوال الفترة الممتدة بين ١٩٩٧-٢٠٠٩ في ما خلا الأعوام ٢٠٠٣، ٢٠٠٦، ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩.

القسم الرابع. الحساب المالي

يسجل الحساب المالي التغيير في الذمم لجهة الاستخدامات ولجهة الموارد التغيير في التزامات العالم الخارجي إزاء الاقتصاد الوطني. ويساوي البند الموازن للحساب المالي تماماً القدرة التمويلية او الحاجة التمويلية. وقد تم تسجيل صافي السلف والديون لكل فئة.

نجد لجهة الاستخدامات:

(أ) الأوراق المالية غير الأسهم

يقصد بها التغيير في محفظة سندات الخزينة اللبنانية التي يملكها غير المقيمين. يقدر مصرف لبنان هذه المبالغ. انظر الفصل السابق، القسم السادس، الفقرة ب.

(ب) القروض

هنا نجد فقط القروض الخارجية التي يحصل عليها مجلس الإنماء والإعمار وسائر الهيئات العامة.

(ج) الأسهم والمساهمات

يتكون الجزء الأكبر من حقوق غير المقيمين على ملكية المؤسسات الانتاجية من الأملاك العقارية. واستناداً إلى تقدير أجري في إطار وضع الحسابات للعام ١٩٩٧، تم تقدير تغيير تلك الحقوق في السنوات التالية بالتناسب مع الاستثمارات المباشرة التي سجلها مصرف لبنان في تقديراته لعناصر ميزان المدفوعات.

نسجل، لجهة الموارد إضافة إلى القدرة التمويلية، التغيير الصافي للموجودات الخارجية للجهاز المصرفي اللبناني تحت باب "النقد والودائع". ويمثل هذا التغيير، بحسب تعريفه المتعارف عليه، الرصيد النهائي لميزان المدفوعات.

نلاحظ مما تقدم أنّ ميزان المدفوعات سجل عجزاً قوياً عام ٢٠٠١ وفائضاً عام ٢٠٠٢ بفضل مساهمة الهيئات الأجنبية في تمويل الخزينة اللبنانية تنفيذاً لقرارات باريس ٢. في العام ٢٠٠٣، سجل ميزان المدفوعات فائضاً أكبر بفعل التأثير المزدوج لاستمرار عمليات شراء سندات الخزينة ومساهمة التحويلات الرأسمالية أو التحويلات الجارية. وفي العام ٢٠٠٤، بالرغم من النمو القوي الذي سجلته التحويلات، تدنى الفائض في ميزان المدفوعات عن المستوى الذي كان عليه في الفترة السابقة بسبب الزيادة الكبيرة في الواردات وتدني الاكتتاب في سندات "يورو بوندز". ومنذ العام ٢٠٠٥، نجم الفائض في ميزان المدفوعات عن عودة الاستثمارات المباشرة ولا سيما في قطاع العقارات، وفي العامين ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ نجم هذا الفائض عن الزيادة القوية في التحويلات التي رفعت القدرة التمويلية للاقتصاد الوطني.

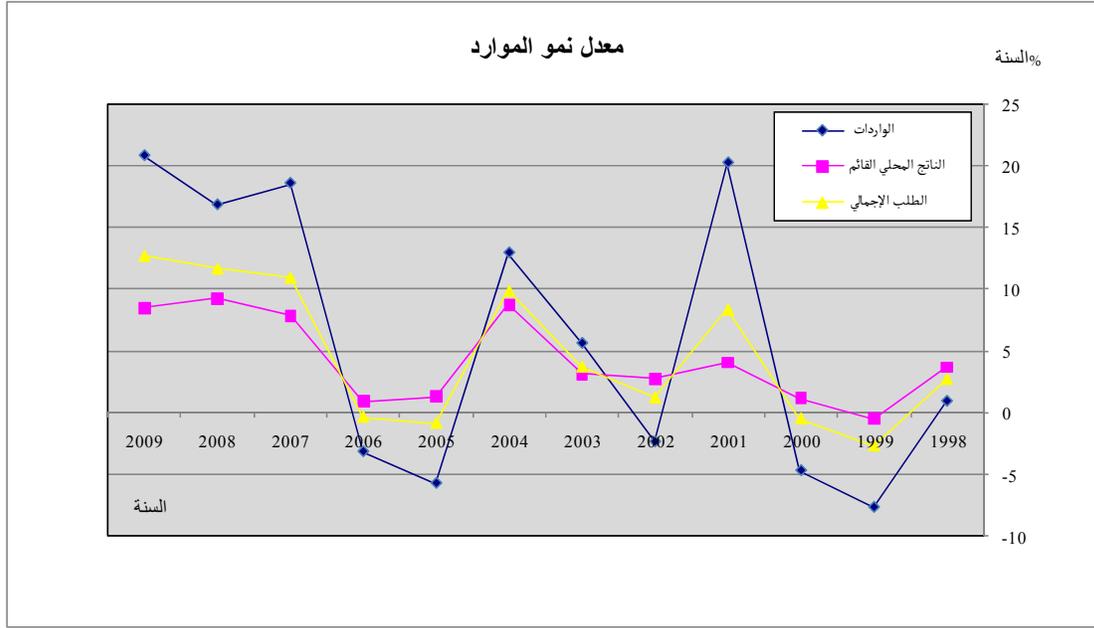
خاتمة

لا شكّ في أنّ الحسابات الإقتصادية للسنوات ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٩ التي أعدت وفق الطرق الإحصائية المُستخدمة في تقدير حسابات السنوات ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٢ أتاحت تقييم تطوّر الاقتصاد الكلي ولكنها ذهبت إلى أبعد من ذلك أيضاً لتسهم في تحديد التغيّرات التي طرأت على خصائص الاقتصاد والنظام المالي في لبنان وقياس تداعيات الأحداث السياسية الكبرى التي شهدتها السنوات الماضية على الاقتصاد اللبناني. في ما يلي نبذة عن أهمّ الحقائق التي استنتجت على ضوء هذه الحسابات:

(أ) يتميّز الجهاز الإنتاجي في لبنان إلى حدّ ما بالجمود في وجه تغيّر الطلب الذي يحدث تأثيراً أكثر حدة في الواردات

إنّ دورة النمو التي بدأت عام ٢٠٠٤ وتعطلت عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ استعادت نشاطها عام ٢٠٠٧ وتواصلت بمزيد من الزخم عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩. غير أنّ الناتج المحلي القائم سجّل نمواً تقلّ نسبته عن نسبة نمو الطلب خلال هذه السنوات: ٧,٥% عام ٢٠٠٧ و٩,٣% عام ٢٠٠٨ و٨,٥% عام ٢٠٠٩ في حين زاد الطلب بالأسعار الثابتة بنسبة ١٠,٤% و١١,٨% و١٢,٨% بالتتالي. وبعكس ذلك، لا يؤدي انخفاض الطلب بالضرورة إلى تراجع النشاط المحلي. بالتالي، بقي معدّل نمو الاقتصاد إيجابياً عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ (+١% عام ٢٠٠٥ و+٠,٦% عام ٢٠٠٦) برغم تراجع الطلب الإجمالي بنسبة ١% و ٠,٥% من حيث القيمة الحقيقية.

وبالعكس، من شأن أيّ تغيّر في الطلب أن يؤدي إلى تغيّرات أكبر في الواردات في ذات الاتجاه: فقد بلغ معدّل نمو الواردات من حيث القيمة الحقيقية ١٧,٢% عام ٢٠٠٧ و١٦,٩% عام ٢٠٠٨ و٢٠,٧% عام ٢٠٠٩. وفي عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ حين كان الطلب الإجمالي في تراجع، انخفضت كميات السلع المستوردة بالتتالي إلى ٥,٧% و ٣,٢%.



(ب) بحسب الظروف السائدة، تعزّز حركة الاستثمارات والطلب الخارجي الدور البالغ الأهمية للاستهلاك الخاص في تغيّر الطلب أو تُضعف هذا الدور.

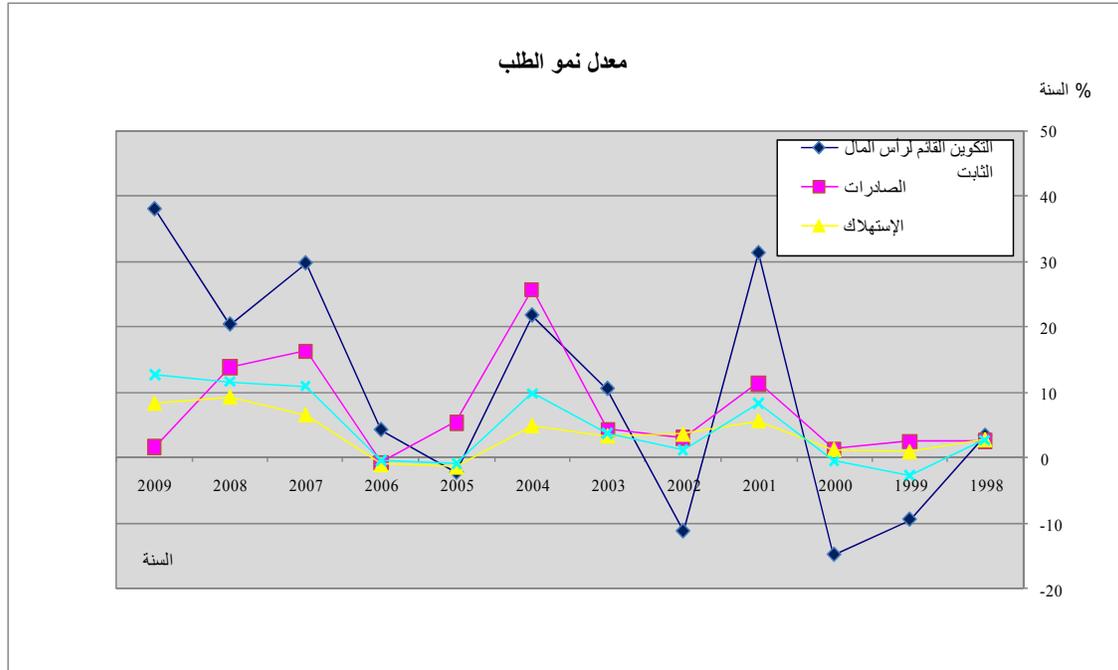
جدول ٤٨

مساهمة مختلف مكونات الطلب في نمو هذا الطلب بالنسبة المئوية/ سنوياً

مكونات الطلب	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥
الاستهلاك الخاص	4,6	5,4	3,8	-1,2	-1,1
الاستهلاك العام	0,8	0,8	0,5	0,3	0,0
إجمالي تكوين رأس المال الثابت والتغيّر في المخزون	7,1	3,5	4,0	0,5	-0,6
الصادرات	0,3	2,1	2,1	-0,1	0,7
الطلب الإجمالي	12,8	11,8	10,4	-0,5	-1,0

ملاحظة: تحتسب مساهمة الطلب في تحقيق النمو من خلال ضرب نمو العنصر المكوّن بنسبة قيمة هذا العنصر من أصل القيمة الإجمالية

عام ٢٠٠٤، ساهم طلب الأسر والاستثمارات والطلب الخارجي بنسب شبه متساوية في زيادة الطلب الإجمالي. وعام ٢٠٠٧ - العام الثاني الذي شهد نمواً قوياً - كانت مساهمة الصادرات أقل أهمية، حيث أنّ الاستثمارات هي التي ساهمت في دفع عجلة النمو إلى الأمام بقدر مساهمة الإستهلاك أو أكثر. عام ٢٠٠٨، استعاد طلب الأسر دوره الهام في تحقيق نمو الطلب في حين شكّلت الاستثمارات السبب الرئيسي وراء نمو الطلب عام ٢٠٠٩. ويرجع تدني نسبة نمو الصادرات في العام ٢٠٠٩ إلى الأزمة العالمية (راجع الجدول ٤٨).

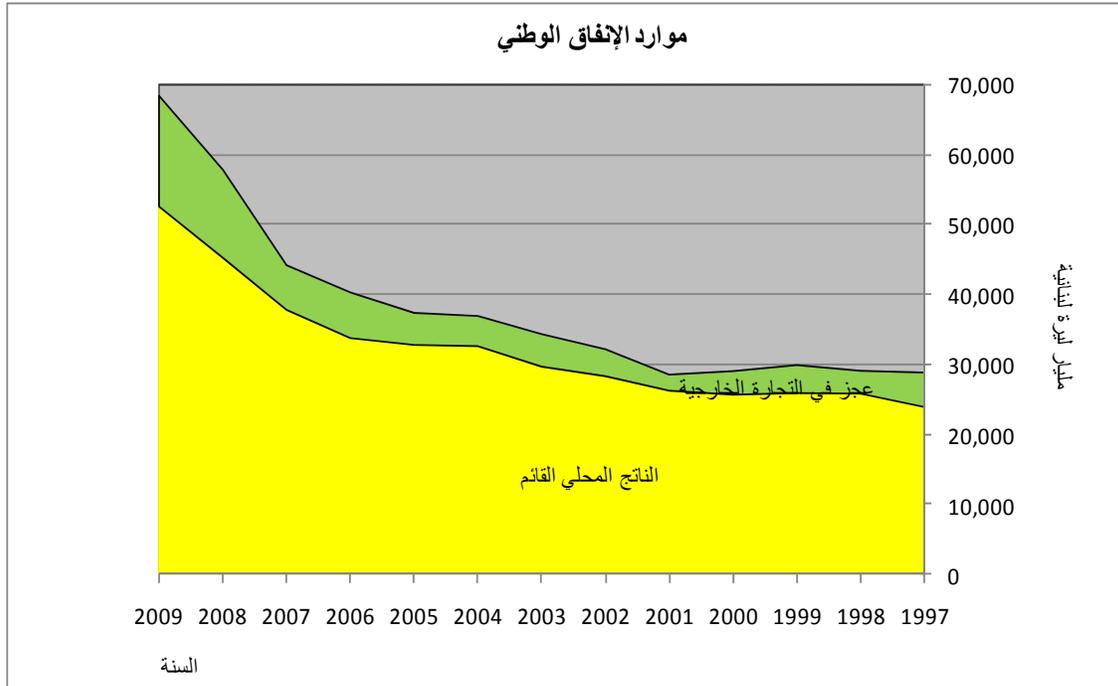


(ج) واصلت الاستثمارات الخاصة نموها

بعد فترة من التراجع، انتعشت الاستثمارات عام ٢٠٠٣ (+١١,٩%) من حيث القيمة) وواصلت تطورها عام ٢٠٠٤ (+٢٣,٤%) ثم شهدت جموداً عام ٢٠٠٥ (+٠,١%). يرجع هذا الجمود إلى تراجع الاستثمارات العامة وانخفاض كميات السلع المخزّنة، إذ أنّ إجمالي تكوين رأس المال الثابت في المؤسسات الخاصة واصل نموه (+٩,٥% من حيث القيمة، +٥,٦% من حيث الحجم) بفضل تدفق الرساميل الأجنبية بدافع توظيفها. وعام ٢٠٠٦، وبرغم العدوان الاسرائيلي على لبنان، زادت الاستثمارات الخاصة والعامة بنسبة ٣,٥% من حيث القيمة الحقيقية وسجلت معدل نمو قياسي عام ٢٠٠٧ بلغت نسبته ٢٥% (٢١% إذا استثنينا الزيادة في الكميات المخزّنة). أما تطوّر الاستثمارات الخاصة من حيث القيمة الفعلية فتواصل في العام ٢٠٠٨ (+٢٠,٤%) وبلغ مستوى قياسياً جديداً عام ٢٠٠٩: +٣٨,١% (٣٤,١% إذا استثنينا تغيّر الكميات المخزّنة).

(د) زادت الفجوة الهيكلية بين الإنفاق الوطني والإنتاج الداخلي بنسبة طفيفة خلال السنوات الأخيرة

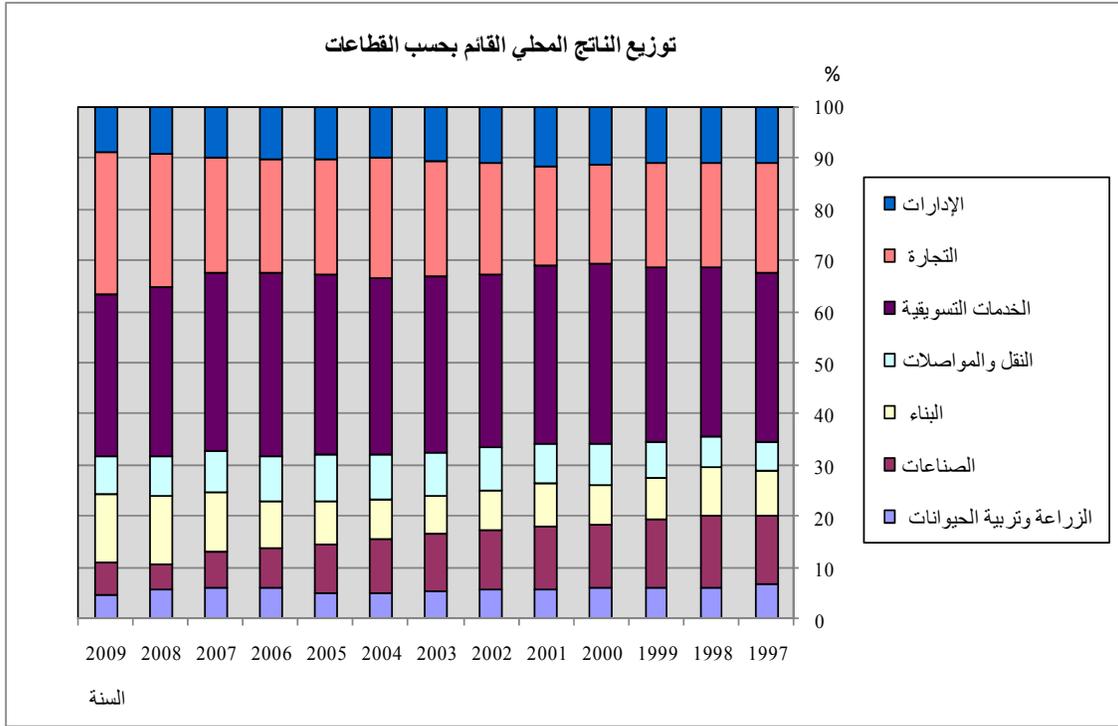
بعد التقدّم الذي شهدته الأعوام ١٩٩٧-٢٠٠٢ والذي أدّى إلى تخفيف الفارق من حيث القيمة النسبية بين الإنفاق الوطني والنتائج المحلي القائم، ارتفع هذا الفارق ليتراوح بين ٢١% و٢٢% بين ٢٠٠٣ و٢٠٠٦ ولبيلغ ٢٥% عام ٢٠٠٧ و٢٩% عام ٢٠٠٨ و٢٧,٥% عام ٢٠٠٩ بعد أن كان قد تراجع من ٣٣,٠% من النتائج المحلي القائم عام ١٩٩٧ إلى ١٨,٥% عام ٢٠٠٢. يرجع اتساع هذه الفجوة إلى التفاوت الكبير القائم بين تطوّر مختلف القطاعات الاقتصادية وأسعار الاستيراد والإنتاج.



بالتوازي، تراجع العجز التجاري في السلع والخدمات الذي كان يشكّل أساساً ٢٤,٨% من الإنفاق الوطني عام ١٩٩٧ إلى ١٥,٦% من هذا الإنفاق عام ٢٠٠٢. وقد تراوحت هذه النسبة بين ١٧% و ١٨% بين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٦ ثم عادت وارتفعت إلى ٢٠,١% عام ٢٠٠٧ و ٢٢,٥% عام ٢٠٠٨ و ٢١,٥% عام ٢٠٠٩.

(٥) واصلت قطاعات إنتاج السلع تراجعها

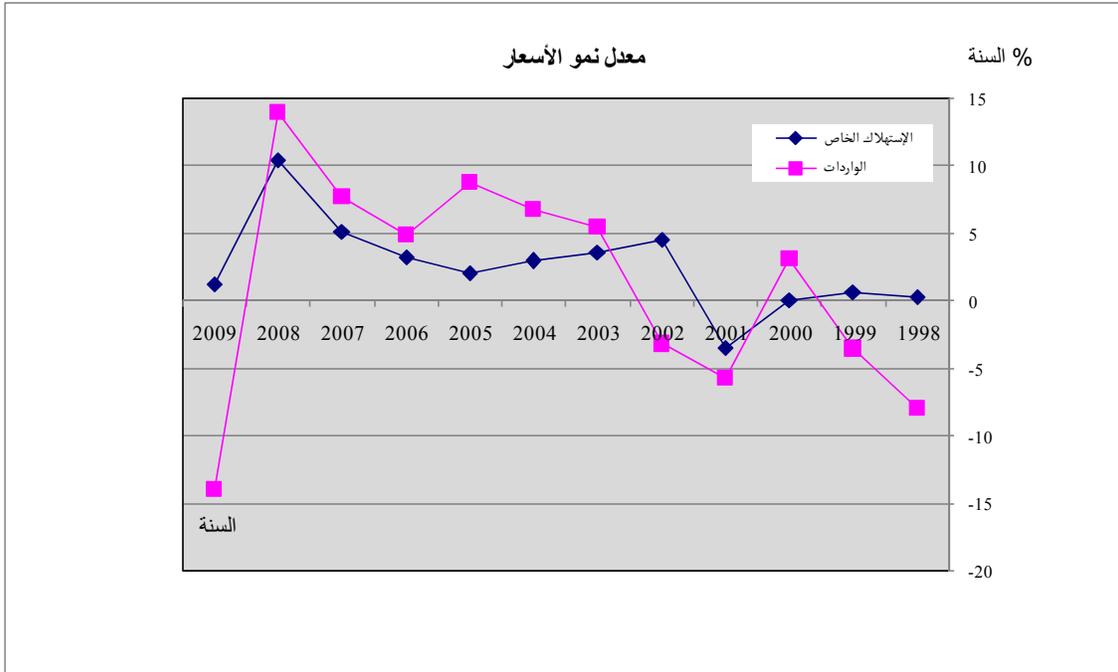
بين عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠٥ تراجعت حصة الزراعة من الناتج المحلي القائم بصورة مستمرة إذ انخفضت من ٦,٧% إلى ٥,٢% ثم عادت وارتفعت عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ بنسبة لا تزيد بكثير عن ٦%. خلال عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ انخفضت هذه الحصة من جديد لتصل إلى ٥,٧% و ٤,٨% بالتالي. في المقابل، استمرت حصة القطاع الصناعي وقطاع الطاقة من الناتج المحلي القائم في التراجع لغاية العام ٢٠٠٨ من ١٣,٧% عام ١٩٩٧ إلى ٧,٢% عام ٢٠٠٧ و ٤,٩% عام ٢٠٠٨ ثم ارتفعت إلى ٦% عام ٢٠٠٩. ويعزى السبب الأكبر في هذا التراجع إلى التدهور الكبير في القيمة المضافة لقطاع الطاقة. وحدها حصة القطاع الصناعي في الناتج المحلي القائم تراجعت بنسبة أقل حدة: من ١٢,٥% عام ١٩٩٧ إلى ٨,٣% عام ٢٠٠٧ و ٧,٨% عام ٢٠٠٨ و ٧,٥% عام ٢٠٠٩. وجدير بالذكر أنه لو تبعت أسعار عوامل الإنتاج الاتجاه ذاته الذي تبعته أسعار مجموع القيم المضافة، بدلاً من أن تنخفض أو تجمد، لحقق قطاع الصناعة نمواً أكبر.



من جهة أخرى، تميّز العامان ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ بالنمو الكبير الذي سجّله القطاع التجاري نتيجة الارتفاع الكبير في طلب الأسر على السلع المعمّرة والسلع الأخرى المستوردة بأكثرتها.

(و) انعكس تغيّر أسعار الاستيراد جزئياً على أسعار الاستهلاك

عام ٢٠٠٩، بلغ معدّل التضخم $+1,2\%$ مُقاساً بأسعار الاستهلاك برغم الانخفاض الكبير في أسعار الاستيراد $(-14,1\%)$. وارتفعت الأسعار المحلية لعوامل الإنتاج بنسبة $7,0\%$ نتيجة الزيادة في الضرائب ومعدّلات الأجور والأرباح. في المقابل، كان العام ٢٠٠٨ قد سجّل معدّل تضخم مرتفع $(+10,3\%)$ بفعل التأثير المزدوج لارتفاع أسعار الاستيراد بنسبة 14% وأسعار عوامل

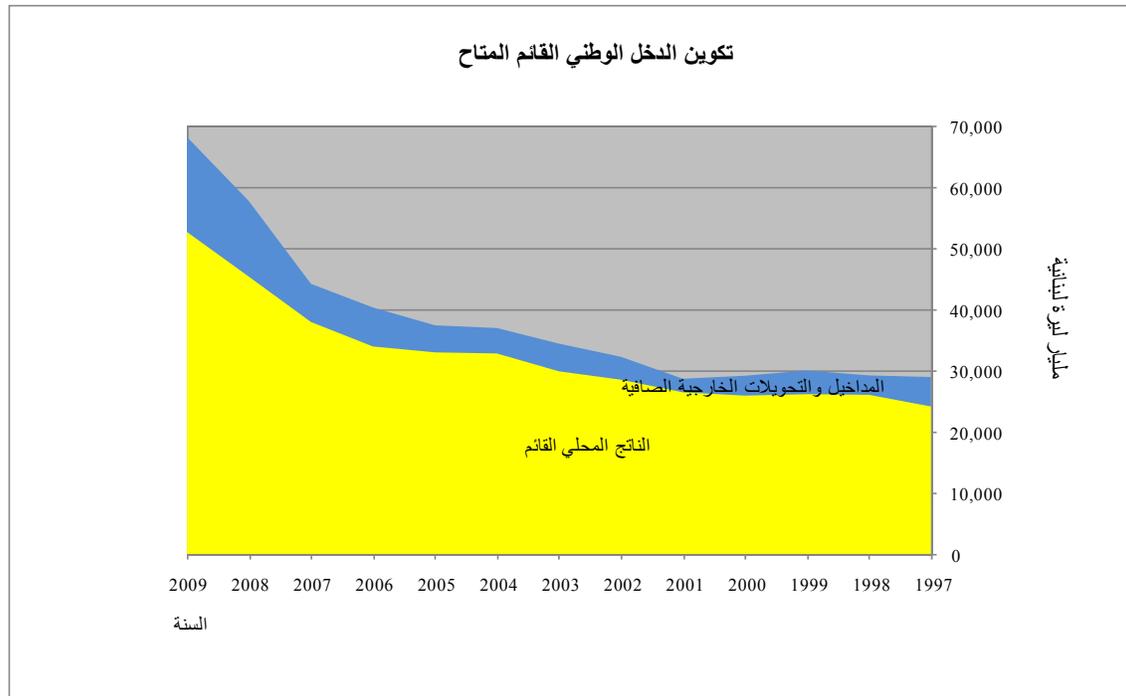


الانتاج المحلية بنسبة ٩,٢%. بين ١٩٩٧ و٢٠٠٢، كان معدّل التضخّم زهيداً (بمتوسّط سنوي نسبته +٠,٧%) في حين كانت أسعار الوحدات عند الاستيراد قد تراجعت بمعدّل وسطي بلغ ٤,١% سنوياً وقد نجم هذا الانخفاض بجزئه الأكبر عن ارتفاع قيمة الليرة اللبنانية إزاء العملات الأجنبية الرئيسية وانخفاض أسعار المواد الأولية. وعام ٢٠٠٣، بدأت الليرة اللبنانية المرتبطة بالدولار الأميركي تفقد قيمتها في حين استعادت أسعار المواد الأولية ميلها إلى الارتفاع، ما أدى إلى ارتفاع أسعار الاستيراد بمعدّل ٥,٦%. أمّا الأسعار المحلية فلم تتبع الاتجاه ذاته إذ أنّ أسعار الاستهلاك زادت بنسبة ٣,٦% فقط. وقد ثبت هذا الأمر على حاله خلال الأعوام التي تلت: بين ٢٠٠٤ و٢٠٠٧ ارتفعت قيم وحدات السلع المستوردة بمعدّل متوسط بلغ ٧% سنوياً في حين ارتفعت أسعار الاستهلاك بمعدّل متوسط بلغ ٣,٣% سنوياً فقط.

(ز) زاد الاعتماد على التحويلات الخارجية

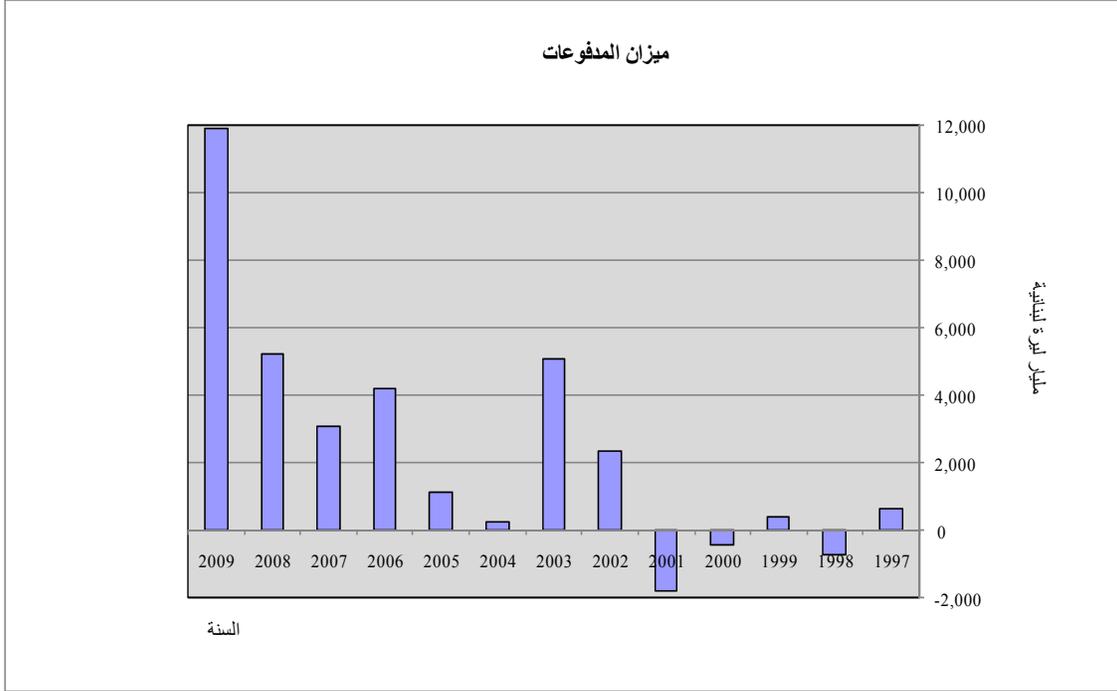
كان العجز في تبادل السلع والخدمات مع الخارج يعوّض دائماً بفضل المداخيل والتحويلات الخارجية التي ساهمت في تمويل الاقتصاد الوطني سواء بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال المساهمة في تكوين مدّخرات الأسر.

وبعد فترة من التراجع، استعادت التحويلات المقدّرة عدا الاستثمارات المباشرة حركتها وانتعاشها منذ العام ٢٠٠٣. وبالتالي ارتفعت حصة المداخيل والتحويلات الخارجية الجارية من الدخل



الوطني القائم المتاح إلى ١١,٩% عام ٢٠٠٢ و ١٤,٤% عام ٢٠٠٧ و ٢١,٧% عام ٢٠٠٨ و ٢٣% عام ٢٠٠٩ بعد أن كانت قد انخفضت من ١٦,٩% عام ١٩٩٧ إلى ٨% عام ٢٠٠١.

(ح) حافظ ميزان المدفوعات على رصيد إيجابي



إنّ التحويلات الجارية او الرأسمالية الوافرة المصحوبة في غالب الأحيان باستثمارات مباشرة أو باكتتابات في سندات الخزينة سدّت عجز الميزان التجاري ووقّرت فائضاً في ميزان المدفوعات. في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦، أدى انخفاض الواردات نتيجة تدني الطلب أيضاً إلى تحقيق فائض وبخاصة عام ٢٠٠٦ بفعل زيادة التحويلات. في الأعوام ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، ساهمت التحويلات في تحقيق فائض برغم الزيادة الكبيرة في الواردات والعجز في الميزان التجاري.

(ط) ارتفاع نمو الإِدخار الوطني

تراجع الإِدخار الوطني الإجمالي بحدّة بين ١٩٩٩ و ٢٠٠٢ بعد أن كان قد بلغ ذروة عام ١٩٩٨ بلغت ٤٧٦ ٤ مليار ليرة لبنانية. وعام ٢٠٠٣ وبفضل استعادة النشاط وبخاصة بفضل الفائض في ميزان المدفوعات، زاد الإِدخار الوطني القائم بنسبة كبيرة ثم تراجع قليلاً عام ٢٠٠٤ بفعل ازدياد نفقات الاستهلاك. وإنّ الأحداث السياسية التي شهدتها العامين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ دفعت الأسر إلى الإِدخار أكثر منه إلى الاستهلاك. وفي الأعوام ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، سجّل الدخل المتاح معدل نمو يفوق معدل نمو الاستهلاك ممّا جعل الإِدخار يبلغ مستويات قياسية بلغت بالتتالي ٣١٢ ٧ مليار ليرة لبنانية و ١٣ ١٧٧ ملياراً و ١٩ ٣٥٧ ملياراً ليستأثر بما نسبته ١٦,٥% و ٢٢,٨% و ٢٨,٣% من الدخل الوطني القائم المتاح خلال هذه الفترة.

(ي) أدت المصارف دوراً بالغ الأهمية في تمويل الاستثمارات الخاصة

بدأت مساهمة الجهاز المصرفي في تمويل الاستثمارات الخاصة بالتراجع منذ سنة ١٩٩٧ لتصبح سلبية عام ٢٠٠٣. وقد استثمر فائض سيولة المصارف في سندات الخزينة أو تم توظيفه في الخارج أو تجميده لدى مصرف لبنان. عام ٢٠٠٤، استعادت القروض المصرفية للقطاع الخاص نشاطها وأصبح تعيبرها إيجابياً وشكّل ٢٣% من استثمارات هذا القطاع. ولكن منذ العام ٢٠٠٥ عادت هذه القروض لتتراجع مقارنة باستثمارات القطاع الخاص (إجمالي تكوين رأس المال الثابت+التغير في المخزون). عام ٢٠٠٧، لم تسهم هذه القروض إلا بنحو ١٠% من تمويل الاستثمارات الخاصة. وفي عام ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، دفع الفائض في المدخرات التي تغذي الودائع المصرفية والانخفاض النسبي في معدلات الفوائد، المصارف التجارية إلى تمويل القطاع الخاص بقدر ما تمّول القطاع العام. وبالتالي بلغ تغيبر التسليفات على القطاع الخاص نحو ٤٥% من استثمارات المؤسسات الخاصة عام ٢٠٠٨ و ٢٩% عام ٢٠٠٩.

(ك) استمر عجز الموازنة العامة بالتراجع

إن تراجع العجز العام الذي بدأ عام ٢٠٠٣ استمر العام ٢٠٠٥. فبعد أن تراوحت نسبة العجز من الناتج المحلي القائم بين ١٥% و ٢٠% عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠٢ انخفضت هذه النسبة إلى ١٢,١% عام ٢٠٠٣ و ٦% عام ٢٠٠٥. في العامين ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ عادت هذه النسبة وارتفعت إلى ٧%. وفي العامين ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ تراجع العجز بنسبة أكبر نتيجة الارتفاع الكبير في الضرائب على الاستهلاك وشكّل ١,٩% و ٠,٧% فقط من الناتج المحلي القائم.

ولكن العجز المشار إليه في الفقرة السابقة هو عجز الموازنة الذي لا يشمل سلفات الخزينة إلى مؤسسة كهرباء لبنان. ولو أدرجت هذه السلفات في الموازنة على أساس أنها إعانات للمؤسسات العامة لتجاوزت نسبة العجز من الناتج المحلي القائم ١٠% عام ٢٠٠٧ و ٧% عام ٢٠٠٨ و ٥% عام ٢٠٠٩.

(ل) بقي عبء الدين العام مرتفعاً برغم تخفيف هذا الدين بشكل ملحوظ عام ٢٠٠٩

إنّ الفوائد الصافية (ما عدا هامش المصارف) المقدّمة على خدمة الدين العام في عمليات التوزيع الثانوي بقيت عالية برغم التراجع الملحوظ الذي سجّله: ففي العام ١٩٩٧، شكّلت ١٤١% من الاقتطاعات الإلزامية من الدخل بشكل ضرائب مباشرة واشتراكات اجتماعية: وقد ارتفعت هذه النسبة إلى ١٧٥% عام ٢٠٠٢ و ١٧٤% عام ٢٠٠٣ وانخفضت إلى ١٣٧% عام ٢٠٠٤ و ١٠٦% في السنتين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦. ثم عادت وارتفعت إلى ١٢٩% عام ٢٠٠٧ وانخفضت من جديد إلى ٩١% عام ٢٠٠٨ ثم ارتفعت إلى ٩٨% عام ٢٠٠٩. أمّا الدين العام صافياً من الودائع لدى مصرف لبنان ومن سندات الخزينة المكتتبه من قبل الإدارات العامة فقد بدأت نسبتها إلى الناتج المحلي القائم بالتراجع منذ سنة ٢٠٠٧: من ١٦٧% في نهاية ٢٠٠٦ إلى ١٤٣% عام ٢٠٠٧ و ١٢٧% عام ٢٠٠٨ و ١١٥% عام ٢٠٠٩.

الملاحق

ملحق ١ جداول الحسابات الأساسية

ملاحظة :

- عدلت حسابات السنوات ٢٠٠٥ الى ٢٠٠٨
- يعود الفرق في المجاميع ان وجد الى تدوير الارقام

جداول الاستعمالات والموارد للسلع والخدمات

١.٠.١ مجموع السلع والخدمات

مليار ليرة لبنانية					(أ) القيمة بالأسعار الجارية
٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	نوع العملية
25 352	26 001	20 478	18 119	17 766	الاستهلاك الوسيط
51 050	46 195	38 080	34 418	33 849	الاستهلاك النهائي
17 398	13 363	10 127	7 768	7 313	تكوين الراسمال الثابت
8 154	9 077	7 149	5 730	5 510	التصدير
665	446	335	-35	-91	التغير في المخزون/تسوية
102 618	95 082	76 170	66 000	64 347	مجموع الاستعمالات = الموارد
62 449	58 622	49 066	43 871	42 644	الانتاج ماعدا التجارة
24 616	23 735	17 765	13 964	13 637	الاستيراد
4 730	3 710	2 872	2 450	2 643	الرسوم على السلع المستوردة
10 823	9 015	6 467	5 715	5 424	انتاج قطاع التجارة *

مليار ليرة لبنانية					(ب) الأحجام المقيمة بأسعار السنة السابقة
٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	نوع العملية
28 071	22 830	19 263	17 294	16 769	الاستهلاك الوسيط
50 396	41 753	36 501	33 497	33 239	الاستهلاك النهائي
17 746	11 987	9 350	7 516	7 120	تكوين الراسمال الثابت
8 718	8 074	6 893	5 569	5 412	التصدير
1 023	396	317	-42	-92	التغير في المخزون/تسوية
105 954	85 040	72 325	63 834	62 449	مجموع الاستعمالات = الموارد
62 230	53 102	46 639	42 720	42 052	الانتاج ماعدا التجارة
28 679	20 780	16 506	13 307	12 505	الاستيراد
4 600	3 552	2 918	2 559	2 836	الرسوم على السلع المستوردة
10 445	7 607	6 261	5 249	5 057	انتاج قطاع التجارة *

* الهوامش التجارية + تصدير خدمات تجارية

ملاحظة: وضعت جداول الاستعمالات والموارد حسب المفهوم المحلي وبالتالي لا تشمل الاستيراد والاستهلاك ونفقات الأسر في الخارج، كذلك لا تدخل نفقات السياح على الأراضي اللبنانية في قيمة الصادرات بل في قيمة الاستهلاك.

١. جداول الاستعمالات والموارد للسلع والخدمات (تابع)

١.١. المنتجات الزراعية

مليار ليرة لبنانية

أ) القيمة بالاسعار الجارية

٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	نوع العملية
1 310	1 642	1 186	1 125	908	الاستهلاك الوسيط
2 490	2 382	1 988	1 801	1 645	الاستهلاك النهائي
-	-	-	-	-	تكوين الراسمال الثابت
416	426	401	306	319	التصدير
0	45	32	0	-40	التغير في المخزون/تسوية
4 216	4 495	3 608	3 232	2 832	مجموع الاستعمالات = الموارد
2 270	2 514	2 155	2 003	1 625	الانتاج
920	1 042	822	537	562	الاستيراد
38	92	86	105	97	الرسوم على السلع المستوردة
988	848	545	588	547	الهوامش التجارية

مليار ليرة لبنانية

ب) الأحجام المقيمة بأسعار السنة السابقة

٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	نوع العملية
1 582	1 425	983	957	926	الاستهلاك الوسيط
2 343	2 069	1 833	1 563	1 559	الاستهلاك النهائي
-	-	-	-	-	تكوين الراسمال الثابت
436	437	375	311	304	التصدير
0	34	22	0	-45	التغير في المخزون/ تسوية
4 361	3 965	3 213	2 832	2 744	مجموع الاستعمالات = الموارد
2 284	2 436	1 858	1 663	1 604	الانتاج
1 176	833	675	513	565	الاستيراد
97	84	135	99	80	الرسوم على السلع المستوردة
804	613	545	557	495	الهوامش التجارية

١. جداول الاستعمالات والموارد للسلع والخدمات (تابع)

٢.١. المنتجات الحيوانية

مليار ليرة لبنانية

أ) القيمة بالأسعار الجارية

٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	نوع العملية
698	672	592	525	526	الاستهلاك الوسيط
998	862	722	506	552	الاستهلاك النهائي
24	22	20	18	20	تكوين الراسمال الثابت
42	45	40	27	21	التصدير
130	0	0	0	0	التغير في المخزون/تسوية
1 892	1 601	1 374	1 076	1 119	مجموع الاستعمالات = الموارد
992	894	745	547	581	الانتاج
504	348	313	303	288	الاستيراد
5	6	6	4	4	الرسوم على السلع المستوردة
391	353	310	222	245	الهوامش التجارية

مليار ليرة لبنانية

ب) الأحجام المقيمة بأسعار السنة السابقة

٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	نوع العملية
690	516	523	511	515	الاستهلاك الوسيط
988	807	567	468	568	الاستهلاك النهائي
24	22	16	16	19	تكوين الراسمال الثابت
44	48	43	26	21	التصدير
134	0	0	0	0	التغير في المخزون/تسوية
1 880	1 392	1 149	1 021	1 123	مجموع الاستعمالات = الموارد
942	760	612	498	591	الانتاج
525	274	280	306	264	الاستيراد
8	6	5	5	4	الرسوم على السلع المستوردة
406	352	251	213	265	الهوامش التجارية

١. جداول الاستعمالات والموارد للسلع والخدمات (تابع)

٣.١. الطاقة والمياه

مليار ليرة لبنانية

أ) القيمة بالأسعار الجارية

٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	نوع العملية
5 104	6 203	4 344	4 038	3 936	الاستهلاك الوسيط
2 781	2 319	1 830	1 730	1 791	الاستهلاك النهائي
-	-	-	-	-	تكوين الراسمال الثابت
17	18	9	10	10	التصدير
650	0	0	0	0	التغير في المخزون/تسوية
8 553	8 540	6 183	5 778	5 737	مجموع الاستعمالات = الموارد
1 242	1 240	1 118	1 313	1 345	الانتاج
5 141	6 145	4 161	3 457	3 209	الاستيراد
1 593	739	599	609	729	الرسوم على السلع المستوردة
576	415	305	399	453	الهوامش التجارية

مليار ليرة لبنانية

ب) الأرقام المقيمة بأسعار السنة السابقة

٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	نوع العملية
6 669	4 861	4 006	3 663	3 247	الاستهلاك الوسيط
2 845	2 082	1 784	1 701	1 777	الاستهلاك النهائي
-	-	-	-	-	تكوين الراسمال الثابت
18	10	9	9	9	التصدير
1 008	0	0	0	0	التغير في المخزون/تسوية
10 540	6 953	5 799	5 373	5 032	مجموع الاستعمالات = الموارد
1 241	1 247	1 114	1 310	1 364	الانتاج
7 881	4 642	3 715	2 969	2 351	الاستيراد
938	688	619	675	982	الرسوم على السلع المستوردة
480	376	351	420	335	الهوامش التجارية

١. جداول الاستعمالات والموارد للسلع والخدمات (تابع)

٤.١. منتجات الصناعات الغذائية والزراعية

مليار ليرة لبنانية

(أ) القيمة بالأسعار الجارية

٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	نوع العملية
581	546	494	431	421	الاستهلاك الوسيط
7 736	6 963	5 930	5 153	5 135	الاستهلاك النهائي
-	-	-	-	-	تكوين الراسمال الثابت
599	577	468	366	352	التصدير
-55	71	30	70	-70	التغير في المخزون/تسوية
8 860	8 157	6 922	6 019	5 838	مجموع الاستعمالات = الموارد
4 018	3 979	3 400	3 192	3 130	الانتاج
2 300	2 053	1 776	1 324	1 291	الاستيراد
556	519	495	397	434	الرسوم على السلع المستوردة
1 986	1 606	1 251	1 107	982	الهوامش التجارية

مليار ليرة لبنانية

(ب) الأحجام المقيمة بأسعار السنة السابقة

٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	نوع العملية
583	498	458	403	384	الاستهلاك الوسيط
7 587	5 874	5 434	4 910	4 945	الاستهلاك النهائي
-	-	-	-	-	تكوين الراسمال الثابت
599	515	444	347	358	التصدير
-59	56	35	65	-68	التغير في المخزون/تسوية
8 710	6 944	6 372	5 726	5 619	مجموع الاستعمالات = الموارد
3 952	3 304	3 128	3 074	3 024	الانتاج
2 444	1 823	1 620	1 291	1 236	الاستيراد
586	575	501	403	397	الرسوم على السلع المستوردة
1 727	1 241	1 123	958	962	الهوامش التجارية

١. جداول الاستعمالات والموارد للسلع والخدمات (تابع)

١.٥. المنتجات النسيجية، الجلود والألبسة

مليار ليرة لبنانية

أ) القيمة بالاسعار الجارية

نوع العملية	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الاستهلاك الوسيط	298	279	317	393	390
الاستهلاك النهائي	1 952	2 013	1 931	2 563	2 819
تكوين الراسمال الثابت	3	4	5	5	6
التصدير	485	498	579	656	584
التغير في المخزون/تسوية	-20	-50	50	60	-
مجموع الاستعمالات = الموارد	2 719	2 745	2 883	3 678	3 799
الانتاج	749	697	754	913	879
الاستيراد	890	863	963	1 205	1 321
الرسوم على السلع المستوردة	178	180	182	225	247
الهوامش التجارية	902	1 005	984	1 335	1 351

مليار ليرة لبنانية

ب) الأحجام المقيمة بأسعار السنة السابقة

نوع العملية	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الاستهلاك الوسيط	313	277	317	388	433
الاستهلاك النهائي	1 837	1 904	2 016	2 380	2 938
تكوين الراسمال الثابت	3	4	6	5	6
التصدير	467	515	586	634	651
التغير في المخزون/تسوية	-19	-53	48	60	0
مجموع الاستعمالات = الموارد	2 601	2 647	2 973	3 467	4 028
الانتاج	713	689	775	864	947
الاستيراد	851	907	915	1 200	1 372
الرسوم على السلع المستوردة	181	182	191	227	256
الهوامش التجارية	855	870	1 092	1 175	1 452

١. جداول الاستعمالات والموارد للسلع والخدمات (تابع)

٦.١. المنتجات من المعادن اللافلزية

أ) القيمة بالاسعار الجارية

مليار ليرة لبنانية

نوع العملية	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الاستهلاك الوسيط	1 609	1 596	1 994	2 651	2 885
الاستهلاك النهائي	76	63	69	96	109
تكوين الراسمال الثابت	25	24	29	33	37
التصدير	286	225	323	478	428
التغير في المخزون/تسوية	22	-35	25	60	-60
مجموع الاستعمالات = الموارد	2 018	1 873	2 441	3 318	3 400
الانتاج	1 143	1 083	1 318	1 635	1 748
الاستيراد	515	468	695	1 125	1 028
الرسوم على السلع المستوردة	65	63	91	98	89
الهوامش التجارية	294	259	337	460	535

ب) الأحجام المقيمة بأسعار السنة السابقة

مليار ليرة لبنانية

نوع العملية	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الاستهلاك الوسيط	1 543	1 581	1 873	2 225	2 901
الاستهلاك النهائي	78	65	69	83	113
تكوين الراسمال الثابت	26	23	31	32	38
التصدير	253	215	314	401	472
التغير في المخزون/تسوية	22	-35	23	49	-61
مجموع الاستعمالات = الموارد	1 923	1 849	2 310	2 790	3 463
الانتاج	1 118	1 054	1 258	1 372	1 840
الاستيراد	517	466	656	929	1 041
الرسوم على السلع المستوردة	66	59	88	121	91
الهوامش التجارية	222	270	308	367	492

١. جداول الاستعمالات والموارد للسلع والخدمات (تابع)

٧.١. المنتجات المعدنية، الآلات والمعدات

مليار ليرة لبنانية

(أ) القيمة بالأسعار الجارية

نوع العملية	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الاستهلاك الوسيط	2 304	2 351	2 937	3 783	3 778
الاستهلاك النهائي	2 314	2 256	2 772	4 890	5 147
تكوين الراسمال الثابت	1 545	1 510	2 014	2 647	5 185
التصدير	1 361	1 416	1 957	2 296	2 064
التغير في المخزون/تسوية	57	-20	98	210	0
مجموع الاستعمالات = الموارد	7 581	7 513	9 778	13 825	16 174
الانتاج	1 648	1 495	1 855	2 286	2 003
الاستيراد	3 966	4 025	5 284	7 370	8 763
الرسوم على السلع المستوردة	807	765	1 004	1 566	1 710
الهوامش التجارية	1 161	1 228	1 634	2 604	3 698

مليار ليرة لبنانية

(ب) الأحجام المقيمة بأسعار السنة السابقة

نوع العملية	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الاستهلاك الوسيط	2 214	2 227	2 707	3 426	3 969
الاستهلاك النهائي	2 279	2 208	2 650	4 490	5 172
تكوين الراسمال الثابت	1 554	1 548	2 096	2 563	5 670
التصدير	1 324	1 348	1 863	2 128	2 196
التغير في المخزون/تسوية	56	-20	95	198	0
مجموع الاستعمالات = الموارد	7 427	7 311	9 413	12 806	17 007
الانتاج	1 600	1 465	1 744	2 073	2 156
الاستيراد	3 914	3 898	5 096	7 018	9 175
الرسوم على السلع المستوردة	809	800	993	1 402	2 089
الهوامش التجارية	1 104	1 147	1 579	2 312	3 587

١. جداول الاستعمالات والموارد للسلع والخدمات (تابع)

٨.١. خشب، مطاط ومنتجات كيمياوية

أ) القيمة بالاسعار الجارية

مليار ليرة لبنانية

نوع العملية	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الاستهلاك الوسيط	2 093	2 037	2 439	2 933	2 644
الاستهلاك النهائي	1 427	1 516	1 770	1 973	2 164
تكوين الراسمال الثابت	203	210	279	333	328
التصدير	515	539	738	1 139	786
التغير في المخزون/تسوية	-40	-	100	-	-
مجموع الاستعمالات = الموارد	4 197	4 302	5 325	6 378	5 922
الانتاج	1 161	1 157	1 271	1 629	1 299
الاستيراد	2 282	2 355	3 055	3 576	3 619
الرسوم على السلع المستوردة	237	239	311	345	341
الهوامش التجارية	517	552	689	828	663

ب) الأحجام المقيمة بأسعار السنة السابقة

مليار ليرة لبنانية

نوع العملية	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الاستهلاك الوسيط	1 933	1 984	2 249	2 663	3 163
الاستهلاك النهائي	1 380	1 492	1 680	1 751	2 181
تكوين الراسمال الثابت	189	198	263	301	361
التصدير	486	518	669	773	1 030
التغير في المخزون/تسوية	-38	-	94	-	-
مجموع الاستعمالات = الموارد	3 950	4 192	4 954	5 487	6 735
الانتاج	1 109	1 125	1 172	1 248	1 472
الاستيراد	2 157	2 313	2 871	3 209	4 025
الرسوم على السلع المستوردة	226	241	291	327	388
الهوامش التجارية	458	513	619	703	850

١. جداول الاستعمالات والموارد للسلع والخدمات (تابع)

٩.١. مفروشات

أ) القيمة بالاسعار الجارية

مليار ليرة لبنانية

نوع العملية	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الاستهلاك الوسيط	31	31	35	41	48
الاستهلاك النهائي	264	263	293	388	483
تكوين الراسمال الثابت	330	324	360	448	640
التصدير	64	84	101	133	112
التغير في المخزون/تسوية	-	-	-	-	-
مجموع الاستعمالات = الموارد	689	702	790	1 010	1 282
الانتاج	500	501	572	716	894
الاستيراد	101	99	109	157	215
الرسوم على السلع المستوردة	38	38	41	53	73
الهوامش التجارية	50	64	67	84	100

ب) الأحجام المقيمة بأسعار السنة السابقة

مليار ليرة لبنانية

نوع العملية	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الاستهلاك الوسيط	33	33	35	37	44
الاستهلاك النهائي	268	269	294	331	451
تكوين الراسمال الثابت	325	321	357	432	610
التصدير	57	89	102	124	111
التغير في المخزون/تسوية	-	-	-	-	-
مجموع الاستعمالات = الموارد	683	713	788	924	1 216
الانتاج	480	513	566	650	848
الاستيراد	102	109	107	148	204
الرسوم على السلع المستوردة	37	41	41	55	68
الهوامش التجارية	64	50	73	71	96

١. جداول الاستعمالات والموارد للسلع والخدمات (تابع)

١٠.١. المنتجات الصناعية الأخرى

أ) القيمة بالأسعار الجارية

مليار ليرة لبنانية

نوع العملية	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الاستهلاك الوسيط	190	201	230	273	315
الاستهلاك النهائي	905	792	927	1 190	1 387
تكوين الراسمال الثابت	157	206	197	266	330
التصدير	535	574	699	869	884
التغير في المخزون/تسوية	-	-	-	-	-
مجموع الاستعمالات = الموارد	1 787	1 773	2 053	2 598	2 915
الانتاج	931	896	1 065	1 333	1 498
الاستيراد	531	534	588	714	805
الرسوم على السلع المستوردة	53	50	56	68	76
الهوامش التجارية	272	293	344	483	536

ب) الأحجام المقيمة بأسعار السنة السابقة

مليار ليرة لبنانية

نوع العملية	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الاستهلاك الوسيط	209	191	211	288	317
الاستهلاك النهائي	905	723	860	1 142	1 323
تكوين الراسمال الثابت	170	223	194	192	337
التصدير	572	511	655	758	943
التغير في المخزون/تسوية	-	-	-	-	-
مجموع الاستعمالات = الموارد	1 857	1 648	1 920	2 380	2 920
الانتاج	959	808	978	1 214	1 455
الاستيراد	547	534	570	704	834
الرسوم على السلع المستوردة	55	54	55	67	79
الهوامش التجارية	296	252	318	395	551

١. جداول الاستعمالات والموارد للسلع والخدمات (تابع)

١.١.١. الأبنية والأشغال العامة

أ) القيمة بالأسعار الجارية

مليار ليرة لبنانية

٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	نوع العملية
					الاستهلاك الوسيط
					الاستهلاك النهائي
10 849	9 609	7 222	5 472	5 030	تكوين الراسمال الثابت
					التصدير
10 849	9 609	7 222	5 472	5 030	مجموع الاستعمالات = الموارد
10 849	9 609	7 222	5 472	5 030	الانتاج

ب) الأحجام المقيمة بأسعار السنة السابقة

مليار ليرة لبنانية

٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	نوع العملية
					الاستهلاك الوسيط
					الاستهلاك النهائي
10 700	8 439	6 388	5 183	4 833	تكوين الراسمال الثابت
					التصدير
10 700	8 439	6 388	5 183	4 833	مجموع الاستعمالات = الموارد
10 700	8 439	6 388	5 183	4 833	الانتاج

١.٢.١. النقل والمواصلات

أ) القيمة بالأسعار الجارية

مليار ليرة لبنانية

٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	نوع العملية
2 447	2 299	2 041	1 955	1 940	الاستهلاك الوسيط
1 973	1 750	1 651	1 607	1 720	الاستهلاك النهائي
					تكوين الراسمال الثابت
245	225	205	198	203	التصدير
4 666	4 273	3 897	3 760	3 863	مجموع الاستعمالات = الموارد
4 666	4 273	3 897	3 760	3 863	الانتاج

ب) الأحجام المقيمة بأسعار السنة السابقة

مليار ليرة لبنانية

٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	نوع العملية
2 636	2 348	2 041	1 915	1 940	الاستهلاك الوسيط
2 126	1 787	1 651	1 574	1 720	الاستهلاك النهائي
					تكوين الراسمال الثابت
264	229	205	194	203	التصدير
5 026	4 365	3 897	3 682	3 863	مجموع الاستعمالات = الموارد
5 026	4 365	3 897	3 682	3 863	الانتاج

١. جداول الاستعمالات والموارد للسلع والخدمات (تابع)

١٣.١. الخدمات التسويقية

أ) القيمة بالأسعار الجارية

مليار ليرة لبنانية

نوع العملية	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الاستهلاك الوسيط	2 112	2 271	2 457	2 798	3 208
الاستهلاك النهائي	537	583	677	728	830
تكوين الرأسمال الثابت					
التصدير	59	328	294	640	284
مجموع الاستعمالات = الموارد	2 708	3 182	3 429	4 166	4 322
الإنتاج	2 708	3 182	3 429	4 166	4 322

ب) الأحجام المقيمة بأسعار السنة السابقة

مليار ليرة لبنانية

نوع العملية	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الاستهلاك الوسيط	2 112	2 271	2 457	2 543	3 170
الاستهلاك النهائي	537	583	677	662	821
تكوين الرأسمال الثابت					
التصدير	59	328	294	582	280
مجموع الاستعمالات = الموارد	2 708	3 182	3 429	3 787	4 271
الإنتاج	2 708	3 182	3 429	3 787	4 271

١٥.١. الخدمات غير التسويقية

أ) القيمة بالأسعار الجارية

مليار ليرة لبنانية

نوع العملية	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الاستهلاك الوسيط	5 029	5 270	5 624	6 686	7 384
الاستهلاك النهائي					
تكوين الرأسمال الثابت					
التصدير					
مجموع الاستعمالات = الموارد	5 029	5 270	5 624	6 686	7 384
الإنتاج	5 029	5 270	5 624	6 686	7 384

ب) الأحجام المقيمة بأسعار السنة السابقة

مليار ليرة لبنانية

نوع العملية	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الاستهلاك الوسيط	5 006	5 253	5 597	5 997	7 263
الاستهلاك النهائي					
تكوين الرأسمال الثابت					
التصدير					
مجموع الاستعمالات = الموارد	5 006	5 253	5 597	5 997	7 263
الإنتاج	5 006	5 253	5 597	5 997	7 263

٢. جداول المدخلات والمخرجات لحسابات السلع والخدمات
بالأسعار الجارية و بأسعار السنة السابقة

ملاحظة :

- وضعت جداول المدخلات والمخرجات وفق مفهوم المحلية وبالتالي فإن أرقام الاستيراد والاستهلاك لم تشمل نفقات الأسر في الخارج كما لم تحسب نفقات المسافرين الأجانب على الأراضي اللبنانية كصادرات بل كاستهلاك محلي. التعديلات الواجب إدخالها للانتقال إلى المعطيات بحسب المفهوم الوطني مبينة في أسفل الجداول.
- القطاعات الواردة في هذه الجداول هي متجانسة حيث أن كل منها ينتج مجموعة محددة من السلع أو الخدمات وكل مجموعة من السلع أو الخدمات لا تنتج إلا في واحد من تلك القطاعات.

مليار ليرة لبنانية

١.٢ سنة ٢٠٠٥ بالأسعار الجارية

الفرع	استعمالات وسيطة					استعمالات نهائية				مجموع الاستعمالات				
	١. الزراعة	٢. الطاقة والمياه	٣. الصناعة	٤. البناء	٥. النقل و المواصلات	٦. الخدمات الأخرى	٧. التجارة	٨. الإدارة العامة	المجموع		الاستهلاك	الرأسمال الثابت	التصدير	التغير في مخزون الاستعمالات
١. الزراعة	167	0	1 262	2	0	3	0	0	1 434	2 197	20	340	-40	3 951
٢. الطاقة والمياه	23	1 441	612	25	1 145	429	172	88	3 936	1 791	0	10	0	5 737
٣. الصناعة	279	127	3 532	1 810	22	721	307	148	6 944	12 073	2 263	3 599	-51	24 828
٤. البناء	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	5 030	0	0	5 030
٥. النقل و لمواصلات	5	9	84	26	697	758	358	23	1 959	2 907	0	203	0	5 069
٦. الخدمات الأخرى	58	31	413	371	199	355	697	1 371	3 493	9 851	0	441	0	13 786
٧. التجارة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	917	0	917
٨. الإدارات العامة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	5 029	0	0	0	5 029
مجموع الاستعمالات	531	1 607	5 903	2 234	2 062	2 265	1 533	1 630	17 766	33 849	7 313	5 510	-91	64 347
القيمة المضافة	1 675	-263	3 359	2 797	3 007	11 521	7 450	3 399	32 945					
الإنتاج	2 206	1 345	9 262	5 030	5 069	13 786	8 983	5 029	50 711					
الاستيراد	851	3 209	9 577	0	0	0	0	0	13 637					
الرسوم على الاستيراد	101	729	1 812	0	0	0	-2 643	0	0					
الهوامش التجارية	793	453	4 178	0	0	0	-5 424	0	0					
مجموع الموارد	3 951	5 737	24 828	5 030	5 069	13 786	917	5 029	64 347					

جدول الفروقات بين الحسابات المحلية والحسابات الوطنية

الحسابات الوطنية	الحسابات المحلية	النفقات المحلية للمسافرين الأجانب	نفقات المسافرين اللبنانيين في الخارج	الحسابات الوطنية
الاستيراد	13 637		459	14 096
التصدير	5 510	1 532		7 042
الاستهلاك	33 849	-1 532	459	32 777

٢. جداول المدخلات والمخرجات لحسابات السلع والخدمات (تابع)

مليار ليرة لبنانية

٢٠٠٦ سنة (أ) بالأسعار الجارية

الفرع	استعمالات وسيطة								استعمالات نهائية				مجموع الاستعمالات	
	١. الزراعة	٢. الطاقة والمياه	٣. الصناعة	٤. البناء	٥. النقل و المواصلات	٦. الخدمات الأخرى	٧. التجارة	٨. الإدارة العامة	المجموع	الاستهلاك	الرأسمال الثابت	التصدير		التغير في المخزون
١. الزراعة	182	0	1 462	2	0	4	0	0	1 650	2 308	18	333	0	4 308
٢. الطاقة والمياه	26	1 547	625	29	1 088	441	158	124	4 038	1 730	0	10	0	5 778
٣. الصناعة	252	125	3 412	1 894	22	777	304	140	6 926	12 056	2 278	3 702	-35	24 927
٤. البناء	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	5 472	0	0	5 472
٥. النقل و لمواصلات	5	9	81	28	681	793	348	30	1 974	2 789	0	198	0	4 961
٦. الخدمات الأخرى	62	31	395	354	210	366	661	1 452	3 531	10 266	0	733	0	14 530
٧. التجارة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	753	0	753
٨. الإدارات العامة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	5 270	0	0	0	5 270
مجموع الاستعمالات	527	1 712	5 975	2 307	2 001	2 382	1 470	1 746	18 119	34 418	7 768	5 730	-35	66 000
القيمة المضافة	2 023	-398	3 046	3 166	2 960	12 149	7 448	3 524	33 916					
الإنتاج	2 550	1 313	9 021	5 472	4 961	14 530	8 918	5 270	52 036					
الاستيراد	840	3 457	9 668	0	0	0	0	0	13 964					
الرسوم على الاستيراد	109	609	1 732	0	0	0	-2 450	0	0					
الهوامش التجارية	810	399	4 506	0	0	0	-5 715	0	0					
مجموع الموارد	4 308	5 778	24 927	5 472	4 961	14 530	753	5 270	66 000					

جدول الفروقات بين الحسابات المحلية والحسابات الوطنية

الحسابات الوطنية	الحسابات المحلية	النفقات المحلية للمسافرين الأجانب	النفقات للمسافرين اللبنانيين في الخارج	الحسابات الوطنية
الاستيراد	13 964		460	14 425
التصدير	5 730	1 533		7 262
الاستهلاك	34 418	-1 533	460	33 346

مليار ليرة لبنانية

٢٠٠٦ سنة (ب) بأسعار 200٥

الفرع	استعمالات وسيطة								استعمالات نهائية				مجموع الاستعمالات	
	١. الزراعة	٢. الطاقة والمياه	٣. الصناعة	٤. البناء	٥. النقل و المواصلات	٦. الخدمات الأخرى	٧. التجارة	٨. الإدارة العامة	المجموع	الاستهلاك	الرأسمال الثابت	التصدير		التغير في المخزون
١. الزراعة	155	0	1 308	2	0	3	0	0	1 468	2 032	16	337	0	3 853
٢. الطاقة والمياه	23	1 404	567	26	987	400	144	112	3 663	1 701	0	9	0	5 373
٣. الصناعة	243	122	3 262	1 859	21	762	294	135	6 697	11 572	2 318	3 543	-42	24 087
٤. البناء	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	5 183	0	0	5 183
٥. النقل و لمواصلات	5	8	79	27	667	777	341	29	1 933	2 728	0	194	0	4 855
٦. الخدمات الأخرى	62	31	395	354	210	366	661	1 453	3 532	10 213	0	733	0	14 478
٧. التجارة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	753	0	753
٨. الإدارات العامة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	5 253	0	0	0	5 253
مجموع الاستعمالات	488	1 564	5 612	2 268	1 885	2 309	1 439	1 729	17 294	33 497	7 516	5 569	-42	63 834
القيمة المضافة	1 673	-255	3 116	2 915	2 970	12 169	7 122	3 524	33 234					
الإنتاج	2 161	1 310	8 728	5 183	4 855	14 478	8 561	5 253	50 528					
الاستيراد	818	2 969	9 520	0	0	0	0	0	13 307					
الرسوم على الاستيراد	104	675	1 780	0	0	0	-2 559	0	0					
الهوامش التجارية	770	420	4 060	0	0	0	-5 249	0	0					
مجموع الموارد	3 853	5 373	24 087	5 183	4 855	14 478	753	5 253	63 834					

٢. جداول المدخلات والمخرجات لحسابات السلع والخدمات (تابع)

٣.٢ أ) سنة ٢٠٠٧ بأسعار الجارية

مليار ليرة لبنانية

مجموع الاستعمالات	استعمالات نهائية				استعمالات وسيطة								الفرع	
	التغير في المخزون	التصدير	تكوين الرأسمال الثابت	الاستهلاك	المجموع	٨. الإدارة العامة	٧. التجارة	٦. الخدمات الأخرى	٥. النقل و المواصلات	٤. البناء	٣. الصناعة	٢. الطاقة والمياه		١. الزراعة
4 981	32	441	20	2 710	1 778	0	0	5	0	3	1 561	0	208	١. الزراعة
6 183	0	9	0	1 830	4 344	123	194	506	1 235	36	741	1 483	26	٢. الطاقة والمياه
30 191	303	4 865	2 885	13 692	8 446	189	369	862	25	2 367	4 260	127	247	٣. الصناعة
7 222	0	0	7 222	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	٤. البناء
5 351	0	205	0	3 084	2 062	31	381	822	698	32	86	7	5	٥. النقل
15 712	0	724	0	11 140	3 849	1 509	736	413	266	384	442	31	69	٦. الخدمات الأخرى
905	0	905	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	٧. التجارة
5 624	0	0	0	5 624	0	0	0	0	0	0	0	0	0	٨. الإدارات العامة
76 170	335	7 149	10 127	38 080	20 478	1 851	1 680	2 608	2 224	2 822	7 090	1 648	555	مجموع الاستعمالات
					37 926	3 773	8 564	13 105	3 127	4 400	3 144	-531	2 345	القيمة المضافة
					58 405	5 624	10 243	15 712	5 351	7 222	10 234	1 118	2 900	الإنتاج
					17 765	0	0	0	0	0	12 470	4 161	1 135	الاستيراد
					0	0	-2 872	0	0	0	2 181	599	91	الرسوم على
					0	0	-6 467	0	0	0	5 306	305	855	الهوامش التجارية
					76 170	5 624	905	15 712	5 351	7 222	30 191	6 183	4 981	مجموع الموارد

جدول الفروقات بين الحسابات المحلية والحسابات الوطنية

الحسابات الوطنية	نفقات المسافرين اللبنانيين في الخارج	النفقات المحلية للمسافرين الأجانب	الحسابات المحلية	
18 227	461		17 765	الاستيراد
8 683		1 534	7 149	التصدير
37 007	461	-1 534	38 080	الاستهلاك

مليار ليرة لبنانية

٣.٢ ب) سنة ٢٠٠٧ بأسعار سنة ٢٠٠٦

مجموع الاستعمالات	استعمالات نهائية				استعمالات وسيطة								الفرع	
	التغير في المخزون	التصدير	تكوين الرأسمال الثابت	الاستهلاك	المجموع	٨. الإدارة العامة	٧. التجارة	٦. الخدمات الأخرى	٥. النقل و المواصلات	٤. البناء	٣. الصناعة	٢. الطاقة والمياه		١. الزراعة
4 362	22	418	16	2 400	1 506	0	0	4	0	2	1 327	0	173	١. الزراعة
5 799	0	9	0	1 784	4 006	113	179	466	1 139	34	684	1 367	24	٢. الطاقة والمياه
28 730	295	4 633	2 946	13 005	7 851	175	340	824	23	2 199	3 943	117	229	٣. الصناعة
6 388	0	0	6 388	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	٤. البناء
5 195	0	205	0	2 930	2 060	30	381	821	697	32	86	7	5	٥. النقل و المواصلات
15 349	0	724	0	10 784	3 840	1 506	734	413	265	383	441	31	68	٦. الخدمات الأخرى
905	0	905	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	٧. التجارة
5 597	0	0	0	5 597	0	0	0	0	0	0	0	0	0	٨. الإدارات العامة
72 325	317	6 893	9 350	36 501	19 263	1 824	1 634	2 528	2 125	2 651	6 480	1 523	499	مجموع الاستعمالات
					36 555	3 773	8 451	12 821	3 070	3 737	3 141	-409	1 971	القيمة المضافة
					55 819	5 597	10 084	15 349	5 195	6 388	9 621	1 114	2 470	الإنتاج
					16 506	0	0	0	0	0	11 835	3 715	956	الاستيراد
					0	0	-2 918	0	0	0	2 159	619	139	الرسوم على الاستيراد
					0	0	-6 261	0	0	0	5 114	351	797	الهوامش التجارية
					72 325	5 597	905	15 349	5 195	6 388	28 730	5 799	4 362	مجموع الموارد

٢. جداول المدخلات والمخرجات لحسابات السلع والخدمات (تابع)

مليار ليرة لبنانية

٤.٢ أ) سنة ٢٠٠٨ بالأسعار الجارية

الفرع	استعمالات وسيطة								استعمالات نهائية				مجموع الاستعمالات	
	١. الزراعة	٢. الطاقة والمياه	٣. الصناعة	٤. البناء	٥. النقل و المواصلات	٦. الخدمات الأخرى	٧. التجارة	٨. الإدارة العامة	المجموع	الاستهلاك	الرأسمال الثابت	التصدير		التغير في مخزون الاستعمالات
١. الزراعة	286	0	2 017	4	0	6	0	1	2 314	3 244	22	471	45	6 096
٢. الطاقة والمياه	38	2 398	998	54	1 571	682	293	168	6 203	2 319	0	18	0	8 540
٣. الصناعة	358	145	5 377	2 999	30	1 008	481	221	10 620	18 062	3 733	6 147	401	38 963
٤. البناء	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	9 609	0	0	9 609
٥. النقل و لمواصلات	5	8	87	37	791	888	475	30	2 321	3 517	0	225	0	6 062
٦. الخدمات الأخرى	75	29	466	424	294	500	758	1 996	4 543	12 366	0	1 156	0	18 065
٧. التجارة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1 061	0	1 061
٨. الإدارات العامة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	6 686	0	0	0	6 686
مجموع الاستعمالات	762	2 581	8 946	3 518	2 686	3 084	2 007	2 417	26 001	46 195	13 363	9 077	446	95 082
القيمة المضافة	2 646	-1 341	3 545	6 090	3 376	14 981	11 778	4 270	45 346					
الإنتاج	3 408	1 240	12 491	9 609	6 062	18 065	13 786	6 686	71 348					
الاستيراد	1 390	6 145	16 200	0	0	0	0	0	23 735					
الرسوم على الاستيراد	98	739	2 873	0	0	0	-3 710	0	0					
الهوامش التجارية	1 201	415	7 399	0	0	0	-9 015	0	0					
مجموع الموارد	6 096	8 540	38 963	9 609	6 062	18 065	1 061	6 686	95 082					

جدول الفروقات بين الحسابات المحلية والحسابات الوطنية

الحسابات المحلية	النفقات المحلية للمسافرين الأجانب	النفقات للمسافرين اللبنانيين في الخارج	الحسابات الوطنية
23 735		462	24 197
9 077	1 535		10 611
46 195	-1 535	462	45 122

مليار ليرة لبنانية

٤.٢ ب) سنة ٢٠٠٨ بأسعار سنة ٢٠٠٧

الفرع	استعمالات وسيطة								استعمالات نهائية				مجموع الاستعمالات	
	١. الزراعة	٢. الطاقة والمياه	٣. الصناعة	٤. البناء	٥. النقل و المواصلات	٦. الخدمات الأخرى	٧. التجارة	٨. الإدارة العامة	المجموع	الاستهلاك	الرأسمال الثابت	التصدير		التغير في مخزون الاستعمالات
١. الزراعة	248	0	1 684	3	0	5	0	1	1 941	2 875	22	485	34	5 358
٢. الطاقة والمياه	29	1 722	782	43	1 388	534	230	132	4 861	2 082	0	10	0	6 953
٣. الصناعة	264	132	4 802	2 734	28	916	446	203	9 524	16 051	3 526	5 334	363	34 797
٤. البناء	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	8 439	0	0	8 439
٥. النقل و لمواصلات	5	8	88	38	807	906	484	31	2 368	3 331	0	229	0	5 928
٦. الخدمات الأخرى	69	27	425	386	268	455	690	1 817	4 136	11 418	0	1 051	0	16 606
٧. التجارة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	964	0	964
٨. الإدارات العامة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	5 997	0	0	0	5 997
مجموع الاستعمالات	615	1 889	7 781	3 204	2 490	2 816	1 851	2 184	22 830	41 753	11 987	8 074	396	85 040
القيمة المضافة	2 582	-642	2 945	5 235	3 438	13 790	10 272	3 813	41 431					
الإنتاج	3 196	1 247	10 726	8 439	5 928	16 606	12 123	5 997	64 260					
الاستيراد	1 107	4 642	15 032	0	0	0	0	0	20 780					
الرسوم على الاستيراد	90	688	2 774	0	0	0	-3 552	0	0					
الهوامش التجارية	965	376	6 265	0	0	0	-7 607	0	0					
مجموع الموارد	5 358	6 953	34 797	8 439	5 928	16 606	964	5 997	85 040					

٢. جداول المدخلات والمخرجات لحسابات السلع والخدمات (تابع)

مليار ليرة لبنانية

٢٠٠٩ سنة (أ) بالأسعار الجارية

الفرع	استعمالات وسيطة								استعمالات نهائية				
	١. الزراعة	٢. الطاقة والمياه	٣. الصناعة	٤. البناء	٥. النقل و المواصلات	٦. الخدمات الأخرى	٧. التجارة	٨. الإدارة العامة	المجموع	الاستهلاك	الرأسمال الثابت	التصدير	التغير في مجموع المخزون الاستعمالات
١. الزراعة	238	0	1 761	4	0	5	0	1	2 008	3 488	24	458	130
٢. الطاقة والمياه	27	1 837	795	53	1 369	565	273	185	5 104	2 781	0	17	650
٣. الصناعة	343	123	5 254	3 179	33	999	467	243	10 641	19 845	6 526	5 456	-115
٤. البناء	0	0	0	0	0	0	0	0	0	10 849	0	0	0
٥. النقل و لمواصلات	5	7	83	38	856	900	548	33	2 471	3 893	0	245	0
٦. الخدمات الأخرى	75	31	501	563	325	592	884	2 156	5 127	13 658	0	825	0
٧. التجارة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1 152	0
٨. الإدارات العامة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	7 384	0	0	0
مجموع الاستعمالات	687	1 998	8 394	3 837	2 583	3 061	2 173	2 619	25 352	51 050	17 398	8 154	665
القيمة المضافة	2 574	-756	3 947	7 012	4 026	16 549	14 532	4 766	52 650				
الإنتاج	3 262	1 242	12 341	10 849	6 609	19 610	16 705	7 384	78 002				
الاستيراد	1 425	5 141	18 051	0	0	0	0	0	24 616				
الرسوم على الاستيراد	44	1 593	3 093	0	0	0	-4 730	0	0				
الهوامش التجارية	1 378	576	8 868	0	0	0	-10 823	0	0				
مجموع الموارد	6 108	8 553	42 352	10 849	6 609	19 610	1 152	7 384	102 618				

جدول الفروقات بين الحسابات المحلية والحسابات الوطنية

الحسابات الوطنية	النفقات المحلية للمساافرين الأجانب	نفقات المسافرين اللبنانيين في الخارج	الحسابات المحلية
الاستيراد		462	24 616
التصدير	1 535		8 154
الاستهلاك	-1 535	462	51 050

مليار ليرة لبنانية

٢٠٠٩ سنة (ب) بأسعار سنة ٢٠٠٨

الفرع	استعمالات وسيطة								استعمالات نهائية				
	١. الزراعة	٢. الطاقة والمياه	٣. الصناعة	٤. البناء	٥. النقل و المواصلات	٦. الخدمات الأخرى	٧. التجارة	٨. الإدارة العامة	المجموع	الاستهلاك	الرأسمال الثابت	التصدير	التغير في مجموع المخزون الاستعمالات
١. الزراعة	287	0	1 973	4	0	6	0	1	2 272	3 331	24	480	134
٢. الطاقة والمياه	35	2 400	1 039	69	1 789	738	357	242	6 669	2 845	0	18	1 008
٣. الصناعة	361	146	5 680	3 331	34	1 053	535	271	11 411	19 764	7 022	6 001	-120
٤. البناء	0	0	0	0	0	0	0	0	0	10 700	0	0	0
٥. النقل و لمواصلات	5	8	89	41	921	969	589	36	2 659	3 960	0	264	0
٦. الخدمات الأخرى	74	30	495	556	320	584	873	2 128	5 061	13 233	0	815	0
٧. التجارة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1 139	0
٨. الإدارات العامة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	7 263	0	0	0
مجموع الاستعمالات	762	2 584	9 275	4 002	3 065	3 349	2 355	2 678	28 071	50 396	17 746	8 718	1 023
القيمة المضافة	2 463	-1 344	3 395	6 698	3 818	15 760	13 829	4 585	49 204				
الإنتاج	3 226	1 241	12 670	10 700	6 883	19 109	16 183	7 263	77 275				
الاستيراد	1 702	7 881	19 096	0	0	0	0	0	28 679				
الرسوم على الاستيراد	104	938	3 558	0	0	0	-4 600	0	0				
الهوامش التجارية	1 210	480	8 755	0	0	0	-10 445	0	0				
مجموع الموارد	6 241	10 540	44 079	10 700	6 883	19 109	1 139	7 263	105 954				

٣. حسابات المؤسسات المالية
حسابات المصارف التجارية

مليار ليرة لبنانية

٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	الحساب
					I. حساب الإنتاج
					الاستعمالات
729	772	675	604	561	P2 الاستهلاك الوسيط
2 595	2 631	2 131	1 996	1 636	B1 القيمة المضافة القائمة
3 323	3 403	2 806	2 600	2 198	مجموع الاستعمالات = الموارد
					الموارد = الإنتاج المصرفي (PI)
9 401	8 524	8 385	7 272	6 286	الفوائد المقبوضة
-6 725	-5 715	-6 086	-5 089	-4 488	- الفوائد المدفوعة
647	594	507	416	399	العمولات
					1.II حساب الاستثمار وتوزيع المداخل الأولية
					الاستعمالات
1 140	1 061	886	819	731	D1 الأجر وملحقاتها
40	38	19	24	28	D41 الفوائد المدفوعة على القروض
...	D42 الأرباح الموزعة
1 925	2 078	1 631	1 454	1 164	B5 رصيد المداخل الأولية
3 105	3 177	2 536	2 297	1 923	مجموع الاستعمالات = الموارد
					الموارد
2 595	2 631	2 131	1 996	1 636	B1 القيمة المضافة القائمة
510	546	405	301	286	D4 المداخل الصافية خارج الاستثمار
					2.II حساب توزيع الدخل الثانوي
					الاستعمالات
295	263	210	192	137	D5 الضريبة على الأرباح
1 630	1 815	1 421	1 262	1 027	B6 الرصيد: الدخل المتاح
1 925	2 078	1 631	1 454	1 164	مجموع الاستعمالات = الموارد
					الموارد
1 925	2 078	1 631	1 454	1 164	B5 رصيد المداخل الأولية
					1.III حساب الرأسمال
88	373	82	-29	525	P51 تكوين الرأسمال الثابت
1 542	1 442	1 340	1 291	502	B9 الرصيد: القدرة على التمويل
1 630	1 815	1 421	1 262	1 027	مجموع الاستعمالات = الموارد
					الموارد
1 630	1 815	1 421	1 262	1 027	B6 الدخل المتاح
					2.III الحساب المالي
					الاستعمالات
14 461	9 262	514	-1 579	1 039	F2 الأوراق النقدية والودائع لدى مصرف لبنان
6 864	-2 386	6 474	4 754	-439	F2 الموجودات الخارجية
5 491	5 855	1 226	4 496	2 532	F3 الأوراق المالية (سندات الخزينة)
4 826	5 024	3 676	1 293	-2 212	F4 التسليفات
-80	-38	65	-103	-112	F9 حسابات أخرى للقبض
31 562	17 718	11 954	8 860	807	مجموع الاستعمالات = الموارد
1 542	1 442	1 340	1 291	502	B9 القدرة على التمويل
19 734	13 095	9 199	5 608	3 589	F2 ودايع المقيمين
8 085	3 272	2 198	826	-698	F2 ودايع غير المقيمين
-411	-390	-547	1 241	-290	F5 مساهمات
2 613	299	-236	-106	-2 297	F9 الحسابات الأخرى للدفع

٤. حسابات الإدارات العامة
٤.١. حسابات الإدارة المركزية

الاستعمالات

مليار ليرة لبنانية

٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	الحساب ، العمليات
					I. حساب الإنتاج
2 240	2 060	1 555	1 441	1 300	P2 الاستهلاك الوسيط
4 128	3 681	3 299	3 029	2 879	B1 القيمة المضافة القائمة
6 367	5 741	4 854	4 470	4 179	المجموع
					II. حساب الاستثمار وتوزيع المداخل الأولية
3 107	2 676	2 421	2 249	2 146	D1 الأجر وملحقاتها
1 021	1 005	878	780	733	K.1 إهلاك الرأسمال الثابت
8 463	6 616	5 418	4 472	4 826	B5 رصيد المداخل الأولية الصافية
12 590	10 297	8 717	7 502	7 705	المجموع
					II. حساب توزيع الدخل الثانوي
4 365	3 679	4 288	3 382	2 966	D41 الفوائد*
1 315	1 016	924	935	874	D62 التقديرات الإجتماعية
431	411	414	520	680	الحوالات الجارية للإدارات العامة
17	17	7	7	11	الإشترابات الدولية
194	175	163	168	113	D79 الحوالات الأخرى الجارية
5 641	4 450	1 957	1 851	2 086	B6 الرصيد = الدخل المتاح
11 962	9 747	7 754	6 862	6 730	مجموع الاستعمالات = الموارد
					II. حساب استعمال المداخل
6 367	5 741	4 854	4 470	4 179	P2 استهلاك
-726	-1 291	-2 897	-2 619	-2 093	B8n الوفر الصافي
5 641	4 450	1 957	1 851	2 086	مجموع الاستعمالات = الموارد
					III. حساب الرأسمال
315	238	221	197	176	P51 تكوين الرأسمال الثابت
-	-	-	-	-	D92 إعانات رأسمالية
200	233	246	275	403	D93 حوالات رأسمالية إلى الإدارات
515	471	468	472	578	مجموع الاستعمالات = الموارد
					III. الحساب المالي
221	758	2 486	2 311	1 939	B9 الحاجة إلى التمويل
...	...	31	-15	-20	F21 الصندوق
...	...	428	-2 097	955	F22 الودائع لدى مصرف لبنان
...	...	285	462	897	F41 سلفات الخزينة
...	...	0	0	0	F79 حسابات أخرى للقبض
...	...	2 131	1 508	320	مجموع الاستعمالات = الموارد

* رغم ان الفوائد تعتبر مداخل اولية فانها صنفت في حسابات الدولة مع التوزيع الثانوي كونها لا تدخل في حساب الانتاج المحلي القائم.

٤ . حسابات الإدارات العامة
١.٤ . حسابات الإدارة المركزية

الموارد

مليار ليرة لبنانية

٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	الحساب ، العمليات
I. حساب الإنتاج					
6 367	5 741	4 854	4 470	4 179	P12 الإنتاج غير التسويقي
6 367	5 741	4 854	4 470	4 179	المجموع
II. حساب الاستثمار وتوزيع المداخل الأولية					
4 128	3 681	3 299	3 029	2 879	B1 القيمة المضافة القائمة
8 529	6 656	5 434	4 493	4 839	D2 الضرائب غير المباشرة
-74	-48	-22	-26	-19	D3- ناقص الإعانات
8	8	6	5	5	D41 الفوائد
12 590	10 297	8 717	7 502	7 705	المجموع
II. حساب توزيع الدخل الثانوي					
8 463	6 616	5 418	4 472	4 826	B5 المداخل الأولية
1 839	1 564	1 142	1 184	907	D51 ضريبة الدخل
1 250	1 171	803	844	646	D59 الضرائب المباشرة الأخرى
95	85	79	85	85	D61 الحسومات التقاعدية
315	311	312	276	266	D79 الواردات الإدارية
11 962	9 747	7 754	6 862	6 730	مجموع الاستعمالات = الموارد
II. حساب استعمال المداخل					
5 641	4 450	1 957	1 851	2 086	B6 الدخل المتاح
5 641	4 450	1 957	1 851	2 086	مجموع الاستعمالات = الموارد
III. حساب الرأسمال					
1 021	1 005	878	780	733	K.1 إهلاك الرأسمال الثابت
-726	-1 291	-2 897	-2 619	-2 093	B8n الوفر الصافي
221	758	2 486	2 311	1 939	B9 الحاجة إلى التمويل
371	468	472	578	908	مجموع الاستعمالات = الموارد
III. الحساب المالي					
...	...	170	-1 222	200	F29 الودائع
...	...	2 300	2 130	3 113	F3 سندات الخزينة
...	...	2 531	0	756	F4 القروض
...	...	426	1 515	24	F79 الحسابات الأخرى للدفع
...	...	-65	-253	-1	F00 عمليات غير مصنفة
...	...	5 361	2 169	4 091	مجموع الاستعمالات = الموارد

٤. حسابات الإدارات العامة (تابع)

٤.٢ الحسابات الموحدة للإدارات العامة (حسابات تقديرية) مليار ليرة لبنانية

٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	الحساب
الاستعمالات					I. حساب الإنتاج :
2 619	2 417	1 851	1 746	1 630	P2 الاستهلاك الوسيط
4 766	4 270	3 773	3 524	3 399	B1 القيمة المضافة القائمة
7 384	6 686	5 624	5 270	5 029	المجموع = P12 الإنتاج
الاستعمالات					1.II حساب الاستثمار وتوزيع المداخر
3 745	3 265	2 895	2 744	2 665	D1 الأجر وملحقاتها
1 021	1 005	878	780	733	K.1 إهلاك الرأسمال الثابت
9 520	7 529	6 097	5 290	5 477	B5n الرصيد: المداخر الأولية الصافية
14 286	11 799	9 870	8 814	8 875	مجموع الاستعمالات = الموارد
الموارد					B1 القيمة المضافة القائمة
4 766	4 270	3 773	3 524	3 399	D2-D3 الرسوم ناقص الإعانات
9 520	7 529	6 097	5 290	5 477	
الاستعمالات					٢.II حساب توزيع الدخل الثانوي:
4 471	3 784	4 393	3 472	3 031	D41 الفوائد*
2 334	1 901	1 862	1 764	1 675	D62 التقديرات الإجتماعية
211	192	170	175	124	D79 الحوالات الجارية الأخرى
7 076	5 808	3 072	3 155	3 514	B6 الرصيد: الدخل المتاح
14 092	11 684	9 497	8 565	8 344	مجموع الاستعمالات = الموارد
الموارد					B5n المداخر الأولية الصافية
9 520	7 529	6 097	5 290	5 477	D5 الضرائب المباشرة
3 089	2 735	1 944	2 029	1 554	D61 الاشتراكات للضمان الإجتماعي
1 145	1 084	1 128	951	1 031	D79 الواردات الإدارية
337	336	327	296	283	
الاستعمالات					٤.II حساب استعمال الدخل المتاح:
7 384	6 686	5 624	5 270	5 029	P2 استهلاك
-308	-879	-2 553	-2 115	-1 515	B8n الرصيد الوفير الصافي
7 076	5 808	3 072	3 155	3 514	المجموع = الدخل المتاح
الاستعمالات					1.III حساب الرأسمال:
1 095	997	905	901	872	P51 تكوين الرأسمال الثابت
38	8	6	56	121	D92 إعانات رأسمالية
1 133	1 004	911	957	993	مجموع الاستعمالات = الموارد
الموارد					B8n الوفير الصافي
-308	-879	-2 553	-2 115	-1 515	K.1 إهلاك الرأسمال الثابت
1 021	1 005	878	780	733	D92 إعانات رأسمالية
60	30	127	14	25	
361	848	2 459	2 279	1 750	B9 الرصيد: الحاجة إلى التمويل
الاستعمالات					2.III الحساب المالي:
361	848	2 459	2 279	1 750	B9 الحاجة إلى التمويل
2 021	3 799	83	-1 146	1 231	F2 الأوراق النقدية والودائع
2 487	2 610	1 714	1 361	670	F41 سلفات الخزينة
4 869	7 258	4 256	2 494	3 651	مجموع الاستعمالات = الموارد
الموارد					F3 سندات الخزينة
6 429	7 369	2 573	2 075	3 115	F4 القروض
-1 923	-692	1 234	-23	67	F4 التسليفات المصرفية
363	580	449	441	469	

* راجع الملاحظة في أسفل الجدول ١.٤

ملحق ٢ المصادر الإحصائية

I. السكان

جدول I.1. حركة السكان

(عدد الأحداث المسجلة)

200٩	200٨	200٧	200٦	200٥	200٤	الحدث الديموغرافي
40 565	37 593	35 796	29 078	29 705	30 014	الزواج
5 957	5 389	6 342	4 388	4 746	4 372	الطلاق
90 388	84 823	80 896	72 790	73 770	73 900	الولادات
22 260	21 048	21 092	18 787	18 012	17 774	الوفيات

المصدر: إدارة الإحصاء المركزي النشرة الشهرية

II. الزراعة وتربية الحيوانات

جدول II.1. الإنتاج النباتي

ألف هكتار

(أ) المساحات المزروعة

200٩	200٨	200٧	200٦	200٥	200٤	نوع الزراعة
...	...	69,6	70,0	65,2	60,0	النجليات
...	...	7,0	7,2	7,1	7,5	القرنيات
...	...	41,7	42,3	42,1	42,3	الخضار
...	...	9,6	9,9	10,8	11,1	الزراعات الصناعية
...	...	84,3	83,9	82,5	83,5	الفواكه
...	...	58,6	59,1	58,8	58,5	الزيتون
...	...	6,3	6,6	6,5	5,4	الزراعات الأخرى
...	...	277,2	279,1	273,0	268,3	المجموع

ألف طن

(ب) الإنتاج

200٩	200٨	200٧	200٦	200٥	200٤	نوع الزراعة
...	...	391,5	429,6	394,3	396,3	النجليات
...	...	37,5	30,1	35,5	40,2	القرنيات
...	...	1 300,6	1 160,6	1 284,3	1 295,9	الخضار
...	...	42,1	45,5	90,0	97,1	الزراعات الصناعية
...	...	985,5	942,4	960,4	987,0	الفواكه
...	...	76,2	177,3	76,5	167,3	الزيتون
...	الزراعات الأخرى
...	...	2 833,4	2 785,5	2 841,0	2 983,8	المجموع

المصدر: وزارة الزراعة

II. الزراعة وتربية الحيوانات (تابع)

جدول II.1. الإنتاج النباتي (تابع)

ج) قيمة الإنتاج
مليار ليرة لبنانية

نوع الزراعة	200٤	200٥	200٦	200٧	200٨	200٩
النجيليات	89,9	93,0	116,5	104,0
القرنيات	27,0	22,4	27,4	38,3
الخضار	402,5	422,0	591,9	770,7
الزراعات الصناعية	116,9	103,3	102,7	112,6
الفواكه	644,1	630,7	759,4	918,7
الزيتون	212,3	113,2	283,7	144,7
الزراعات الأخرى	51,5	56,5	61,3	65,9
المجموع	1 544,1	1 441,1	1 942,9	2 155,0

المصدر: وزارة الزراعة

جدول II.2. الإنتاج الحيواني

أ) الثروة الحيوانية
عدد الرؤوس بالآلاف

النوع	200٤	200٥	200٦	200٧	200٨	200٩
<i>الحيوانات المخصصة لإنتاج اللحم</i>						
بقر	43,5	44,4	40,6	40,1
غنم	138,0	128,6	81,4	153,5
ماعز	174,5	181,8	144,4	227,7
خنزير	12,5	11,0	10,0	9,0
<i>الحيوانات المخصصة لإنتاج الحليب</i>						
بقر	43,9	43,8	43,9	45,3
غنم	179,4	182,7	202,4	218,6
ماعز	234,5	246,7	206,6	234,7

ب) الإنتاج
ألف طن (أو وحدات)

النوع	200٤	200٥	200٦	200٧	200٨	200٩
لحم عجل	16,2	16,5	15,1	14,9
لحم غنم	5,8	5,4	3,5	6,6
لحم ماعز	5,9	6,6	5,2	8,2
لحم خنزير	1,2	1,1	1,0	0,9
لحم دجاج وفروج	137,3	130,6	140,2	143,7
بيض (بملايين وحدة)	755,0	758,0	670,0	762,0
حليب بقر	186,3	189,8	166,8	183,6
حليب غنم	21,6	22,8	19,7	24,7
حليب ماعز	36,1	39,3	26,0	34,0
عسل	1,1	1,1	0,8	1,0

المصدر: وزارة الزراعة

II. الزراعة وتربية الحيوانات (تابع)

جدول II.2. الإنتاج الحيواني (تابع)

مليار ليرة لبنانية

(ج) قيمة الإنتاج

النوع	200٤	200٥	200٦	200٧	200٨	200٩
لحم عجل	44,3	48,3	49,4	52,5
لحم غنم	20,7	18,6	13,0	28,9
لحم ماعز	17,4	18,3	19,1	32,8
لحم خنزير	2,6	2,4	2,5	2,6
لحم دجاج وفروج	204,9	185,5	230,7	271,8
بيض	61,9	56,9	77,1	125,7
حليب بقر	96,9	99,1	118,4	145,0
حليب غنم	11,9	13,9	13,4	20,0
حليب ماعز	21,5	25,6	19,3	27,7
عسل	21,9	25,0	18,0	22,0
المجموع	504,0	493,6	560,9	729,0

المصدر: وزارة الزراعة

III. الطاقة

جدول III.1. أهم المنتجات النفطية المستوردة

بآلاف الإطنان

النوع	200٤	200٥	200٦	200٧	200٨	200٩
بنزين	1 263,2	1 273,1	1 224,6	1 306,8	1 401,2	1 617,7
مازوت	1 746,8	1 587,7	1 596,3	1 363,2	1 802,7	2 595,4
زيت فيول	1 382,6	1 360,2	1 039,7	1 258,7	1 213,5	1 422,5
كاز	126,7	146,6	103,4	139,7	166,7	1 741,6
غاز البوتان	220,2	166,1	161,1	160,7	163,2	199,1

المصدر: المديرية العامة للنفط

جدول III.2. استهلاك الكهرباء

بملايين كيلوات/ساعة

	200٤	200٥	200٦	200٧	200٨	200٩
شبكة كهرباء لبنان	10 308	10 581	10 215	10 590	11 142	11 324

المصدر: إدارة الإحصاء المركزي ، النشرة الشهرية

IV. الصناعة

جدول IV.1. التبغ المصنّع

200٩	200٨	200٧	200٦	200٥	200٤	
...	703	577	744	655	1 803	الإنتاج (الطن)
...	739	698	675	795	1 671	بيع التبغ المحلي (الطن)
...	12 478	15 409	14 942	16 355	49 446	قيمة المبيع (مليون ل.ل.)

المصدر : إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية

جدول IV.2. استيراد مواد أولية للقطاع الصناعي

200٩	200٨	200٧	200٦	200٥	200٤	الفرع
<i>القيمة بمليار ليرة لبنانية</i>						
1 068	1 244	788	725	708	581	غير محدد
929	883	760	598	612	722	المنتجات الغذائية الزراعية
225	220	186	164	176	183	منتجات النسيج، الجلود والألبسة
93	103	86	58	61	58	المعادن اللافلزية
1 353	1 737	1 239	862	805	742	المنتجات المعدنية، الآلات والمعدات
720	869	678	484	٤٨٥	494	خشب، مطاط ومنتجات كيميائية
142	139	111	83	٨٣	79	مفروشات
1 019	666	492	314	٣٣٠	352	المنتجات الأخرى
5 548	5 861	4 340	3 288	3 260	3 262	المجموع
<i>مؤشر الأسعار نسبة إلى أسعار السنة السابقة</i>						
0,647	1,292	1,090	1,100	1,278	1,211	غير محدد
0,858	1,284	1,165	1,051	1,041	1,102	المنتجات الغذائية الزراعية
0,922	1,008	1,018	1,015	0,949	0,975	منتجات النسيج، الجلود والألبسة
0,840	1,102	1,116	1,058	1,095	1,064	المعادن اللافلزية
0,724	1,185	1,147	1,056	1,040	1,111	المنتجات المعدنية، الآلات والمعدات
0,815	1,134	1,125	1,040	1,099	1,106	خشب، مطاط ومنتجات كيميائية
0,860	1,041	1,073	1,017	1,056	1,040	مفروشات
1,084	1,125	1,050	1,010	1,024	1,094	المنتجات الأخرى
0,799	1,167	1,116	1,054	1,087	1,111	المجموع
<i>مؤشر الأحجام نسبة إلى أحجام السنة السابقة</i>						
1,326	1,222	0,997	0,930	0,954	1,054	غير محدد
1,225	0,905	1,099	0,930	0,814	0,983	المنتجات الغذائية الزراعية
1,110	1,176	1,111	0,919	1,013	1,284	منتجات النسيج، الجلود والألبسة
1,074	1,083	1,338	0,895	0,953	1,007	المعادن اللافلزية
1,076	1,183	1,254	1,014	1,042	1,210	المنتجات المعدنية، الآلات والمعدات
1,017	1,131	1,245	0,959	0,893	1,251	خشب، مطاط ومنتجات كيميائية
1,184	1,203	1,251	0,985	0,993	1,161	مفروشات
1,412	1,203	1,491	0,944	0,914	1,106	المنتجات الأخرى
1,185	1,114	1,185	0,957	0,933	1,117	المجموع

V. البناء

جدول ١.٧. رخص بناء مسجلة لدى نقابة المهندسين

المؤشر	200٤	200٥	200٦	200٧	200٨	200٩
المساحة بآلاف الأمتار المربعة	9 014	8 826	8 997	9 044	16 068	14 369

المصدر: إدارة الإحصاء المركزي، النشرة الشهرية

جدول ٢.٧. البيع المحلي للتراب

المؤشر	200٤	200٥	200٦	200٧	200٨	200٩
الكمية بآلاف الأطنان	2 729	3 040	3 423	3 945	4 219	4 897

المصدر: مصرف لبنان، النشرات الشهرية

جدول ٣.٧. استيراد المواد الأولية للبناء

المؤشر	200٤	200٥	200٦	200٧	200٨	200٩
القيمة بمليار ليرة لبنانية	522,8	525,0	527,4	705,3	914,7	902,9
مؤشر الأسعار n/n-1	1,027	1,045	1,075	1,087	1,057	0,890
مؤشر الأحجام n/n-1	1,183	0,961	0,934	1,231	1,227	1,109

VI. النقل والمواصلات

جدول ١. VI. البضائع المفرغة والمشحونة في مرفأ بيروت

المؤشر	200٤	200٥	200٦	200٧	200٨	200٩
بآلاف الأطنان	5 061	4 473	4 227	5 318	5 746	...

المصدر: إدارة الإحصاء المركزي، النشرة الشهرية

جدول ٢. VI. عدد المسافرين الذين غادروا من مطار بيروت

المؤشر	200٤	200٥	200٦	200٧	200٨	200٩
بالآلاف	1 601	1 601	1 366	1 649	2 014	2 461

المصدر: إدارة الإحصاء المركزي، النشرة الشهرية

جدول ٣. VI. إيرادات المديرية العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية

مليار ليرة لبنانية

نوع الواردات	200٤	200٥	200٦	200٧	200٨	200٩
قيمة الفواتير الصادرة	446,0	446,0
إيراد الإمدادات الجديدة	8,1	7,2
حصة لبنان من الاتصالات الدولية	210,7	203,1
حصة الإدارة من الاتصالات الخلوية	883,6	1 017,5
المجموع	1 548,4	1 673,8

المصدر: وزارة المالية، قطع الحساب، الموازنات الملحق

VII. الخدمات

جدول ١. VII. التعليم : عدد تلامذة وطلاب مسجلين

0٩-200٨	0٨-200٧	0٧-200٦	0٦-200٥	0٥-200٤	0٤-200٣	المرحلة
التعليم الرسمي والمجاني						
.....	54 307	٥٧ ٦١١	54 378	57 403	61 040	الحضانة
.....	236 267	245 896	240 218	245 946	250 534	الابتدائية
.....	137 187	147 277	145 309	148 467	151 505	التكميلية والثانوية
42 444	40 253	37 446	35 090	33 692	32 655	المدارس التقنية
74 134	74 176	72 961	70 627	70 065	66 809	الجامعة اللبنانية
.....	542 190	561 191	545 622	555 573	562 543	المجموع
التعليم الخاص						
.....	95 973	93 261	93 970	93 207	93 174	الحضانة
.....	208 973	204 670	207 375	206 661	203 044	الابتدائية
.....	175 494	169 162	170 064	165 262	159 314	التكميلية والثانوية
72 973	67 165	62 285	63 705	63 190	67 223	المدارس التقنية
100 163	92 989	87 403	76 334	71 414	65 836	الجامعات
.....	640 594	616 781	611 448	599 734	588 591	المجموع
.....	1 182 784	1 177 972	1 157 070	1 155 307	1 151 134	المجموع العام

المصدر: المركز التربوي للبحوث والإنماء

جدول VII.٢. الصحة : نفقات الإدارات العامة على الصحة

مليار ليرة لبنانية

200٩	200٨	200٧	200٦	200٥	200٤	الإدارة
297,1	308,8	201,3	179,7	222,4	227,4	١. وزارة الصحة
548,4	492,0	535,5	450,9	435,1	443,9	٢. الضمان الاجتماعي: التعويضات الصحية
845,5	800,8	740,8	630,6	657,5	671,3	المجموع

المصدر: قطع حساب وزارة الصحة والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

جدول VII.٣. خدمات قطاع التأمين

مليار ليرة لبنانية

200٩	200٨	200٧	200٦	200٥	200٤	العمليات
1 276,9	1 109,8	958,4	784,1	735,6	681,2	بدلات التأمين المقبوضة
568,9	476,2	373,9	276,5	282,8	259,3	حوادث جرت تسويتها

المصدر: وزارة الاقتصاد والتجارة

جدول VII.٤. قدوم المسافرين الأجانب

العدد بالآلاف

200٩	200٨	200٧	200٦	200٥	200٤	الجنسية
1 056	783	617	704	687	732	الأجانب غير العرب
786	668	503	522	636	631	العرب ما عدا السوريين
1 842	1 451	1 120	1 226	1 323	1 363	المجموع

المصدر: إدارة الإحصاء المركزي، النشرات الشهرية

VIII. الإدارة العامة

جدول VIII.١. النفقات والإيرادات لموازنة الدولة وتصنيفها

مليار ليرة لبنانية

٢٠٠٩ م	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	التصنيف الدولي	بنود الموازنة
						النفقات
368	327	265	220	250	P.2 استهلاك وسيط	11. سلع
135	106	102	98	93	P.2 استهلاك وسيط	12. خدمات
3 107	2 676	2 421	2 249	2 146	D.1 رواتب و أجور	13. رواتب وأجور
2 126	1 665	1 529	1 656	1 697		14. حوالات
23	48	22	26	19	D.3 إعانات إنتاج	
1 298	1 016	909	935	874	D.62 معاشات تقاعد	
601	411	399	520	680	D.73 حوالات إدارية	
19	17	7	7	11	D.74 اشتراكات دولية	
185	175	192	168	113	D.79 حوالات أخرى	
371	349	253	219	265	P.2 استهلاك وسيط	16. نفقات مختلفة
5 472	4 957	5 223	4 285	3 659		17. خدمة الدين
1 433	1 278	935	904	523	P.2 استهلاك وسيط	
4 039	3 679	4 288	3 381	3 136	D.41 فوائد	
11 580	10 080	9 793	8 727	8 109		مجموع الجزء الأول
515	471	468	472	578		الجزء الثاني
315	238	221	197	176	P.51 تكوين رأسمال	
200	233	246	275	403	D.93 حوالات	
12 095	10 551	10 261	9 199	8 688		المجموع العام
						الإيرادات
1 839	1 564	1 142	1 184	907	D.51 ضريبة الدخل	11. ضريبة الدخل
809	786	526	579	409	D.59 ضرائب مباشرة	12. ضريبة الأملاك
4 387	3 797	2 711	2 458	2 548		13. رسوم الاستهلاك
2 889	2 584	1 803	1 660	1 561	D.2 ض غير مباشرة	ضريبة القيمة المضافة
1 260	1 017	130	109	108	D.59 ضرائب مباشرة	رسوم على السيارات
238	197	777	689	879	D.2 ض غير مباشرة	رسوم أخرى
768	686	556	461	481	D.2 ض غير مباشرة	14. رسوم جمركية
396	350	292	259	261	D.2 ض غير مباشرة	15. ضرائب أخرى
2 456	2 028	2 011	1 428	1 663		26. مداخيل استثمار
2 448	2 020	2 006	1 423	1 657	D.2 ض غير مباشرة	فائض المؤسسات
8	8	6	5	5	D.41 فوائد	٢٦٩٠١. فوائد
505	484	424	426	385		٢٧. واردات إدارية
203	189	146	156	130	D.59 ضرائب مباشرة	٢٧١٠٤. رسوم السير
303	295	277	270	255	D.79 حوالات أخرى	غيرها
7	7	16	4	9	D.79 حوالات أخرى	28. غرامات
100	94	98	87	86		29. واردات أخرى
95	85	79	85	85	D.61 حسومات تقاعد	
5	9	19	2	2	D.79 حوالات أخرى	
11 268	9 795	7 776	6 888	6 749		المجموع العام
827	756	2 485	2 311	1 939	B.9	العجز

المصدر: وزارة المالية، قطع الحساب
م: أرقام ٢٠٠٩ مؤقتة

VIII. الإدارة العامة (تابع)

جدول VIII.٢. عمليات الخزينة

مليار ليرة لبنانية

200٩	200٨	200٧	200٦	200٥	200٤	العمليات
						تغير في الأصول
...	...	2 542	2 575	1 938	2 250	عجز الموازنة
...	...	0	0	0	0	سلفات للبلديات
...	...	237	208	509	683	سلفات للمؤسسات العامة
...	...	49	254	388	175	سلفات أخرى
...	...	2 131	1 508	320	-62	مصاريق دفعت سلفاً
...	...	428	-2 097	955	890	مصرف لبنان
...	...	31	-15	-20	-11	صناديق وشيكات للقبض
...	...	9	-11	2	75	حسابات للتسوية
...	...	5 426	2 423	4 093	3 999	المجموع
						تغير في الخصوم
...	...	151	84	123	144	ايداعات وأمانات وحجوزات
...	...	341	265	162	215	حوالات للدفع
...	...	177	76	8	-7	مقبوضات للتسوية
...	...	-82	-145	-89	-274	حسابات البلديات
...	...	7	12	3	23	حسابات المؤسسات العامة
...	...	1	1	17	17	حسابات أخرى دائنة
...	...	21 974	18 292	23 064	23 407	سندات خزينة بال.ل: إصدارات
...	...	-17 820	-16 771	-19 742	-21 856	- تسديديات
...	...	5 725	1 771	0	4 553	سندات بالعملة الأجنبية: إصدارات
...	...	-5 199	-1 163	-210	-2 223	- تسديديات
...	...	151	0	756	0	قروض خارجية
...	...	5 426	2 423	4 093	3 999	المجموع

المصدر: وزارة المالية، حساب المهمة

جدول VIII.٣. الدين العام

الوضع في آخر السنة بمليار ليرة لبنانية

200٩	200٨	200٧	200٦	200٥	200٤	عناصر الدين
						سندات الخزينة بالليرة اللبنانية
10 043	8 419	8 647	9 143	11 233	10 197	مصرف لبنان
27 181	24 222	16 784	16 429	14 072	12 171	المصارف التجارية
7 353	5 906	5 474	4 129	3 325	3 500	خارج النظام المصرفي
396	460	468	503	512	503	قروض من النظام المصرفي
44 973	39 007	31 373	30 204	29 141	26 371	مجموع الدين الداخلي الاجمالي
10 522	8 326	- 4 527	- 4 444	- 5 590	- 4 359	- ودائع القطاع العام
34 451	30 681	26 846	25 760	23 551	22 012	الدين الداخلي الصافي (ل.ل.)
32 048	31 881	31 977	30 647	28 844	27 701	الدين بالعملة الأجنبية
66 499	62 562	58 823	56 407	52 395	49 713	المجموع

المصدر: مصرف لبنان، النشرات الشهرية

VIII. الإدارة العامة (تابع)

جدول VIII.٤. التحويلات من موازنة الدولة إلى الإدارات المستقلة

(أ) الجزء الأول من الموازنة

مليار ليرة لبنانية

الإدارة	200٤	200٥	200٦	200٧	200٨	200٩
مجلس الإنماء والإعمار	44,7	24,2	21,9	32,1	27,9	36,6
مؤسسة المحفوظات الوطنية	0,0	0,8	1,0	1,5	0,7	1,3
إدارة الدفاع المدني	16,2	14,8	13,6	18,9	21,0	25,3
الجامعة اللبنانية	149,0	158,6	156,9	146,2	173,6	252,0
المركز التربوي للبحوث والإنماء	9,5	11,0	11,0	10,0	13,0	13,5
المجلس الوطني للبحوث العلمية	5,8	4,5	4,3	5,8	5,7	6,0
المعهد الوطني للموسيقى	8,2	6,0	8,2	8,2	9,1	11,5
مجلس الجنوب	16,5	6,0	5,0	7,0	6,2	10,7
الصندوق المركزي للمهجرين	6,5	6,0	5,5	6,5	6,0	6,0
هيئة الاغاثة	0,1	43,9	12,8	0,0	2,4	1,6
المكتب الوطني للاستخدام	2,8	1,6	2,4	1,7	0,5	3,0
الصندوق المستقل للإسكان	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
المشروع الأخضر	7,5	4,6	5,9	6,0	7,5	9,5
مكتب البحوث الزراعية	5,1	3,4	4,0	3,6	4,4	7,1
المؤسسات لتشجيع الاستثمارات	3,0	7,3	2,2	4,0	3,8	3,0
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	80,0	340,0	220,0	100,0	١٠٠,٠	-
إدارات أخرى	38,8	47,0	45,3	62,7	29,4	44,1
المجموع	393,7	679,7	520,0	414,2	411,2	431,2

المصدر: وزارة المالية، قطع الحساب

(ب) الجزء الثاني من الموازنة

مليار ليرة لبنانية

الإدارة	200٤	200٥	200٦	200٧	200٨	200٩
مجلس الإنماء والإعمار	363,9	206,8	185,8	216,5	181,5	172,8
الجامعة اللبنانية	0,1	-	-	-	-	-
الصندوق المركزي للمهجرين	137,0	85,0	41,2	-	-	30,0
مجلس الجنوب	96,4	60,0	35,0	-	-	51,3
المؤسسات لتشجيع الاستثمارات	31,2	47,0	10,0	30,0	40,0	32,5
إدارات أخرى	4,5	3,8	2,6	0,0	11,7	5,0
المجموع	633,1	402,6	274,6	246,5	233,2	291,6

المصدر: وزارة المالية، قطع الحساب

VIII. الإدارة العامة (تابع)

جدول VIII.٥. حسابات مجلس الإنماء والإعمار ٢٠٠٩-٢٠٠٤

مليار ليرة لبنانية

200٩	200٨	200٧	200٦	200٥	200٤	العمليات
						الإيرادات
...	...	833,2	811,4	664,2	785,9	الحوالات من موازنة الإدارات
...	...	126,7	13,5	24,6	25,1	هبات
...	...	0,9	1,2	1,4	1,8	الإيرادات
...	...	6,6	4,0	1,2	0,4	الفوائد
...	...	-	-	8,9	9,7	إسترداد مؤونة ديون مشكوك بتحصيلها
...	...	13,6	7,0	-	1,0	صافي فروقات قطع
...	...	981,0	837,0	700,2	823,9	المجموع
						النفقات
...	...	745,5	699,5	688,2	696,3	قيمة الأعمال المنجزة
...	...	18,5	22,0	30,7	32,2	النفقات الإدارية
...	...	104,8	90,3	65,3	78,0	الفوائد
...	...	-	-	-	-	مؤونة ديون مشكوك بتحصيلها
...	...	958,1	1 019,6	785,2	806,5	المجموع
		22,9	-182,6	-85,0	17,5	العجز(-) ، الفائض(+)
						التغير في الأصول
...	...	115,4	129,0	-15,4	12,5	الصندوق والمصارف
...	...	-	-	-	-	سندات الخزينة اللبنانية
...	...	-61,8	-193,7	-187,2	-124,2	القروض التحويلية قطاع عام
...	...	0,3	0,1	-2,2	0,3	القروض التحويلية قطاع خاص
...	...	0,0	0,0	0,0	0,0	قروض أخرى
...	...	-0,7	13,4	12,4	-0,4	أصول أخرى
...	...	114,1	65,4	-94,0	36,2	الحكومة اللبنانية
...	...	0,0	0,0	0,0	0,0	موجودات ثابتة
...	...	167,1	14,2	-286,4	-75,5	المجموع
						التغير في الخصوم
...	...	-16,4	25,6	-22,7	-86,2	حسابات دائنة
...	...	0,3	5,2	6,2	-3,3	الفوائد للدفع
...	...	46,6	90,7	0,0	0,0	سلفات الخزينة
...	...	18,2	-52,4	41,5	34,2	القروض الجارية
...	...	92,5	124,9	-222,5	-36,9	قروض أخرى
...	...	-0,8	-0,7	-0,9	-0,8	مؤونات لتعويض نهاية الخدمة
...	...	22,9	-182,6	-85,0	17,4	الفائض(+) أو العجز(-)
...	...	3,8	3,5	-3,0	0,1	تسوية
...	...	167,1	14,2	-286,4	-75,5	المجموع

VIII. الإدارة العامة (تابع)

جدول 6.VIII. حسابات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

مليار ليرة لبنانية

200٩	200٨	200٧	200٦	200٥	200٤	العمليات
						<i>المساهمات</i>
481,8	392,3	401,9	340,3	368,9	482,8	تعويضات المرض والأمومة
273,6	218,7	230,4	198,8	223,9	170,8	التعويضات العائلية
551,1	431,1	417,2	362,3	353,7	276,0	تعويضات نهاية الخدمة
1 306,5	1 025,1	1 049,1	901,3	946,4	758,8	مجموع التعويضات
684,3	360,1	490,9	420,0	362,7	411,0	تعويضات أخرى
						<i>النفقات</i>
						النفقات:
548,4	492,0	535,5	450,9	439,0	443,9	تعويضات المرض والأمومة
244,9	241,3	224,2	٢٣٠,٥	220,9	217,4	التعويضات العائلية
226,2	151,9	178,9	١٤٧,٣	140,8	150,4	تعويض نهاية الخدمة
1 019,5	885,3	938,6	828,8	800,7	811,7	مجموع التعويضات المدفوعة
108,2	104,7	103,2	97,4	94,5	92,2	النفقات الإدارية

المصدر: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

VIII. الإدارة العامة (تابع)

جدول VIII.٧. احتساب استهلاك الأصول الثابتة المادية

مليار ليرة لبنانية

القيمة الحالية لتكوين الرأسمال الثابت خلال السنوات الثلاثين الماضية						تكوين الرأسمال الثابت	مؤشر الأسعار n/n-1	السنة
200٩	200٨	200٧	200٦	200٥	200٤			
							1,000	2009
1 166,1						1 045,9	1,115	2008
1 093,3	1 093,3					905,4	1,083	2007
1 124,4	1 124,4	1 008,4				901,4	1,033	2006
1 117,0	1 117,0	1 001,8	925,0			871,9	1,027	2005
1 253,3	1 253,3	1 124,0	1 037,9	1 004,7		949,8	1,030	2004
991,8	991,8	889,5	821,4	795,1	774,2	739,1	1,017	2003
1 203,7	1 203,7	1 079,5	996,8	964,9	939,6	901,5	0,995	2002
1 355,9	1 355,9	1 216,0	1 122,8	1 087,0	1 058,4	1 060,0	0,958	2001
1 438,5	1 438,5	1 290,1	1 191,2	1 153,2	1 122,9	1 153,4	0,975	2000
1 079,8	1 079,8	968,4	894,2	865,6	842,9	884,4	0,979	1999
2 003,2	2 003,2	1 796,6	1 658,9	1 605,9	1 563,7	1 610,1	1,019	1998
1 905,4	1 905,4	1 708,9	1 577,9	1 527,5	1 487,3	1 531,4	1,000	1997
1 444,9	1 444,9	1 295,8	1 196,5	1 158,3	1 127,9	1 161,3	1,000	1996
1 555,1	1 555,1	1 394,7	1 287,8	1 246,7	1 213,9	1041,6	1,200	1995
1 216,9	1 216,9	1 091,4	1 007,7	975,6	949,9	652,1	1,250	1994
1 926,4	1 926,4	1 727,7	1 595,3	1 544,3	1 503,7	609,0	1,695	1993
1 042,9	1 042,9	935,3	863,6	836,1	814,1	329,7	1,000	1992
841,3	841,3	754,5	696,7	674,5	656,7	169,1	1,573	1991
288,3	288,3	258,5	238,7	231,1	225,0	34,8	1,667	1990
854,4	854,4	766,3	707,5	684,9	666,9	34,3	3,000	1989
522,6	522,6	468,7	432,7	418,9	407,9	21,0	1,000	1988
612,4	612,4	549,2	507,1	490,9	478,0	10,5	2,344	1987
182,3	182,3	163,5	151,0	146,1	142,3	1,3	2,370	1986
507,7	507,7	455,4	420,5	407,0	396,3	2,0	1,831	1985
742,1	742,1	665,5	614,5	594,9	579,3	2,5	1,180	1984
731,7	731,7	656,3	606,0	586,6	571,2	2,2	1,136	1983
485,7	485,7	435,6	402,2	389,4	379,1	1,2	1,189	1982
735,8	735,8	659,9	609,3	589,9	574,3	1,6	1,156	1981
645,6	645,6	579,0	534,7	517,6	504,0	1,2	1,185	1980
614,8	614,8	551,4	509,2	492,9	479,9	0,9	1,205	1979
	622,9	558,6	515,8	499,3	486,2	0,7	1,349	1978
		291,1	268,8	260,2	253,4	0,3	1,203	1977
			22,9	22,2	21,6	0,0	1,113	1976
				225,9	219,9	0,2	1,000	1975
					412,1	0,4	1,127	1974
29 517,0	30 139,9	26 341,8	23 414,8	21 997,2	20 852,8	القيمة الحالية للرأسمال الثابت		
983,9	1 004,7	878,1	780,5	733,2	695,1	الإهلاك (٣٠/١)		

IX. المؤسسات المالية

جدول IX.1. تطوّر الوضع النقدي

الوضع في آخر السنة، بمليار ليرة لبنانية

200٩	200٨	200٧	200٦	200٥	200٤	عناصر النقد وما يقابلها
51 489	37 325	24 831	23 477	24 465	25 978	نقد بالليرة اللبنانية
72 229	66 099	65 279	56 678	49 893	45 182	ودائع بالعملة الأجنبية
13	82	87	89	88	150	سندات
123 732	103 506	90 197	80 244	74 446	71 310	مجموع: الكتلة النقدية
57 121	42 169	36 394	30 371	24 311	22 381	الموجودات الخارجية الصافية
15 169	12 108	11 517	8 755	7 140	6 039	ذهب
41 953	30 061	24 877	21 616	17 171	16 342	عملات أجنبية
47 492	42 845	40 917	40 584	35 666	33 483	ديون صافية على قطاع عام
30 057	27 237	24 222	24 493	21 636	20 229	بالليرة اللبنانية
17 435	15 608	16 695	16 091	14 030	13 254	بالعملات الأجنبية
38 447	33 482	27 736	23 841	25 246	24 921	ديون على قطاع خاص
7 163	5 356	4 474	3 980	4 850	4 859	بالليرة اللبنانية
31 284	28 127	23 262	19 861	20 396	20 061	بالعملات الأجنبية
6 761	-3 602	-3 041	-3 125	-1 392	-372	فروقات القطع
12 568	-11 389	-11 810	-11 426	-9 385	-9 101	عناصر أخرى صافية
123 732	103 506	90 197	80 244	74 446	71 310	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

جدول IX.2. توزيع التسليفات المصرفية على القطاعات الاقتصادية

الوضع في آخر السنة، بمليار ليرة لبنانية

200٩	200٨	200٧	200٦	200٥	200٤	القطاع
421	426	362	328	344	292	الزراعة
5 629	5 403	4 650	4 058	4 027	3 836	الصناعة
7 295	6 502	4 757	4 317	4 206	4 620	البناء
10 443	9 966	8 952	8 061	7 994	8 404	التجارة
7 735	7 301	6 000	4 325	3 543	3 463	الخدمات
3 878	3 105	1 870	1 385	1 131	934	المؤسسات المالية
1 606	1 683	1 377	1 187	1 172	983	هيئات أخرى
10 577	7 707	6 770	5 613	4 728	4 330	أفراد
47 584	42 092	34 737	29 275	27 145	26 862	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

X. الخارج

جدول X.1. تطور السلع المستوردة مصنفة وفق فرع الإنتاج

مليار ليرة لبنانية

200٩	200٨	200٧	200٦	200٥	200٤	الفرع
1 425	1 390	1 135	842	854	1 006	١. الزراعة وتربية الحيوانات
920	1 042	823	539	565	657	11.المنتجات النباتية
365	475	337	192	201	250	111.نجليات
151	128	105	86	89	110	112.فواكه
185	193	158	105	133	158	113.مزروعات صناعية
214	241	218	152	139	135	114.خضار و غيرها
5	5	5	4	3	4	115.منتجات الأجران
504	348	312	٣٠٣	289	349	12.المنتجات الحيوانية
389	255	232	236	223	281	121.حيوانات حية
11	10	9	6	5	6	122.منتجات حيوانية أخرى
104	82	71	61	61	61	123.منتجات صيد الأسماك
4 849	6 120	3 920	3 531	3 232	2 976	2.الطاقة والمياه
4 849	6 120	3 920	3 531	3 232	2 976	21.المحروقات
68	102	53	16	20	16	211.محروقات صلبة
4 781	6 018	3 867	3 515	3 212	2 960	212.محروقات نفطية
18 201	16 813	12 755	9 791	9 991	10 184	3.المنتجات الصناعية
275	239	199	159	183	185	31.التبغ المصنع
2 025	1 813	1 577	1 164	1 108	1 064	32.المصنوعات الغذائية
264	204	128	111	92	73	321.لحوم طازجة
204	210	192	148	144	144	322.معلبات
365	325	303	251	259	259	323.اللبان وأجبان
270	277	225	167	149	129	324.مواد دهنية غذائية
250	210	162	133	123	120	325.معجنات غذائية
259	214	208	157	151	140	326.سكر، شكلاتة وسكاكر
101	86	65	49	55	59	327.مشروبات روحية
108	101	140	19	9	9	328.مشروبات غير روحية
203	186	153	129	126	131	329.منتجات غذائية أخرى
1 321	1 205	962	863	891	942	33.المنتجات النسيجية والجلدية
243	240	197	172	203	221	331.خيوط وأنسجة
663	592	469	441	439	461	332.ألبسة
41	46	42	29	29	32	333.منتجات الحياكة
165	138	110	96	88	110	334.أحذية
4	4	4	3	3	3	335.منتجات جوت قناب وحبال
14	13	11	12	10	9	336.جلود وفرو
67	59	44	36	36	35	337.منتجات جلدية
48	43	29	25	33	27	338.سجاد
77	70	57	49	50	44	339.منتجات نسيجية أخرى

X. الخارج (تابع)

جدول X.1. تطور السلع المستوردة مصنفةً وفق فرع الإنتاج (تابع)

مليار ليرة لبنانية

200٩	200٨	200٧	200٦	200٥	200٤	الفرع
1 028	1 126	695	468	515	560	34.صناعة المعادن اللافلزية
118	107	82	68	79	89	341.أحجار ورمال
531	673	355	220	233	260	342.معادن لافلزية
0	0	0	0	0	0	343.أسمنت وكلس
19	16	12	7	7	7	344.منتجات من الأسمنت
218	187	122	98	108	114	345.فخار
142	143	123	75	88	90	346.زجاج ومنتجات زجاجية
8 905	7 966	5 569	4 148	4 369	4 418	35.المنتجات المعدنية، الآلات والمعدات
5	0	2	9	4	7	351.معادن فلزية
1 805	2 286	1 470	949	1 202	1 111	352.فلزات قاعدية
450	425	324	262	266	272	353.منتجات معدنية
87	127	122	75	62	61	354.منتجات من ألومنيوم
1 331	1 201	959	840	790	840	355.آلات
1 348	1 176	921	702	752	790	356.أجهزة كهربائية
3 879	2 751	1 771	1 310	1 293	1 337	357.معدات نقل
3 619	3 577	3 055	2 355	2 282	2 305	36.الخشب، المطاط والمنتجات الكيماوية
323	326	259	186	199	204	362.منتجات خشبية عدا مفروشات
430	466	428	304	324	343	363.منتجات الورق
700	777	643	480	491	496	364.مواد كيماوية قاعدية
1 784	1 668	1 432	1 161	1 051	1 047	365.مواد كيماوية مختلفة
175	144	132	96	89	92	366.مطاط ومنتجاته
207	196	161	128	127	122	367.لدائن ومنتجاتها
215	157	110	99	101	100	37.المفروشات
73	52	35	33	34	34	371.مفروشات معدنية
143	105	75	66	67	66	372.مفروشات غير معدنية
813	730	588	535	542	610	38.المنتجات الصناعية الأخرى
109	99	73	66	78	71	381.منشورات
412	370	311	298	263	288	382.أجهزة متخصصة
128	111	76	68	85	115	383.مجوهرات
96	89	72	56	65	83	384.ألعاب وأدوات موسيقية
67	61	56	47	51	53	385.منتجات أخرى
18	8	6	6	8	5	0.غير مصنف
24 492	24 334	17 817	14 172	14 085	14 171	المجموع العام

X. الخارج (تابع)

جدول 2.X. تطور الاستيراد وفق بلد المنشأ الرئيسي

مليار ليرة لبنانية

البلد	200٤	200٥	200٦	200٧	200٨	200٩
الولايات المتحدة الأمريكية	834	826	1 532	1 718	2 789	2 660
فرنسا	1 102	1 189	1 148	1 332	2 013	2 368
الصين	1 082	1 108	1 133	1 535	2 098	2 171
إيطاليا	1 403	1 471	1 070	1 597	1 672	1 847
ألمانيا	2 000	991	995	1 131	1 549	1 866
بريطانيا	581	487	613	678	688	736
مصر	445	458	572	790	691	634
المملكة العربية السعودية	624	496	447	426	437	467
اليابان	527	463	430	595	935	1 011
الإتحاد الروسي	818	768	393	531	759	627
تركيا	389	301	389	611	1 053	985
البرازيل	145	241	342	434	480	546
سويسرا	597	637	320	525	929	613
كويت	29	157	280	407	737	438
سوريا	362	296	268	311	408	352
رومانيا	156	264	243	194	405	284
بلجيكا	256	264	232	275	398	389
هولندا	259	229	226	228	253	369
أسبانيا	286	253	225	323	418	387
كوريا	155	170	200	217	361	500
الإمارات العربية المتحدة	228	206	199	329	492	394
الهند	172	210	178	266	334	479
السويد	78	73	66	75	94	137
اليونان	103	147	172	216	161	154
كرواتيا	3	62	141	61	4	27
تاييلاند	139	126	138	193	244	276
أوكرانيا	220	200	115	181	389	332
بلغاريا	103	96	115	115	183	69
مالطا	19	51	106	49	371	86
الأردن	84	97	101	124	164	286
تايوان	114	105	99	128	157	128
البلدان الأخرى	936	1 717	1 750	2 223	2 668	2 874
المجموع العام	14 171	14 085	14 172	17 818	24 334	24 492

المصدر: المديرية العامة للجمارك

X. الخارج (تابع)

جدول X.3. الصادرات

مليار ليرة لبنانية

200٩	200٨	200٧	200٦	200٥	200٤	طبيعة المنتج المصدر
203	221	177	138	129	138	منتجات عالم الحيوان والنبات
5 051	5 025	3 070	3 304	2 706	2 497	منتجات أخرى
5 254	5 246	3 247	3 442	2 835	2 635	المجموع

المصدر: المديرية العامة للجمارك

جدول X.4. تطور إعادة التصدير والترانزيت

مليار ليرة لبنانية

200٩	200٨	200٧	200٦	200٥	200٤	
217	279	283	162	211	311	إعادة التصدير
647	512	251	212	300	536	الترانزيت
864	791	534	374	511	847	المجموع

المصدر: المديرية العامة للجمارك

XI. الأسعار

جدول XI.1. المؤشر الرسمي لأسعار الاستهلاك

الأساس كانون الأول ١٩٩٧ = ١٠٠			الأساس كانون الأول ١٩٩٨ = ١٠٠			فئة المصروف
ك الأول ٢٠٠٩	ك الأول ٢٠٠٨	التتقيل %	ك الأول ٢٠٠٧	ك الأول ٢٠٠٦	التتقيل %	
			125,6	109,5	34,6	المواد الغذائية والتبغ
117,2	118,2	19,9				المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية
107,8	100,1	2,1				المشروبات الروحية والتبغ
94,2	104,9	6,2	127,6	126,5	6,3	الألبسة والأحذية
111,2	104,8	16,2	1,6	الإيجارات (السكن)
98,5	91,4	9,5	147,0	121,6	7,2	الكهرباء، الماء والغاز
107,3	107,0	3,9	105,7	95,2	7,9	تجهيز وصيانة المسكن
106,6	104,4	6,8	106,6	103,9	8,8	الصحة
			153,8	148,7	11,3	النقل والمواصلات
86,4	101,1	12,3				النقل
103,6	99,5	4,8				المواصلات
114,1	104,1	7,7	100,6	97,8	13,4	التعليم
			110,0	105,0	5,4	الترفيه
103,6	100,8	7,7				ترفيه، تسلية وثقافة
129,8	125,3	2,7				مطاعم وفنادق
104,9	105,0	4,2	157,4	139,5	3,5	العناية الشخصية وخدمات أخرى
109,1	105,5	100,0	124,1	113,5	100,0	المجموع

المصدر: إدارة الإحصاء المركزي

XI. الأسعار (تابع)

جدول XI.2. مؤشر أسعار الاستهلاك وفق معطيات غرفة بيروت للتجارة والصناعة والزراعة

الأساس كانون الأول ١٩٩٧ = ١٠٠

ك الأول ٢٠٠٩	ك الأول ٢٠٠٨	ك الأول ٢٠٠٧	ك الأول ٢٠٠٦	ك الأول ٢٠٠٥	النتقل %	نوع السلع والخدمات مصنفة وفق فرع الإنتاج
126,9	132,4	112,0	103,3	95,5	9,3	١. الزراعة وتربية الحيوانات
126,8	133,5	112,1	103,1	97,2	8,0	11. المنتجات النباتية
127,9	125,3	111,8	104,4	84,3	1,2	12. المنتجات الحيوانية والصيد
212,2	172,0	186,4	177,3	177,2	7,5	2. الطاقة والمياه
257,1	184,9	210,7	194,4	194,7	4,2	21. المحروقات
155,8	155,8	155,8	155,8	155,2	3,3	22. الكهرباء والماء
134,7	135,5	121,3	114,4	111,4	46,9	3. المنتجات الصناعية
144,1	143,3	144,7	142,9	142,9	1,8	31. التبغ المصنع
142,8	142,9	124,6	114,3	106,6	21,0	32. المصنوعات الغذائية
107,0	109,5	99,2	100,9	105,7	7,2	33. المنتجات النسيجية، الجلدية والألبسة
133,3	135,1	124,7	118,5	119,2	7,3	35. المنتجات المعدنية، الآلات والمعدات
150,2	150,7	136,7	127,7	123,6	5,6	36. الخشب، المطاط والكيماويات
112,1	117,5	99,4	86,5	87,8	1,5	37. المفروشات
123,6	121,2	109,2	107,8	108,6	2,5	38. المنتجات الصناعية الأخرى
119,7	124,8	108,1	117,2	109,3	6,1	٥. النقل والمواصلات
135,1	127,2	119,7	114,5	112,8	30,3	6. الخدمات التسويقية
117,7	110,9	100,5	94,9	92,8	4,7	62. الصيانة والتصليح
106,4	106,0	100,2	100,2	100,2	2,6	63. إيجار المسكن
121,6	119,8	100,1	104,6	105,1	7,6	64. الخدمات الشخصية
151,9	139,3	138,4	127,6	124,7	15,5	65. الخدمات الاجتماعية
139,0	134,8	124,0	118,3	115,1	100,0	المجموع

ملاحظة: أعيد النظر في أرقام السنوات السابقة

XI. الأسعار (تابع)

جدول 3.XI. مؤشر قيمة وحدات السلع المستوردة حسب فرع الإنتاج

مؤشر السنة نسبة إلى السنة السابقة

0٨/200٩	0٧/200٨	0٦/200٧	0٥/200٦	0٤/200٥	الفرع
0,787	1,251	1,213	1,046	0,996	11.المنتجات النباتية
0,682	1,331	1,459	1,140	0,908	111. نجليات
0,934	1,121	1,040	0,907	1,136	112. فواكه
0,847	1,297	1,094	1,046	1,034	113.مزروعات صناعية
0,864	1,158	1,112	1,034	1,023	114.خضار وغيرها
0,860	0,995	0,831	0,845	0,969	115.منتجات الأجراس
0,961	1,270	1,115	0,990	1,092	12.المنتجات الحيوانية
0,969	1,407	1,133	0,989	1,099	121.حيوانات حية
1,025	1,030	0,993	0,878	0,961	122.منتجات حيوانية أخرى
0,927	0,998	1,078	1,010	1,076	123.منتجات صيد الأسماك
0,623	1,325	1,127	1,164	1,396	21.المحروقات
1,094	1,508	1,255	0,953	1,194	211.محروقات صلبة
0,619	1,322	1,125	1,166	1,398	212.محروقات نפטية
1,022	0,935	0,996	1,006	1,031	31.التبغ المصنع
0,934	1,158	1,110	1,028	1,047	32.المصنوعات الغذائية
0,900	1,375	1,091	1,058	1,055	321.لحوم طازجة
0,966	1,114	1,095	1,023	0,999	322.معلبات
0,887	1,226	1,196	0,976	1,083	323.ألبان وأجبان
0,805	1,375	1,149	0,997	0,991	324.مواد دهنية غذائية
1,005	1,105	1,106	1,029	1,040	325.معجنات غذائية
1,094	1,083	1,042	1,156	1,095	326.سكر، شكلاتة وسكاكر
1,004	1,046	1,071	1,003	1,012	327.مشروبات روحية
0,905	0,843	1,158	0,921	1,200	328.مشروبات غير روحية
0,968	1,075	1,020	1,045	1,052	329.منتجات غذائية أخرى
0,967	1,004	1,052	0,951	1,045	33. المنتجات النسيجية والجلدية
0,904	1,033	1,016	1,019	0,965	33١. خيوط وأنسجة
0,991	0,987	1,124	0,927	1,090	33٢. ألبسة
0,977	1,040	0,958	0,914	0,919	33٣. منتجات الحياكة
1,000	1,022	0,964	0,879	1,110	33٤. أحذية
0,845	1,034	1,046	0,995	1,146	335.منتجات جوت، قناب وحبال
1,103	0,892	0,889	0,935	0,959	336.جلود وفرو
0,978	1,062	1,045	1,006	1,035	337.منتجات جلدية
0,995	1,056	0,960	1,042	1,002	338.سجاد
0,880	0,946	0,992	1,054	1,045	339.منتجات نسيجية أخرى

XI. الأسعار (تابع)

جدول XI.3. مؤشر قيمة وحدات السلع المستوردة حسب فرع الإنتاج (تابع)

مؤشر السنة نسبة إلى السنة السابقة

0,994	1,211	1,060	1,004	0,997	الفرع
0,922	1,033	1,073	1,005	1,006	34. صناعة المعادن اللافلزية
1,033	1,354	1,072	1,011	1,000	341. أحجار ورمال
1,069	0,962	1,077	1,191	0,683	342. معادن لافلزية
0,863	1,108	1,056	1,057	1,001	343. أسمنت وكلس
0,984	1,040	1,061	0,992	0,986	344. منتجات من الأسمنت
0,952	1,063	1,016	0,997	0,995	345. فخار
0,915	1,062	1,041	1,040	1,020	346. زجاج ومنتجات زجاجية
0,861	1,006	1,147	1,005	1,208	35. المنتجات المعدنية، الآلات والمعدات
0,818	1,208	1,164	1,166	1,084	351. معادن فلزية
0,931	1,072	1,044	0,984	1,024	352. فلزات قاعدية
0,777	1,009	1,069	1,144	1,064	353. منتجات معدنية
0,907	1,025	0,981	0,991	0,977	354. منتجات من ألومنيوم
0,950	1,005	1,039	1,029	0,989	355. آلات
0,961	1,002	0,986	1,005	1,007	356. أجهزة كهربائية
0,899	1,114	1,064	1,018	1,058	357. معدات نقل
0,873	1,084	1,122	1,039	1,091	36. الخشب، المطاط والمنتجات الكيماوية
0,839	1,122	1,081	1,011	1,060	362. منتجات خشبية عدا مفروشات
0,799	1,111	1,087	1,032	1,113	363. منتجات الورق
0,961	1,114	1,048	1,008	1,027	364. مواد كيماوية قاعدية
1,011	1,114	1,032	1,084	1,072	365. مواد كيماوية مختلفة
0,871	1,169	1,009	1,000	1,052	366. مطاط ومنتجاته
1,058	1,062	1,020	0,912	0,984	367. لدائن ومنتجاتها
1,069	0,986	1,049	0,873	1,027	37. المفروشات
1,053	1,104	1,007	0,932	0,964	371. مفروشات معدنية
0,965	1,012	1,033	1,002	0,976	372. مفروشات غير معدنية
1,024	0,986	0,988	0,958	1,068	38. المنتجات الصناعية الأخرى
0,952	1,006	1,008	0,962	0,942	381. منشورات
0,986	1,058	1,173	1,209	0,997	382. أجهزة متخصصة
0,970	1,053	1,036	1,044	0,983	383. مجوهرات
0,912	0,961	1,071	1,033	0,984	384. ألعاب وأدوات موسيقية
0,841	1,143	1,078	1,052	1,095	385. منتجات أخرى
0,994	1,211	1,060	1,004	0,997	المجموع العام

XI. الأسعار (تابع)

جدول XI.٤. مؤشر أسعار القطع

مؤشر السنة نسبة إلى السنة السابقة

٠٨/200٩	0٧/200٨	0٦/200٧	0٥/200٦	0٤/200٥	البلد
1,000	1,000	1,000	1,000	1,000	الولايات المتحدة الأمريكية
0,947	1,075	1,090	1,012	0,999	فرنسا
1,016	1,087	1,050	1,027	1,014	الصين
0,947	1,075	1,090	1,012	0,999	إيطاليا
0,947	1,075	1,090	1,012	0,999	ألمانيا
0,844	0,927	1,086	0,999	1,007	بريطانيا
0,978	1,037	1,017	1,008	1,072	مصر
1,000	0,998	1,000	1,000	1,000	المملكة العربية السعودية
1,103	1,139	0,988	0,948	0,981	اليابان
0,783	1,025	1,065	1,040	1,019	الإتحاد الروسي
0,831	1,000	1,102	0,940	1,046	تركيا
0,910	1,072	1,123	1,113	1,201	برازيل
0,996	1,111	1,043	0,996	0,996	سويسرا
0,933	1,057	1,021	1,006	1,005	كويت
1,008	1,029	1,000	1,000	0,998	سوريا
1,002	0,968	1,155	1,036	1,139	رومانيا
0,947	1,075	1,090	1,012	0,999	بلجيكا
0,947	1,075	1,090	1,012	0,999	هولندا
0,947	1,075	1,090	1,012	0,999	إسبانيا
1,000	0,852	1,029	1,072	1,114	كوريا
1,000	0,999	1,000	1,000	1,000	الإمارات العربية المتحدة
0,995	0,946	1,098	0,973	1,033	الهند
1,000	1,029	1,093	1,010	0,979	السويد
0,947	1,075	1,090	1,012	0,999	اليونان
0,999	1,083	1,091	1,018	1,009	كرواتيا
1,003	0,974	1,178	1,061	0,997	تايلاند
1,013	0,960	1,002	1,014	1,060	أوكرانيا
1,001	1,065	1,093	1,008	0,998	بلغاريا
1,005	1,075	1,093	1,009	1,011	مالطا
0,999	0,999	1,000	0,100	0,997	الأردن
1,003	1,036	0,992	0,987	1,043	تايوان
0,966	1,043	1,058	1,003	1,011	المجموع

XI. الأسعار (تابع)

جدول XI.٤. مؤشر أسعار القطع (تابع)

عوامل التثقيب بالنسبة المئوية

0٨/200٩	0٧/200٨	0٦/200٧	0٥/200٦	0٤/200٥	البلد
10,9	9,6	9,6	10,8	5,9	الولايات المتحدة الأمريكية
9,7	7,4	7,5	8,1	7,8	فرنسا
8,9	8,6	8,6	8,0	7,6	الصين
7,5	9,0	9,0	7,6	9,9	إيطاليا
7,6	6,3	6,3	7,0	14,1	ألمانيا
3,0	3,8	3,8	4,3	4,1	بريطانيا
2,6	4,0	4,4	4,0	3,1	مصر
1,9	2,3	2,4	3,2	4,4	المملكة العربية السعودية
4,1	3,3	3,3	3,0	3,7	اليابان
2,6	3,0	3,0	2,8	5,8	الإتحاد الروسي
4,0	3,4	3,4	2,7	2,7	تركيا
2,2	2,4	2,4	2,4	1,0	برازيل
2,5	2,9	2,9	2,3	4,2	سويسرا
1,8	2,2	2,3	2,0	-	كويت
1,4	1,7	1,7	1,9	2,6	سوريا
1,2	1,0	1,1	1,7	1,1	رومانيا
1,6	1,5	1,5	1,6	1,8	بلجيكا
1,5	1,2	1,3	1,6	1,8	هولندا
1,6	1,8	1,8	1,6	2,0	إسبانيا
2,0	1,4	1,2	1,4	-	كوريا
1,6	1,8	1,8	1,4	1,6	الإمارات العربية المتحدة
2,0	1,4	1,5	1,3	1,2	الهند
0,6	0,4	0,4	0,5	0,6	السويد
0,6	1,2	1,2	1,2	0,7	اليونان
0,1	0,3	0,3	1,0	-	كرواتيا
1,1	1,0	1,1	1,0	-	تاييلاند
1,4	1,0	1,0	0,8	1,6	أوكرانيا
0,3	0,6	0,6	0,8	-	بلغاريا
0,4	0,2	0,3	0,7	-	مالطا
1,2	0,6	0,7	0,7	-	الأردن
0,5	0,7	0,7	0,7	0,8	تايوان
88,3	86,0	87,1	88,1	90,1	المجموع

